بأن عَلَّل خَلْقَها بالرُّكوب والزِّينة، ولم يَذكرِ الأكْلَ بعد ما ذَكَرَه في الأنعام. فإن قلت: لِمَ انتصبَ ﴿وَزِينَةً﴾؟ قلت: لأنه مفعولٌ له، وهو معطوفٌ على محلِّ ﴿لِتَرْكَبُوهَا﴾. فإن قلت: فهلّا وَرَدَ المعطوفُ والمعطوفُ عليه على سَنَنٍ واحد! قلت: لأنَّ الرُّكوبَ فعلُ المخاطَبين، وأمّا الزِّينةُ فِفعلُ الزائن؛ وهو الخالق. وقُرئ: (لتَركبوها زينةً) بغير واو، أي: وخَلَقَها زينةً لتركبوها. أو: تجعلُ (زينةً) حالًا منها، أي: وخَلَقَها لتَرْكبوها وهي زِينةٌ وجَمال. ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ يجوزُ أن يريدَ به: ما يَخلُقُ فينا ولنا ممّا لا نَعلَمُ كُنْهَه وتفاصيلَه، ويَمنُّ علينا بذِكْره كما مَنَّ بالأشياءِ المعلومة مع الدلالةِ على قُدرته. ويجوزُ أن يُخبِرَنا بأنَّ له من الخلائق ما لا عِلْمَ لنا به؛ ليزيدَنا دلالةً على اقتدارِه

قولُه: (ما ذكرَهُ في الأنعام)، أي: في شأنِ الأنعام، وهُو قولُه تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾.

قولُه: (وأمّا الزِّينةُ ففعلُ الزائن، وهُو الخالق)، يعني: يكفي في شَرْطِ حذْفِ اللام أن يكونَ مصدَرًا وفعلًا لفاعلِ الفعل المعلّل، وفيه دليلٌ على أنّ المقارنةَ ليست بشَرْط، قال صاحبُ «التخمير»: «المقارنةُ ليست بشَرْط، بدليلِ قولِه: ﴿وَزِينَةً﴾ فـ«زينةً» منصوبٌ بمعنى اللام، ولم تكنْ موجودةً وقتَ الخَلْق، فالمعنى: بالمقارَنة أن لا يكونَ متقدِّمًا، ولا بأسَ بالتأخُّر، نحوَ: شَربتُ الدّواءَ إصلاحًا للبدَن، والإصلاحُ[1] متأخِّرٌ غيرُ واقع عندَ الشُّرب»[2]. وقال السّجاوَنديُّ في «شرحِ المفصّل»: ولا بدّ من أن يكونَ المصدرُ واقعًا بعدَ الفعل. وقال صاحبُ «الانتصاف»: والجَوابُ القوِيُّ أنّ الرّكوبَ هُو المقصودُ الأصليُّ من هذه الأشياء، والتزيينُ تابع، فاقترَنَ المقصودُ باللام الصّريحة؛ لأنهُ أهمُّ الغرَضَيْن، وحُذِفت منَ الزِّينةِ لأنّها تَبَع[3]، وكذا عن القاضي[4].

قولُه: (وخلَقَها زينةً لتركبوها)، أي: خلَقَ بمعنى: جعَلَ، وزينةً: ثاني مفعولَيْه.

---

(١) في النسخة (ف): «والصلاح».

(٢) «التخمير» لصدر الأفاضل الخوارزمي (١: ٤١٩- ٤٢٠).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٩٥).

(٤) في «أنوار التنزيل» (٣: ٣٨٧).

بالإخبار بذلك، وإنْ طَوى عنا عِلْمَه؛ لِحِكْمة له في طَيِّه. وقد حُمِلَ على ما خَلَقَ في الجنَّةِ والنار، ممَّا لم يبلُغْه وَهْمُ أَحَد، ولا خَطَرَ على قَلْبه.

[﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنْهَا جَآئِرٌ وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ٩]

المرادُ بالسبيل: الجِنْس؛ **ولذلك أضافَ** إليها القَصْد، وقال: ﴿وَمِنْهَا جَآئِرٌ﴾. والقَصْد: مصدرٌ بمعنى الفاعِل، وهو القاصِد. يقال: سَبيلٌ قَصْد وقاصِد، أي: مُستقيم، **كأنه يَقصِدُ الوجهَ الذي يؤمُّه السالِكُ** لا يَعدِل عنه. ومعنى قولِه تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ﴾: أنَّ هدايةَ الطريقِ المُوصِل إلى الحقِّ واجبةٌ عليه، كقوله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾ [الليل: ١٢]. فإن قلت: لِمَ غيَّر أسلوبَ الكلام في قوله: ﴿وَمِنْهَا جَآئِرٌ﴾؟ قلت: ليُعلَمَ ما يجوزُ إضافتُه إليه من السَّبيلَيْن وما لا يجوز، **ولو كان الأمرُ كما تزعم المُجبِرة لَقيل: وعلى الله قصدُ السبيل وعليه جائرُها**، أو: وعليه الجائر. وقرأ عبدُ الله:

قولُه: (**ولذلك أضافَ**)، يعني: دلّتِ الإضافة، وقولُه: ﴿وَمِنْهَا جَآئِرٌ﴾، على أنّ المرادَ بالسّبيل الجنس، وهُو مِن إضافةِ الخاصِّ إلى العامّ، ونحوُه: خاتَمُ الفِضّة، سحْقُ الثّوب، لأنّ السبيلَ إمّا مُستقيمٌ وهُو المرادُ منَ القَصْد، وإمّا معوَجٌّ وهُو الجائر. وقال أبو البقاء: وقَصْدُ: مصْدَرٌ بمعنى إقامةِ السّبيلِ أو تعديلِ السّبيل، وليس مصدرَ قصَدتُه بمعنى أتَيْتَه[1].

قولُه: (**كأنهُ يَقصِدُ الوجهَ الذي يؤمُّه السالكُ**)، وهُو مِن بابِ: طريقٌ سائرٌ ونَهرٌ جارٍ.

قولُه: (**ولو كانَ الأمرُ كما تَزعُمُ المُجبِرةُ لقيل. . . وعليه جائرُها**)، قال الإمامُ: أجابَ أصحابُنا عنهُ بأنّ المرادَ: على الله ـ بحسَبِ الفَضْل والكرَم ـ بيانُ الدِّينِ الحقّ، والمذهبِ الصّحيح، فأمّا بيانُ كيفيّةِ الإغواءِ والإضلالِ فذاك غيرُ واجب[2].

وقلتُ: ويجوزُ أن يكونَ التقديرُ: على الله بيانُ استقامةِ الطريقِ بالآياتِ والبراهينِ على سبيلِ التّفضُّلِ والكرَم، وبيانُ اعوِجاجِ الطريق، فمنها مستقيمٌ كطريقِ الإسلام ليَهتَدوا بها،

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٩٠).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٩: ٢٣٢).

(ومنكم جائر)، يعني: ومنكم **جائرٌ جارَ عن القَصْد** بسُوءِ اختياره، والله بَريء منه. ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ قَسْرًا وإلجاء.

ومنها جائرٌ كطريقِ سائرِ الأمم الضّالّة ليتَجَنّبوا منها، فاختصَرَ على تقديرِ اللّفِّ والنّشْرِ التقديريِّ، وإضافةُ طريقِ الحقِّ دونَ الجائرِ إلى الله تعالى على أسلوبِ قولِه تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧].

وقولُه: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠] ويَعضُدُ ما ذكَرْنا مِن أنّ على الله تمييزَ الطريقَيْنِ وبيانَ السّبيلَيْنِ تفضُّلًا قولُ مُحيي السُّنّة: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ يعني: بيانَ طريقِ الهُدى منَ الضّلالة، فالقَصْدُ منَ السبيل: دينُ الإسلام، والجائرُ منها: اليهوديّةُ والنّصرانيّةُ وسائرُ مِلَل الكُفْر[1].

قالَ في «الانتصاف»: أينَ يذهبُ الزمخشريُّ عن تَتمّتِها: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾؟ ولو كان بزَعْمِ القَدَريّةِ لقال: فقد[2] هدَيْناكم أجمعينَ[3]، ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾، ففسّروها بالقَسْرِ والإلجاءِ وحرّفوا الكَلِمَ عن مَواضِعِه، وأمّا المخالفةُ بينَ الأُسلوبَيْن، فلإقامةِ حُجّةِ الله على الخَلْق، وأنهُ بَيّنَ السبيلَ القاصِدَ والجائر، وهدَى قومًا اختاروا الهُدى، وأضَلّ قومًا اختاروا الضّلال، وقد عُلِمَ أنّ للفعلِ اعتبارَيْنِ، فإضافتُه إلى الله تعالى باعتبارِ خَلْقِه له، وإضافتُه إلى العبدِ باعتبارِ اختيارِه له[4].

قولُه: (**جائرٌ جارَ عن القَصْد**)[5]، الرّاغبُ: الجارُ: مَن يَقرُبُ مَسْكَنُه منكَ. وهو منَ الأسماءِ المتضايفة، ولمّا استُعظِمَ حقُّ الجارِ شَرْعًا وعَقْلًا عُبِّرَ عن كلِّ مَن يعظُمُ حقُّه أو يَستعظِمُ حقّ غيرِه بالجار. قال تعالى: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦] ويقال: استجرْتُ فلانًا فأجارَني، وقال: ﴿وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٨]، وقال: ﴿وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ

---

(١) «معالم التنزيل» (٥: ١١).

(٢) سقط لفظ «فقَدْ» من النسخة (ح).

(٣) قوله: «ولو كان بزعم القدرية لقال: فقد هديناكم أجمعين» سقط من (ط).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٩٦).

(٥) في النسخة (ح): «الطريق».

[﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ * يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ ١٠-١١]

﴿لَّكُم﴾ متعلِّق بـ ﴿أَنزَلَ﴾، أو بـ ﴿شَرَابٌ﴾، خبرًا له. والشَّراب: ما يُشرَب. ﴿شَجَرٌ﴾ يعني: الشَّجَر الذي تَرْعاه المواشي. وفي حديث عِكْرمة: لا تأكُلوا ثَمَنَ الشَّجَر فإنه سُحْت. يعني الكَلَأ. ﴿تُسِيمُونَ﴾ مِنْ سامَتِ الماشية؛ إذا رَعَت، فهي سائمة، وأسامَها صاحبُها، وهو من السُّوْمَة؛ وهي العَلامة؛ لأنها تُؤثِّرُ بالرَّعي

عَلَيْهِ﴾ [المؤمنون: ٨٨]، وباعتبارِ القُرب، قيل: جارَ عنِ الطريق، ثُمّ جعَلَ ذلك أصلًا في العُدولِ عن كلِّ حقٍّ، فبَنى منهُ الجَوْرَ. قال تعالى: ﴿وَمِنْهَا جَآئِرٌ﴾ أي: عادلٌ عنِ المحجّةِ[1].

قولُه: (والشّرابُ: ما يُشرَبُ)، عن بعضِهم: الشُّربُ: تناوُلُ كلِّ مائعٍ، ماءً كان أو غيرَه، والشّريبُ: المُشارِبُ والشّراب[2].

قولُه: (وفي حديثِ عِكرمةَ: لا تأكُلوا ثمنَ الشّجَر)، يعني: الكلأ، «النِّهاية»: وفي الحديثِ: «لا يمنَعْ فضْلَ الماءِ ليمنَعَ به الكلأ»[3] الكلأ: النّباتَ، والعُشْبَ، سواءٌ رَطْبُه ويابِسُه، ومعناه: أنّ البئرَ تكونُ في الباديةِ ويكونُ قريبًا منهُ الكلأُ، فإذا ورَدَ عليها واردٌ، فغَلَبَ على مائها، ومنَعَ مَن يأتي بعدَه منَ الاستقاءِ منها، فهُو بمَنْعِه الماءَ، مانعٌ منَ الكلأِ، لأنهُ متى ورَدَ عليه رجلٌ بإبِلِه فأرعاها ذلك الكلأ، ثُمّ لم يَسْقِها، قتَلَها العطَشُ، فالذي يمنَعُ ماءَ البئرِ يمنَعُ النباتَ القريبَ منه، وقال الزجّاجُ: كلُّ ما نبَتَ منَ الأرضِ فهُو شجَرٌ، قال الراجز:

نَعلِفُها اللّحمَ إذا عَزّ الشجَرْ ... والخيلُ في إطعامِها اللّحمَ ضرَرْ[4]

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٢١١.

(٢) هذا كالمستمدّ من الراغب في «مفردات القرآن»، ص ٤٤٨-٤٤٩

(٣) أخرجه البخاريُّ (٢٣٥٣)، ومسلم (١٥٦٦) وغيرهما من حديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ١٩٢)، والرّجَزُ المذكور للنمِرِ بن تَوْلب العُكلي.

عَلاماتٍ في الأرض. وقُرئ: ﴿ يُنْبِتُ ﴾ بالياء والنون. فإن قلت: لِمَ قيل: ﴿وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾؟ قلت: لأنَّ كلَّ الثمرات لا تكونُ إلّا في الجنَّة، وإنما أُنبِتَ في الأرض بعضٌ مِن كلِّها؛ للتَّذْكرة. ﴿يَتَفَكَّرُونَ﴾: يَنظُرون فيستدلُّون بها عليه وعلى قُدْرتِه وحِكْمته. والآيـة: الدّلالةُ الواضـحة. وعن بعضِهم: (يُنَبِّتُ) بالتشديد. وقرأ أُبيُّ بن كَعْب: (يَنْبُتُ لكم به الزرعُ والزيتونُ والنخيلُ والأعنابُ) بالرفع.

[﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ ١٢]

قُرئت كلُّها بالنَّصب على: وجَعَلَ النجومَ مُسخَّرات، أوْ على: أنَّ معنى تسخيرِها

قولُه: (﴿ يُنْبِتُ ﴾: بالياءِ والنّون)، بالنّونِ: أبو بكر[1].

قولُه: (لأنّ كلّ الثمراتِ لا تكونُ إلّا في الجَنّة)، أي: إنّما قيل: ﴿مِن كُلِّ﴾ بزيادةِ «مِنَ» التبعيضيّة ليدُلّ على أنّ كلّ الثمراتِ لا تكونُ إلّا في الجنّة[2]، وإنّما أُنبِتَ في الأرضِ بَعْضٌ مِن كلِّها.

قولُه: (بعضٌ مِن كلِّها: للتّذكرة)، أي: إذا رأَوْا ما في الجَنّةِ منَ الثمراتِ ذَكَروا ما في الدُّنيا ليَعلَموا التفاوتَ، كما ذكَرَ في أوّلِ البقرة في قولِه تعالى: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [البقرة: ٢٥].

قولُه: (على: وجعَلَ النّجومَ مُسخّراتٍ)، أي: يجعَلُ ناصبَ النُّجومِ مُضمَرًا وهُو جعَلَ، ومُسَخّرات: ثاني مفعولَيْه، والجُملةُ معطوفةٌ على جُملةِ قولِه: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾، ولا يجوزُ على هذا أن يُعطَفَ على المنصوباتِ بـ﴿وَسَخَّرَ﴾، وهِيَ ﴿ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾؛ لأنّ ﴿مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ حينَئذٍ: حالٌ منَ المذكورات[3]، وقيل:

---

(١) وعلله أبو زُرعة بإخبارِ الله عن نفْسِه بلَفْظِ الملوك كما قال: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا﴾ [الزخرف: ٣٢]. انظر: «حجّة القراءات»، ٣٨٦.

(٢) من قوله: «أي: إنّما قيل: ﴿مِن كُلِّ﴾» إلى هنا سقط من (ح)

(٣) لتمامِ الفائدةِ انظر: «المحرّر الوجيز» لابن عطيّة، ص ١٠٨٦.

للناس: تَصيرُها نافعةً لهم، حيثُ يَسكنون بالليل، ويَبتغُون مِن فَضْله بالنهار، ويَعلَمون عَدَدَ السِّنينَ والحِساب بمَسِيرِ الشَّمس والقَمَر، ويَهتدون بالنُّجوم. فكأنه قيل: ونَفَعَكم بها في حالِ كونها مُسخَّراتٍ لِما خُلقن له بأمْرِه. ويجوزُ أن يكون المعنى: **أنه سخَّرها أنواعًا من التَّسْخير**، جَمْعُ مُسخَّر، بمعنى: تَسْخير، مِن قولِك: سخَّره الله مُسخَّرًا، كقولك: سرَّحه مُسرَّحًا، كأنه قيل: وسخَّرها لكم تسخيراتٍ بأمْره. وقُرئ بنَصْب (الليلَ والنهارَ) وحدَهما، ورفعِ ما بعدَهما على الابتداءِ والخَبَر. **وقُرئ: ﴿وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ﴾ بالرفع، وما قَبْلَه بالنصب**. وقال: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ فجَمَعَ الآية. وذكر العَقْل؛ **لأنَّ الآثارَ العُلْويَّة أظهرُ دلالةً** على القُدْرة الباهرة، وأبْيَنُ شهادةً للكِبْرياء والعَظَمة.

للفعل، فكان المعنى: سخَّرَ هذه الأشياءَ في حالِ كوْنها مُسَخَّراتٍ بأمرِه، فهُو خلَقَ. نعَمْ، يجوزُ أن يُستعارَ سَخَّرَ لكم لقولِه: نفَعَكم؛ لأنّ الغرَضَ مِن تسخيرِها النفْعُ، فكأنهُ قيل: ونفَعَكم بها في حالِ كونِها مُسَخَّراتٍ لِما خُلِقْن لهُ.

قولُه: (**أنهُ سخّرها أنواعًا منَ التسخير**)، أي: جعَلَ «مُسَخَّراتٍ»: مفعولًا مطلقًا، على تأويلِ مُسَخَّر بمعنى تسخير، وإنّما جمعَ لإرادةِ الأنواع.

قولُه: (**وقُرِئَ: ﴿وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ﴾ بالرّفع، وما قبلَه بالنّصب**): ابنُ عامر: «والشمسُ والقمرُ والنّجومُ مُسخّراتٌ» بالرّفعْ في الأربعة[1]، وحفْصٌ: برَفْعِ ﴿وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ﴾ فقَطْ، والباقونَ: بالنّصب، وقال القاضي: هذا على الابتداءِ والخبر، فيكونُ تعميمًا للحُكمِ بعدَ تخصيصه[2].

قولُـه: (**لأنّ الآثـارَ العُلْويـةَ أظهَرُ دِلالـةً**)، أي منَ السُّفْليّـة، يعني: حينَ ذكَرَ الآثارَ

---

(١) وعلّةُ اختياره أنهُ لا يصلحُ أن تقول: «وسخّرَ النجومَ مسخّرات» فقطَعها عمّا قبْلَها، وجعل «النّجوم» مبتدأ، و«مسخّرات» خبرًا. انظر: «حجّة القراءات»، ص٣٨٦.

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٨٩).

[﴿ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥٓ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴾ ١٣]

﴿ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ ﴾ معطوفٌ على ﴿ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ﴾ يعني: ما خَلَقَ فيها مِن حيوانٍ وشَجَر وثمرٍ وغيرِ ذلك مُختلِفَ الهَيْئاتِ والمَناظر.

[﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا۟ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا۟ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ ١٤]

﴿لَحْمًا طَرِيًّا﴾: هو السَّمك، ووَصفه بالطَّراوة؛ لأنَّ الفسادَ يُسرِع إليه؛ فيُسارَعُ إلى أكْله؛ خيفةً للفساد عليه. فإن قلت: .....

السُّفليّةَ أفردَ الآيةَ، وذكَرَ التفكُّر[1]، وحيَن ذكَرَ العُلْويّةَ جمَعَها، وذكَرَ العقلَ، وذلك أنّ الآثارَ السُّفليةَ[2] مُخفيّةٌ، فتَحتاجُ إلى إمعانِ النظَر، ودِقّةِ الفِكَر، والآثارُ العُلْويّة تُدرك في بدُوِّ العقل، وهِيَ معَ ذلك متشَعِّبة، وفيها أنواعٌ من الدِّلالات.

قولُه: (ووصَفَه بالطَّراوةِ، لأنّ الفسادَ يُسرعُ إليه فيُسارَعُ[3] إلى أكلِه)، الراغب: طَرِيًّا: غَضًّا، منَ الطراءِ والطَّراوة، يقال: طرّيتُ كذا فطَرِيَ، ومنهُ: المطرّاةُ منَ الثياب، والإطراءُ: مَدْحٌ يجَدّدُ ذكْرُه، وطَرَأَ بالهمزة: طلَعَ[4].

الانتصاف: وفيه إرشادٌ لأن يُتناوَلَ طرِيًّا، فقد قال الأطبّاءُ: أكلُه بعدَ ذهابِ طَراوتِه مِن أضَرِّ ما يكون[5].

---

(١) يعني قوله تعالى في الآيةِ اللاحقة: ﴿ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥٓ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴾ [النحل: ١٣].

(٢) من قوله: «أفردَ الآيةَ، وذكَرَ التفكُّر» إلى هنا سقط من (ح).

(٣) قوله: «إليه فيُسارَع» سقط من (ح).

(٤) «مفردات القرآن»، ص٥١٩.

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٩٨).

ما بالُ الفقهاءِ قالوا: إذا حلفَ الرَّجلُ لا يأكلُ لحمًا، فأكل سَمكًا: لم يَحْنث، والله تعالى سمَّاه لحمًا كما ترى؟ قلت: مَبْنى الأَيمان على العادة، وعادةُ الناسِ إذا ذُكر اللَّحمُ على الإطلاق أن لا يُفهَمَ منه السَّمَك، وإذا قال الرَّجلُ لغُلامِه: اشترِ بهذه الدراهمِ لحمًا، فجاء بالسَّمك؛ كان حقيقًا بالإنكار. ومِثالُه: أنَّ الله تعالى سمَّى الكافرَ دابَّةً في قوله: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنفال: ٥٥]، فلو حَلَفَ حالِفٌ لا يركبُ دابَّةً، فركبَ كافرًا: لم يحنث. ﴿حِلْيَةً﴾: هي اللُّؤلؤ والمَرْجان. والمرادُ بلُبْسهم: لُبْسُ نسائهم؛ لأنهنَّ مِن جُمْلتهم، **ولأنهنَّ إنما يتزيَّنَّ بها مِن أجْلِهم، فكأنَّها زِيْنتُهم ولِباسُهم.** المَخْر: شَقُّ الماءِ **بحَيْزُومها**. وعن الفرَّاء: هو صوتُ جَرْيِ الفُلك بالرِّياح. وابتغاءُ الفَضْل: التِّجارة.

[﴿وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَٰرًا وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ * وَعَلَٰمَٰتٍ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ ١٥-١٦]

قولُه: (**ما بالُ الفقهاء**) قيل: «ما» مبتدأٌ، و«بالُ»: خبَرُه، و«قالوا»: حالٌ منَ «الفقهاء»، لأنهُ في المعنى: فاعل، لأنّ قولَك: ما بالُك؟ معناه: ما تصنَعُ؟ نحوَ: ما شأنُك؟

قولُه: (**ولأنهنَّ إنّما يتزيّن بها مِن أجلِهم، فكأنّها زينتُهم ولِباسُهم**)، **الانتصاف**: لله دَرُّ مالكٍ حيث جعَلَ للزّوجِ الحَجْرَ على زوجتِه فيما لهُ [بالٌ][1] مِن مالِها، وهُو مقدارُ الثلُث، فحَقُّه فيه بالتجمّل[2]، وفي هذه الآيةِ جعَلَ حظّ المرأةِ مِن زينتِها للزّوج، فجعَلَ لِباسَها لباسَه.

قولُه: (**بحَيْزومِها**)، أي: السفينة، والحَيْزومُ: وسَطُ الصّدر، وما يُضَمُّ عليه الحِزامُ[3].

---

(١) زيادةٌ من «الانتصاف».

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٩٨).

(٣) ومنهُ قولُ طرَفة بن العبد في وصفِ ناقتِه وتشبيهها بالسفينة:

يشقُّ حبابَ الماءِ حيْزومُها بها ... كما قسّمَ التُّرْبَ المفايِلَ باليدِ

انظر: «شرح القصائد العشر» للخطيب التبريزي، ص٩٨.

﴿أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾: كراهةَ أن تَميدَ بكم وتضطربَ. **والمائِد: الذي يُدارُ به** إذا ركبَ البَحْر. قيل: خَلَقَ الله الأرضَ فجعلتْ تَمُور، فقالت الملائكة: ما هيَ بمَقرِّ أحدٍ على ظَهْرِها، فأصبحتْ وقد أُرسِيَتْ بالجبال، لم تَدْرِ الملائكةُ ممَّ خُلقت. ﴿وَأَنْهَٰرًا﴾: وجَعَلَ فيها أنهارًا؛ **لأنَّ ﴿أَلْقَىٰ﴾ فيه معنى: جَعَل**، ألا ترى إلى قوله: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا * وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾ [النبأ: ٦-٧]؟ ﴿وَعَلَٰمَٰتٍ﴾: هي مَعالم الطُّرق وكلُّ ما تَستدِلُّ به السابِلَةُ من جَبَلٍ ومَنْهَلٍ وغيرِ ذلك. **والمرادُ بالنَّجم: الجِنْس**، كقولك:

قولُه: (**وَالمائِدُ الذي يُدارُ به**)، أي: الشخص الذي يَدورُ رأسُه، «الأساس»: والدّهرُ بالإنسانِ دوّارٌ أي يَدورُ بأحوالِه المختلِفة، قال القاضي: إنّ الأرضَ قبْلَ أن تُخلقَ فيها الجِبالُ كانت كالكُرةِ بسيطةَ الطّبع، وكان مِن حقِّها أن تتحرّكَ بالاستدارةِ كالأفلاك، أو أن تتحرَّكَ بأدنى سبب، فلمّا خلَقَ عليها الجِبالَ تفاوتَتْ جوانبُها، وتوجّهتِ الجبالُ بثِقْلِها نحوَ المركَز، فصارت كالأوتادِ التي تمنَعُها منَ الحركة[1].

قولُه: (**لأنّ ﴿أَلْقَىٰ﴾ فيه معنى: جَعَل**)، يعني: لا يقالُ: ألقَى فيها أنهارًا، لكنْ لمّا تضمّنَ ﴿أَلْقَىٰ﴾ معنى جعَلَ، صَحّ عطفُ ﴿أَنْهَٰرًا﴾ على ﴿رَوَٰسِىَ﴾، قلتُ: ويجوزُ أن يكونَ مِن بابِ قولِه:

علفْتُها تِبْنًا وماءً باردًا[2]

أي: وأجْرى فيها أنهارًا.

قولُه: (**والمرادُ بالنّجم: الجِنس**)، الرّاغب: أصلُ النّجم: الكوكبُ الطّالعُ، وجمعُه نُجومٌ، ونَجَم: طَلَعَ، نَجْمًا ونُجومًا، فصارَ النّجمُ مرّةً اسمًا ومرّةً مصدرًا، ومنهُ شُبِّهَ به طلوعُ النّبات، والرّأيُ، فقيل: نجَمَ النّبتُ والقَرْنُ، ونَجَمَ لي رأيٌ نَجْمًا ونُجومًا، ونَجمَ فلانٌ على السُّلطان: صارَ عاصِيًا، ونَجّمتَ المالَ عليه: إذا وزّعتَه، كأنّك فرَضْتَ أن يَدفَعَ عندَ طلوعِ كلِّ نجْم

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٩٠).

(٢) سبق تخريجه.

كَثُرَ الدِّرهمُ في أيدي الناس. وعن السُّدِّيِّ: هو: **الثُّرَيّا، والفَرْقدان؛ وبَناتُ نَعْش**، والجَدْي. **وقرأ الحسن**: (وبالنُّجْم)، بضمَّتين، وبضمَّةٍ وسكون، وهو جمعُ نَجْم، كرُهُن ورُهْن، والسُّكون تخفيف. وقيل: حُذِفَ الواوُ من النُّجوم تخفيفًا. فإنْ قلت: قولُه: ﴿وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ **مُخرَج عن سَنَنِ الخِطاب**، مقدَّم فيه «النَّجم»،

نصيبًا، ثُمّ صارَ متعارَفًا في تقديرِ دَفْعِه بأيِّ شيءٍ قدّرتَ ذلك[1].

قولُه: (**هُو الثُّرَيّا والفَرْقَدانِ وبناتُ نَعْش**)، الثُّرَيّا[2]: هِي أنجمٌ ستّةٌ منتظِمةٌ تُشبِهُ عُنقودَ الكَرْم. والفَرْقدانِ: نجمانِ متوقِّدانِ مِن نجومِ البَنات، والجدي: نجْمٌ عندَ القُطبِ تُعرَفُ به القِبْلة. **المُغرِب**: يقال: لكوكبِ القِبلة: جَدْيُ الفَرقَد، بفَتح الجيم وسكونِ الدّال، ومنهُ قولُ ابنِ المُبارَك في تحرّي القِبلةِ: أهلُ الكوفةِ يجعَلونَ الجَدْيَ خلْفَ القَفا. والمُنجّمونَ يُسمّونَهُ جُدَيًّا، على التصغير، فَرْقًا بينَه وبينَ البُرُج[3].

قولُه: (**وقَرأَ الحسَنُ**)، بضَمّتَيْن، قالَ ابنُ جِنّي: قرَأَ الحسَنُ: «وبالنُّجُم»، وقرأَ يَحْيى: «وبالنُّجْمِ» بضَمِّ النون وسكونِ الجيم، النُّجُم: جمعُ نَجْم، ومثلُه ممّا كُسِّرَ مِن «فَعْل» على «فُعُل»: سَقْفٌ وسُقُفٌ، ورَهْنٌ ورُهُنٌ، وإن شئتَ [قل:] أرادَ النُّجومَ فقَصَرَ الكلمةَ فحذَفَ واوَها، ومِثلُه منَ المقصورِ مِن فُعول: قولُ أبي بكرٍ في أُسُدٍ: إنهُ مقصورٌ مِن أسُودٍ، فصارَ أُسُدًا ثمّ أُسكِن[4].

قولُه: (**﴿وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ مُخرَجٌ عن سَنَنِ الخِطاب**)، يعني: أنّ هذا التركيبَ مشتملٌ على خَواصّ فنِّ المعنى بالمُسنَدِ إليه، أحدها: إنّ الآياتَ السابقةَ مِن لَدُنْ فاتحةِ السّورةِ إلى هاهنا واردةٌ على سَنَنِ الخِطاب، فما بالُ هذه أُخرِجتْ عنِ الخِطابِ إلى الغَيْبة؟ وثانيها: فيه

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٧٩١.

(٢) قوله: «الثريا» سقط من النسخة (ح).

(٣) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ١٣٥).

(٤) «المحتسب» (٢: ٨)، وانظر: «مختصر شواذّ القرآن» لابن خالَوَيْه، ص٧٢.

مُقحَم فيه ﴿هُمْ﴾، كأنه قيل: وبالنَّجمِ خُصوصًا هؤلاءِ خُصوصًا يَهْتدون، فمَن المرادُ بـ﴿هُمْ﴾؟ قلت: كأنه أراد قُريشًا: كان لهم اهتِداءٌ بالنجوم في مَسايِرِهم، وكان لهم بذلك عِلْمٌ لم يكن مِثْلُه لغيرهم، فكان الشُّكرُ أوجبَ عليهم، والاعتبارُ ألزمَ لهم؛ فخُصِّصوا.

[﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ ١٧]

فإن قلت: ﴿كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ أُرِيدَ به الأصنام، فلمَ جيء بـ«مَن» الذي هو لأُولي العِلْم؟ قلت: فيه أوجه: أحدُها: أنهم سمَّوْها آلهةً وعَبَدُوها، فأجرَوْها مجرى أُولي

تقديمُ المجرور، وهُو ﴿وَبِٱلنَّجْمِ﴾ على عامِلِه، وهُو ﴿يَهْتَدُونَ﴾، وثالثها: توكيدُ التركيبِ بقولِه: ﴿هُمْ﴾، فدَلّ تلوُّنُ الخِطابِ على امتيازِ هؤلاءِ عنِ السابِق ذِكرُهم، ودَلّ تقديمُ ﴿وَبِٱلنَّجْمِ﴾ على اختصاصِ هؤلاءِ بالاهتداءِ بالنّجم دونَ غيرِها ممّا يُهتدَى به، ودَلّ التوكيدُ بإقحام ﴿هُمْ﴾ على اختصاصِهم بهذه الهِدايةِ، دونَ غيرِهم.

وأجابَ عن تلوينِ الخِطابِ بقولِه: «كأنهُ أرادَ قُرَيشًا»، وعن التوكيدِ بقولِه: «كانَ لهم اهتداءٌ بالنجومِ في مَسايِرِهم»، وعن التخصيصِ بقولِه: «وكانَ لهم بذلك عِلمٌ لم يكنْ مِثلُه لغيرِهم».

وقلتُ: ويُمكنُ أن يُقالَ: إنّ قولَه: «ألقى في الأرضِ سُبُلًا» عامٌّ في أهلِ القُرى والمدُنِ والبَوادي ﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ إمّا أن يتعلّقَ بأوّلِ الآيةِ أو بقولِه: ﴿سُبُلًا﴾، ويكونُ[1] ﴿لَعَلَّ﴾ للتحقيق، وأمّا الاهتداءُ بالنّجْمِ فمختَصٌّ بمَن هو حاذقٌ في سُلوكِ البَحْر، والمَهامِهُ: البِيدُ التي لا منارَ لها ولا سبيل، وتقديمُ ﴿وَبِٱلنَّجْمِ﴾ لأنّ معناه: وبالنّجم خصوصًا لا بغيرِه يهتَدون، أو لمُراعاةِ الفَواصل، وإقحامُ ﴿هُمْ﴾ لتُقوّي الحُكم، والعدولُ إلى الغَيْبةِ للالتفاتِ، والإيذانِ بأنّ هذا الاهتداءَ أغربُ منَ الأوّل، والمُعرِضُ عنهُ أدْخَلُ في الكُفران، والفاءُ في «فكان الشُّكر»: للسّببيّة، وكذا في قولِه: «فخُصِّصوا».

---

(١) في (ح) و(ط): «تكوين».

العِلْم. ألا ترى إلى قولِه على أثرِه: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ [النحل: ٢٠] والثاني: **المُشاكَلة بينه وبَيْن مَن يَخلق**. والثالث: أن يكونَ المعنى: أنَّ مَن يَخلُقُ ليس كمَن لا يَخلق من أُولي العِلْم، فكيفَ بما لا عِلْمَ عنده! كقوله: ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، يعني: أنَّ الآلهةَ حالهم مُنحطَّةٌ عن حالِ مَن لهم أرجُل وأيدٍ وآذانٌ وقلوب؛ لأنَّ هؤلاءِ أحياءٌ وهم أموات، فكيف تصحُّ لهم العبادة؟! **لا أنها لو صحَّت لهم هذه الأعضاءُ لصَحَّ أن يُعبَدوا. فإن قلتَ: هو إلزامٌ للذين عَبَدُوا الأوثانَ** وسمَّوها آلهةً تشبيهًا بالله، فقد جَعَلُوا غيرَ الخالق مِثْلَ الخالق،

قولُه: (**المُشاكَلة بينَه وبينَ مَن يَخلُقُ**)، يعني: جيءَ بـ«مَنْ» الذي هُو مختَصٌّ بأولي العِلم للجَماد الذي هُو أصنام؛ لأنّها مصحوبةٌ معَ ذكْرِ مَن يَخلُق، كقولِه تعالى: ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾ [الشورى: ٤٠].

قولُـه: (**لا أنّها لو صحّت لهم هذه الأعضـاءُ لَصحّ أن يُعبَدوا**)، يريدُ أنّ الآيَتَيْنِ مِن بابِ المبالغةِ والإلزامِ بالطّريقِ الأوْلى، لا لتصحيحِ العبوديّةِ للأصنام بحصُولِ ما هُو مفقودٌ عنها موجودٌ في الناس.

الانتصاف: الزمخشَريُّ يَجزِمُ على أنّ العِبادَ يَخلُقونَ أفعالَهم، فالمُرادُ ظهورُ التفاوُت بينهم وبينَ مَن يخلُقُ ومَن لا يخلُقُ منهم، كالعاجِزينَ والزّمْنى، حتّى يَثبُتَ أنّ التفاوُتَ بينهم وبينَ ما لا يخلُقُ، كالأصنام، أوْلى[1].

قولُه: (**هُو إلزامٌ للّذينَ عَبَدوا الأوثانَ**)، وجهُ السؤال: أنّ المشركينَ ما شَبّهوا الخالقَ بالأصنامِ حتّى يُنكِرَ عليهم بقولِه: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾، وإنّما شبّهوا[2] الأصنامَ بالخالق، فكانَ حقُّ الإلزام أن يُقال[3]: أفمَن لا يخلُقُ كمن يَخلُق؟ ووجهُ الجوابِ: أنّ وجْهَ التشبيهِ إذا قوي بينَ الطّرفَيْنِ، أعني المشبّهَ والمشبّهَ به، يَرجعُ التشبيهُ إلى التشابُه، فيُقال:

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٩٩).

(٢) من قوله: «الخالق بالأصنام حتى يُنكِر عليهم» إلى هنا سقط من (ح).

(٣) من قوله: «أفمن يخلق كمن لا يخلق، وإنما شبهوا» إلى هنا، سقط من (ط).

فكان حقُّ الإلزامِ أن يُقال لهم: أفمَن لا يَخْلُقُ كمن يَخْلُق! قلت: حين جَعَلُوا غيرَ الله مِثْلَ الله في تسميته باسمِه والعبادةِ له وسوَّوْا بَيْنه وبينه؛ فقد جَعَلُوا الله تعالى مِن جِنْس المخلوقاتِ وشَبيهًا بها، فأنكرَ عليهم ذلك بقوله: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾.

[﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ۞ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ ١٨-١٩]

﴿لَا تُحْصُوهَآ﴾: لا تَضبطُوا عَدَدَها ولا تبلُغْه طاقتُكم، فَضْلًا أن تُطِيقوا القيامَ بحقِّها مِن أداءِ الشُّكر، أَتْبَعَ ذلك ما عدَّد من نِعَمِه؛ تنبيهًا على أنَّ وراءَها ما لا يَنحصِرُ ولا ينعدّ، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ حيثُ يَتجاوَزُ عن تقصيرِكم في أداء شُكرِ النِّعمة،

وجهُ الخليفةِ كالقمر، والقمرُ كوَجْه الخليفة، والمشركونَ لمّا تعامَلوا معَ الأصنام بما ينبغي أن يُعامَلَ به الإلهُ الحقُّ مِن تسمِيتِها بالآلِهة، والتوجُّهِ بالعبادةِ إليها، فلم يَبْقَ عندَهم فَرْقٌ بينَها وبينَه، تعالى عمّا يقول الظالمونَ عُلُوًّا كبيرًا، حصَلَ التشابُه، فقيل ما قيلَ، أو ذهبَ إلى التعكيسِ: لأنّ مِن حقِّ المشبّهِ أن يكونَ أحطَّ منَ المشبّهِ به فيما وقَعَ فيه الشّبَه، فإذا قُلِبَ انعكَسَ مَزيدًا للتقريعِ والتجهيل.

قولُه: (أَتْبَعَ ذلك)، أي: أتبعَ قولَه: ﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾ ما عدّدَ، أي: جميعَ ما عدّدَ مِن أوّلِ السُّورةِ إلىٰ هاهنا منَ النِّعَم، فقولُه: ﴿ذَٰلِكَ﴾: مفعولٌ أوّلٌ، وقولُه: «ما عدّدَ»: مفعولٌ ثانٍ، يعني: لمّا عدَّدَ النِّعَمَ المتكاثِرة، وأُريدَ استيفاءُ جميعِ أقسامِها وأنواعِها، وكانت ممّا لا تَنحصِرُ بحسْبِ العباد[1]، ختَمَ بجامعٍ يحتويها كلّها تنبيهًا علىٰ أنّ وراءَ المذكورةِ ممّا لا يُعَدُّ، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

قولُه: (﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ حيثُ يتجاوزُ عن تقصيرِكم)، إلىٰ آخرِه، فيهُ إشارةٌ إلىٰ أنّ التعليلَ بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ للتذييل، وفي قولِه: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ إشعارٌ بوجودِ تقصيرٍ في أداءِ شُكرِ ما أوْلاهُم منَ النِّعَم، وذلك مِن مفهومِ

---

(١) في (ح) و(ف): «بحسب العادّة»، وله وجه صحيح أيضًا.

ولا يَقطعُها عنكم لتَفْريطِكم، ولا يُعاجِلُكم بالعقوبة على كُفْرانها، ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعۡلِنُونَ﴾ مِنْ أعمالِكم، وهو وَعِيد.

[﴿ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ * أَمۡوَٰتٌ غَيۡرُ أَحۡيَآءٖۖ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ﴾ ٢٠-٢١]

﴿ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ﴾: والآلهةُ الذين يدعُوهم الكفَّار ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾، وقُرئ بالتاء، وقُرئ: (يُدْعَوْن)، على البناء للمَفْعول، نفى عنهم خصائصَ الإلهيَّة بنَفْي كونِهم خالِقين وأحياءً لا يموتون وعالِمِين بوَقْتِ البَعْث، وأثبتَ لهم صفاتِ الخَلْق؛ بأنهم مخلوقُون وأنهم أمواتٌ وأنهم جاهِلُون بالغَيْب. ومعنى: ﴿ أَمۡوَٰتٌ غَيۡرُ أَحۡيَآءٖ﴾: أنهم لو كانوا آلهةً على الحقيقةِ لَكانوا أحياءً غيرُ أموات، أي: غيرُ جائز عليها الموتُ كالحَيِّ الذي لا يموت، وأمْرُهم على العكسِ من ذلك. والضميرُ في ﴿يُبۡعَثُونَ﴾ للدَّاعِين، أي: لا يَشعُرون متى تُبعَثُ عَبَدتُهم. وفيه تهكُّمٌ بالمشركين، وأنَّ آلهتَهم لا يَعلمون وقتَ بَعْثِهم، فكيف يكونُ لهم وقتُ جزاءٍ منهم على عبادتهم. وفيه دلالةٌ على أنه لا

قولِه: ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ ﴾، يعني: أنّ أنعامَ الله لا نهايةَ لها، فإذًا لا يَقدِرُ أحدٌ أن يقومَ بحقِّها، كما هُو حقُّها، وهُو يقتضي سَلْبَ تلك النِّعمة، وإنزالَ النِّقمة بدَلَها، ﴿وَٱللَّهَ غَفُورٞ﴾ يتَجاوزُ عن التقصيرِ عاجلًا، ﴿رَّحِيمٞ﴾ لا يقطَعُ النِّعمة، لكنْ لا بُدّ أن يُجازيَكم آجِلًا علىٰ أعمالِكم، لأنهُ يعلَمُ ﴿مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعۡلِنُونَ ﴾، وفيه إشعارٌ بأنّ تكليفَ ما لا يُطاقُ جائز، لكنْ غيرُ واقع منَ الله تعالىٰ تكرُّمًا وتفضُّلًا.

قولُه: (ومعنى: ﴿ أَمۡوَٰتٌ غَيۡرُ أَحۡيَآءٖ﴾ أنهم لو كانوا آلهةً)، يعني: كان يكفي أن يُقالَ: هم أمواتٌ، فقُرِنَ بقولِه: ﴿غَيۡرُ أَحۡيَآءٖ﴾ ليكونَ تعريضًا بالإلهِ الحقِّ في أنهُ حيٌّ لا يموت، فمَن كان بعكسِهِ لا يكونُ إلهًا.

قولُه: (وفيه دِلالةٌ)، أي: في قولِه: ﴿وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ﴾ إدماجٌ، يعني: أنهُ لا بُدّ منَ البَعْث، وأنّ البعثَ مِن لوازِمِ التكليف، يعني: مِن شأنِ المعبودِ أن يُجازيَ عابدَه

بدَّ من البَعْث، وأنه مِن لَوازمِ التكليف. **ووجهٌ آخر: وهو أنْ يكونَ المعنى**: أنَّ الناسَ يَخلُقونهم بالنَّحْت والتصوير، وهم لا يَقدِرُون على نحو ذلك، فهم أعجَزُ مِن عَبَدتِهم أمواتٌ جَماداتٌ لا حياةَ فيها، ﴿غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾ يعني: أنَّ مِنَ الأموات ما يعقبُ موتَه حياة، كالنُّطَفِ التي يُنشِئُها الله حَيَوانًا، وأجسادِ الحيوان التي تُبعَث بعد موتها. وأمَّا الحِجارةُ فأمواتٌ لا يُعقِبُ موتَها حياة، وذلك أعرقُ في موتها، ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ أي: وما يَعلَمُ هؤلاءِ الآلهةُ متى تُبعَث الأحياءُ تهكُّمًا بحالها؛ لأنَّ شعورَ الجَماد مُحال، فكيفَ بشُعور ما لا يَعلمه حَيٌّ إلّا الحيُّ القيُّوم سبحانه؟! ووجهٌ ثالث: وهو أنْ يُرادَ بالذين يَدْعُون: الملائكة، وكان ناسٌ منهم يَعبُدونهم، وأنهم ﴿أَمْوَاتٌ﴾، أي: لا بُدَّ لهم من الموت، ﴿غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾: غيرُ باقيةٍ حياتُهم. ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾: ولا عِلْمَ لهم بوقتِ بَعْثهم. وقُرئ: (إيّان) بكسرِ الهمزة.

الذي كلّفَهُ على عبادتِه، وهُو في الدُّنيا مفقودٌ كما نشاهدُ في ظاهرِ الحال، فلا بُدّ مِن دارِ الجزاءِ وبَعْثِ الخَلْقِ للثّوابِ والعقاب، ثُمّ إذا كان كذلك، لا بُدّ للإلهِ منَ العِلم بالكائن الواجب، فنفَى عنهم ذلك العِلمَ لتنتفيَ إلهيّتُهم، وعليهِ قولُه تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۞ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ۚ إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ ...﴾ [يونس: ٣-٤].

قولُه: (**ووجْهٌ آخرُ، وَهو: أن يكونَ المعنى**)، عطفٌ على قولِه: «نَفى عنهُم خصائصَ الإلهيّة».

قولُه: (**وأنّهم ﴿أَمْوَاتٌ﴾، أي: لا بُدّ لهم منَ الموتِ، ﴿غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾: غيرُ باقيةٍ حياتُهم**)، اعلَمْ أنّ المؤلِّفَ حينَ أثبَتَ الموتَ للأصنام، وكانت جماداتٍ أوّلَ توكيدَه بقولِه تعالى: ﴿غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾ بقولِه: «أنهُ غيرُ جائزٍ عليها الحياةُ»، تنبيهًا على أنّها أقلُّ منَ الحيَوانِ ودونَ النّامي، لجوازِ إثباتِ الحياةِ لهما حقيقةً ومجازًا، وحينَ أثبتَه للملائكةِ وجعَلَهُ مجازًا باعتبارِ ما يؤولُ، أكّدَهُ بما يُناسِبُه مِن قولِه: «غيرُ باقيةٍ حياتُهم»، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠].

[﴿ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ فَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ * لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْتَكْبِرِينَ ﴾ ٢٢-٢٣]

﴿ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ **يعني: أنه قد ثَبَتَ بما تقدَّم** مِن إبْطالِ أنْ تكونَ الإلهيَّة لغيره، وأنها له وحدَه لا شَرِيكَ له فيها، فكانَ من نتيجةِ ثَباتِ الوحدانيَّة ووضوحِ دَليلها: استمرارُهم على شِرْكهم، وأنَّ قلوبَهم مُنكِرة للوحدانيّة، **وهم مُستكبِرون عنها وعن الإقرارِ بها**. ﴿ لَا جَرَمَ ﴾: حقًّا ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ﴾ سِرَّهم وعَلانِيَتَهم فيُجازِيْهم، وهو

قوله: (**يعني أنه قد ثبَتَ بما تقدّم**)، فاعل «ثَبَتَ» ضَميرٌ يرجِعُ إلى قولِه تعالى: ﴿ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾: يريد أنّ قولَه: ﴿ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[1] فذْلَكةٌ لِما سبَق وإعادةٌ للمدّعَى مجمَلًا بعدَ إقامةِ الحُجّةِ عليها مُفصّلًا، المعنى: قد ثَبَتَ بالدّلائلِ الدّالّةِ على أنّ الإلهيّة مختَصّةٌ بالله تعالى، وأنهُ واحدٌ مُتَفرِّدٌ بالألوهيّةِ، وهُو المعبودُ الحَقُّ، وإذا كانَ كذلك، فمِن حقِّه أنْ يخْتصّ بالعبادة، وأنْ لا تُنكَرَ إلهيّتُه، وهؤلاءِ عكَسُوا واستمَرّوا على شِركِهم وقلوبُهم مُنكِرةٌ للوَحْدانيّة، فقولُه: «أنه قد ثبَتَ بما تقدّمَ» إلى آخرِ قولِه: «وعنِ الإقرارِ بها» تفسيرٌ لقولِه تعالى: ﴿ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ فَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ ﴾، فالفاءُ في قولِه: «فكان مِن نتيجة» هِيَ الفاءُ في قولِه: ﴿فَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾، ومجازُ هذه الفاءِ، كمجازِ اللام في قولِه: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص: ٨].

قولُه: (**وهُم مُستكبِرونَ عنها وعنِ الإقرارِ بها**)، **الرّاغبُ**: الكِبْرُ والتكَبُّرُ والاستكبارُ والكِبرياءُ متقارِبٌ، فالكِبْرُ: الحالةُ التي يتَخصّصُ بها الإنسانُ مِن إعجابِه، وذلك أنْ يَرى نفسَه أكبرَ مِن غيرِه، وأعظمُ التكبُّرِ التكبُّرُ على الله بالامتناعِ مِن قَبولِ الحقِّ والإذعانِ له بالعبادة. ويقال: التكبُّرُ على وجهَيْن، أحدُهما: أن تكونَ الأفعالُ الحسَنةُ كثيرةً في الحقيقةِ وزائدةً على محاسِنِ غيرِه، وعلى هذا وَصْفُ الله بالمتكبِّر، فهُو محمودٌ، يؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾ [الأعراف: ١٤٦]. وثانيهما: أن يكونَ مُتكلِّفًا لذلك متشبِّعًا، وذلك في وَصْفِ عامّةِ الناس، في قولِه تعالى: ﴿فَلَيْسَ مَثْوًى

---

(١) قوله: «يريد: أنّ قولَه ﴿ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾» سقط من (ف).

وَعيد، ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْتَكْبِرِينَ﴾ يجوزُ أن يريدَ المُستكبِرين عن التَّوحيد، يعني: المُشرِكين. ويجوزُ أن يعمَّ كلَّ مُستكبِر، ويَدخُل هؤلاءِ تحتَ عُمومه.

[﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ * لِيَحْمِلُوٓا۟ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۙ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ ٢٤-٢٥]

ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩]. والاستكبارُ يقالُ على وجهَيْن، أحدُهما: أن يتحرّى الإنسانُ ويَطلُبَ أن يصيرَ كبيرًا، وذلك متَى كان على ما يجبُ وفي مكانٍ يجبُ وفي زمانٍ يجب[١] فمحمودٌ، والثاني: أن يتشبّعَ فيُظهِرَ مِن نفسِه ما ليسَ لهُ، وهُو مذموم، وعليه قولُه تعالى: ﴿أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ﴾ [البقرة: ٣٤]، وقال: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦]، وقال تعالى: ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ بِـَٔايَٰتِنَا فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾ [يونس: ٧٥]، نبّهَ بقولِه: ﴿فَٱسْتَكْبَرُوا۟﴾ على إعجابِهم بأنفُسِهم وتعَظُّمِهم عنِ الإصغاءِ إليه، ونبّهَ بقولِه: ﴿وَكَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾ [هود: ١١٦] أنّ الذي حمَلَهم عليه هُو ما قدّموا مِن جُرمِهم، وأنّ ذلكَ كان دَأبَهم.

والكِبرياءُ: الترفُّعُ عن الانقياد، وذلك لا يَستحِقُّه غيرُ الله، قال تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الجاثية: ٣٧][٢].

قولُه: (ويجوزُ أن يَعُمّ كلّ مستكبِر)، يعني: أنّ قولَه: ﴿ٱلْمُسْتَكْبِرِينَ﴾ إمّا مِن وَضْع المُظهَر موضعَ ضميرِ المشركين، ويُرادُ بالاستكبارِ: الاستكبارُ عن التوحيدِ فقَطْ، لقرائن المقام، والمرادُ منهُ مَن عرَفَ الحقّ أيًّا كان واستكبَرَ، وتعرّفَ النِّعمةِ[٣] فغَمطَ وكفَر، فيكونُ من المستكبرين مطلقًا، على مِنوال: فلان يُعطي ويمنَع، ويَدخُلُ في هذا العامِّ من سِيق له الكلامُ دخولًا أوّليًا.

---

(١) عبارة الراغب في المفردات: «وفي المكان الذي يجب، وفي الوقتِ الذي يجب».

(٢) «مفردات القرآن»، ص٦٩٦-٦٩٨ بتصرُّفٍ ملحوظ يكاد يقتربُ من الإخلال.

(٣) في النسخة (ح): «بالنعمة». وهو خطأ.

﴿مَّاذَآ﴾ منصوبٌ بـ ﴿أَنزَلَ﴾، بمعنى: أيَّ شيءٍ ﴿أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾، .....

قولُه: (﴿مَّاذَآ﴾: منصوبٌ بـ﴿أَنزَلَ﴾، بمعنى: أيّ شيءٍ ﴿أَنزَلَ﴾؟)، قال صاحبُ «الفرائد»: الوَجْهُ أن يكونَ مرفوعًا بالابتداءِ، بدليلِ قولِه: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ بالرّفع؛ لأنّ جوابَ المرفوع مرفوعٌ، وجوابُ المنصوبِ منصوبٌ، ولم يقرأْ أحدٌ: «أساطيرَ الأوّلين» بالنّصب.

وقالَ صاحبُ «التقريب»: في كلامِ المصنِّف نظَر، إذ لا مقتضى للتقديرِ في أحدِهما بما فيه صُورة فعل، وهُو ما ﴿يَدْعُونَ﴾ وفي الآخَر: «بالمنزَل». وأيضًا، لمَ خالَفَ بينَ لَفظي الدّعوى والإنزالِ في التقديرَيْنِ معَ أنهُ حمَلَ الإنزالَ على السُّخريةِ؟ ويُمكنُ أن يجابُ عن الأوّل بأنّ الرّفْعَ أدَلُّ على ثباتِ الإنزالِ منَ النّصب؛ لأنهُ جُملةٌ اسميّة، فقال فيه: «المُنزل ﴿أَسَٰطِيرُ﴾»، وفي النّصب: «ما يدّعونَ أساطيرُ»، أو أنّ[1] ﴿أَنزَلَ﴾ في النّصبِ باقٍ على فِعليّتِه فيقتضي في الجوابِ فِعْلًا، ولم يمكنْ مطابقةُ الجوابِ السؤالَ مطلقًا؛ لأنّ أساطيرَ[2] مرفوع، فأتَى بما فيه صورةُ فعلٍ على الجملة، وهُو «ما يدّعون»، «و﴿أَنزَلَ﴾ في الرّفْع مقدّرٌ بمفرَد؛ لأنهُ خبر، أي: أيُّ شيءٍ المُنزَلُ؟ فأتى في الجوابِ بما يُجانسُه، فقال: «المُنزَلُ: أساطيرُ الأوّلين». تَمّ كلامُه.

وقلتُ: مدارُ المطابقةِ بينَ السؤالِ والجوابِ على مُوافقةِ السائل المُجيبَ ومخالفتِه، كما ذكَرَهُ المصنِّفُ بُعَيْدَ هذا في قولِه: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾، إنّما نصَبَ هذا ورفَعَ الأوّلَ للفَصْل بينَ جوابِ المُقِرّ وجوابِ الجاحِد، فالمُجيبُ بقولِه: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ هاهنا: المُشرِكونَ قطْعًا، وأمّا السائلُ فيَحتمِلُ أن يكونَ أيضًا منهم، كما قال: «وهُو كلامُ بعضِهم لبعض»، وأن يكونَ منَ المسلمينَ أو الوافِدينَ كما صرّحَ بهما، والمُجيبُ في تلك الآيةِ ليسَ إلّا المسلمونَ، فلذلك طابَقوا في الجواب، فههُنا على الأوّل، وهُو أن يكونَ كلامَ بعضِهم لبعضِ المطابقةِ اللازِمة[3]، فالوَجْهُ الرّفْع، وأن يجابَ بقولِه: «المنزَلُ: أساطيرُ»، فيَرِدُ عليه

(١) في (ط): «وأنّ».

(٢) في النسخة (ح): «السؤال».

(٣) في (ط): «لازمة».

السؤالُ الذي ذكَرَه، وأجابَ: أنه مِن بابِ السُّخْرِية، وعلى الثاني والثالثِ: الموافقةُ بينَ السائلِ والمُجيبِ مفقودة، فيجبُ الاختلافُ، وهُو ما قدّرَه: «ما تدّعونَ نزولَه أساطيرَ الأوّلين»، فلا يَرِدُ عليه السؤالُ، ولهذا قال القاضي: وإنّما سَمّوه مُنزّلًا على التهكُّم أو على الفَرْض، أي: على تقديرِ أنهُ منزَل، فهُو أساطيرُ الأوّلين، لا تحقيق فيه[1].

وتمامُ التحقيقِ في المسألة ما ذكَرَهُ ابنُ الحاجِب، قال: وذكَرَ ـ أي: الزمخشَريُّ ـ في ماذا صنعتَ؟ وجهَيْن، وقال: جوابُ أحدِهما بالرّفْع والآخَرُ بالنّصبِ على ما ذكَر، وهذا على سبيلِ الاختيار، وإلّا فالوجهانِ جائزانِ في الوجهَيْن، لأنهُ لو صرَّحَ بما يُفسّرُ به كلُّ واحدٍ منهما لجازَ الوجهانِ، ثُمّ المناسِبُ في النّصبِ أن يُقدّرَ الفعل المذكور فيُنصَبَ به، وفي الرّفع أن يُقدّرَ مبتدأً على حسَبِ المعنى، ليُطابقَ الجوابُ السؤالَ، وهذا كلُّه إذا كان المُجيبُ موافقًا للسؤالِ[2] في أحدِ جُزأيه فيَحذِفُه ويَستغني بدِلالةِ كلام السائل عليه، مثلَ قولِه: ما كتَبْتَ؟ وهُو قد كتَبَ، فيقولُ: مُصحَفًا أو شِبهَهُ، فأمّا إذا لم يكنْ مُوافِقًا لهُ في الفعلِ تعَذَّرَ تقديرُه لإخلالِه بالمعنى، إذ يُفهَمُ منهُ الإثباتُ، وهُو غيرُ مُريدٍ له، كما إذا قال له، وقد سَمعَ صوتًا ظَنّهُ ضَرْبًا منه، فيقول: مَن ضَرَبتَ؟ فيقولُ له القائل: هُو صوتُ مُنادٍ، فالنّصبُ هاهنا لا يستقيم؛لأنهُ قاصدٌ نفْيَهُ في المعنى مُثبِتٌ لغيرِه، فهُو يُفسِدُ المعنى، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾، فلو نصَبَ هاهنا لم يَستقِمْ؛ لأنهم ليسُوا مُقِرّينَ بإنزالٍ منَ الله، متعلِّقٍ بـ«أساطيرُ الأوّلين»، بل مُنكِرونَ الإنزالَ منَ الله مطلَقًا، وقولُهم: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾: في المعنى الإنزال، أي: هذا الذي تقولُ: إنهُ إنزالٌ هُوَ أساطيرُ الأوّلين، فيَفسُدُ تقديرُ الفعلِ على هذا[3].

وقلتُ: ولهذا الأمرِ لمّا جعَلَهُ من كلام بعضِهم لبعضٍ وطابَقَ الجوابُ السؤال، قال: هُو على السُّخريةِ، ويَجوزُ أن يقالَ: هُو مِن أسلوبِ القولِ بالموجِب على التهكُّمِ، كأنّهم لمّا

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٩٣).

(٢) في (ط): «للسائل».

(٣) انظر: «الإيضاح في شرح المفصّل» لابن الحاجب (١: ٤٩٥).

أو مرفوعٌ بالابتداء، بمعنى: أيُّ شيء أنزَله ربُّكم، فإذا نصبت؛ فمعنى ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾: ما يدَّعون نزولَه أساطيرُ الأوَّلين، وإذا رفعتَه؛ فالمعنى: المُنزَلُ أساطيرُ الأوَّلين، كقوله: ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] فيمن رَفَعَ. فإن قلت: هو كلامٌ مُتناقض؛ لأنه لا يكونُ مُنزَلُ ربِّهم أساطير! قلت: هو على السُّخرية، كقوله: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ﴾ [الشعراء: ٢٧]، وهو كلامُ بعضِهم لبعض، أو قولُ المسلمين لهم، وقيل: هو قولُ المُقتسِمين: الذين اقتَسَمُوا مَداخِلَ مكَّةَ يُنفِّرون عن رسولِ الله ﷺ، إذا سألَهم وفودُ الحاجِّ عمَّا أُنزِلَ على رسولِ الله ﷺ، قالوا: أحاديثُ الأوَّلين وأباطِيلُهم. ﴿لِيَحْمِلُوٓاْ أَوْزَارَهُمْ﴾ أي: قالوا ذلك؛ إضْلالًا للناس، وصدًّا عن رسولِ الله ﷺ، فحَمَلُوا أوزارَ ضلالِهم ﴿كَامِلَةً﴾ وبعضَ أوزارِ مَن ضلَّ بضلالهم، وهو وِزرُ الإضلال؛ لأنَّ المُضِلَّ والضالَّ شَريكان؛ هذا يُضِلُّه، وهذا يُطاوِعُه على إضلاله،

سألوا: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ أجابوا: المنزَلُ أساطيرُ الأوّلين، أي: هُو منزَلٌ، لكنْ أساطيرُ، كما قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١].

قولُه: (لأنّ المُضِلّ والضالّ شريكانِ)، تعليلٌ لحَمْل المُضِلِّ بعضَ أوزارِ الضالّ، الذي هُو سببٌ فيه، كأنّ ما يعمَلُه الضالُّ مشترَكٌ بينَه وبينَ المُضِلّ، وهُما متحامِلانِ الوِزْرَ، وإليه يَنظُرُ قولُه تعالى: ﴿وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، فإنّ استمتاعَ الناسِ بالجِنِّ: دِلالتُهم إيّاهم على استيفاءِ اللّذّاتِ والتمتُّعِ بالشّهَوات، واستمتاعُ الجِنِّ بالإنس: اعترافُهم بكونِهم رؤساءَ متبوعينَ، وإليه أشارَ بقولِه: «هذا يُضِلُّه وهذا يُطاوِعُه»، وأمّا قولُه: «وبعضَ أوزارِ مَن ضَلّ بضَلالِهم» فمَبْنيٌّ على أنّ «مِن» في قولِه تعالى: ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم﴾: تبعيضٌ، وأنّ المُضِلّ غيرُ حاملِ كلّ أوزارِ الضالّ، وهذا غيرُ مخالِف لِما رَوَينا عن مسلم ومالكٍ وأبي داودَ والتِّرمذيِّ، عن أبي هُريرةَ، عن رسولِ الله ﷺ قال: «مَن دعا إلى هُدى كان لهُ منَ الأجْرِ مثلُ أُجورِ مَن تَبِعَهُ لا يَنقُصُ ذلك مِن أجورِهم شيئًا، ومَن دَعا إلى ضَلالةٍ كان عليهِ منَ الإثمِ مثلُ آثامِ مَن تَبِعَهُ لا يَنقُصُ ذلك

١٠٦ ـــــــ

[﴿ قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ * ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمْ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ * ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ۖ فَأَلْقَوُا۟ ٱلسَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍۭ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ * فَٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ ٢٦-٢٩]

القَواعد: أساطِينُ البِناء التي تَعمِدُه. وقيل: الأساس. وهذا تمثيل، يعني: أنهم سوَّوْا منصوبات؛ ليَمكُروا بها الله ورسولَه، فجَعَلَ الله هلاكَهم في تلك المَنْصُوبات،

تَحْمِلُهُ﴾ [مريم: ٢٧]: ﴿تَحْمِلُهُ﴾: يجوزُ أن يكونَ حالًا مِن كلِّ واحدٍ منهما، ومنهما معًا[١]. وهذا أنسبُ لاقتضاءِ المقام، ثمّ قولُ الواحِديِّ أنسَبُ منهما؛ لأنّ التذييلَ بقولِه: ﴿أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ لا يَحسُنُ إلّا على ذلك التقدير، وكذلك قولُه: ﴿قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ وتعقيبُه بقولِه: ﴿وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾، لأنّ الكلامَ واردٌ في ذمِّ المشرِكينَ الذين اقتَسَموا مَداخلَ مكّةَ يُضِلّونَ الوافِدينَ والمسلمين[٢]، فتَجِبُ المبالغةُ في ذمِّهم وتجهيلِهم.

قولُه: (منصوباتٍ)، قالَ المصنِّف: المنصوبةُ الحِيلة، يقال: سَوّى فلانٌ منصوبَه، وفي الأصلِ صفةٌ للشّبَكة أو الحِبالة، فجَرتْ مجرَى الأسماءِ كالدّابّةِ والعجوز، وفي الكلامِ حذْف، أي: هذا تمثيلُ حالِهم في أنّهم سَوّوا منصوباتٍ ليَمكُروا الله، فجعَلَ الله هلاكَهم فيها، كحالِ قومٍ بنَوا، إلى آخرِه، وهُو استعارةٌ تمثيليّة؛ لأنّ التشبيهَ إنّما وقعَ في الحالِ والأمورِ المنتَزَعة، وعلى هذا كان منَ الواجِبِ فيه مراعاةُ مفرَداتِ المعاني منَ الجانبَيْن، وعلى ما قرّرَه أخَلّ

---

(١) «المحتسب» (١: ٢٥٤).

(٢) انظر: «الدرّ المنثور» للسيوطيّ حيث ذكر أنّ الوليدَ بن المغيرة كان قد بَعَثَ ستّةَ عشَر رجُلاً يقفون على فِجاجِ مكّة ومداخلِها يقولون للناس: «لا تغترّوا بهذا الخارج فينا يدّعي النبوّة، فإنه مجنون»، وكان الوليد ينتظر القادمينَ على بابِ المسجِدِ فإذا سألوه عن حالِ النبيِّ ﷺ، قال: صدَق أولئك.

كحالِ قومٍ بنَوْا بُنيانًا وعَمَدُوه بالأساطِين، **فأتى البُنيانَ** من الأساطين؛ بأن ضُعضِعَت، فسَقَطَ عليهم السَّقفُ وهَلَكُوا. ونحوُه: مَن حَفرَ لأخيه جُبًّا، وقعَ فيه مُنكَبًّا. وقيل: هو نَمْرُوذُ بن كَنْعان حينَ **بنى الصَّرْحَ** ببابِلَ طولُه خمسةُ آلافِ ذراع. وقيل: فَرْسخان، فأَهَبَّ الله الريح، فخرَّ عليه وعلى قومه فهَلَكُوا. ومعنى إتيانِ الله: إتيانُ أمره. ﴿مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾: **من جهةِ القَواعد**. ﴿مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾: مِن حيثُ لا يَحتسِبون ولا يتوقَّعون. وقُرئ: (فأتى الله بَيْنهم). (فخرَّ عليهم السُّقُفُ) بضمَّتَين. ﴿يُخْزِيهِمْ﴾: يُذِلُّهم بعذابِ الخِزْي، ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٩٢]، يعني: **هذا لهم في الدُّنيا، ثم العَذابُ في الآخرة**. ﴿شُرَكَآءِىَ﴾ على الإضافةِ

في المشبَّهِ به معنًى في المشبَّه؛ لأنّ مَن بنَى بُنيانًا وعمَدَه بالأساطين، لا يعمَدُ فيه المكْرَ كمَن يُسوّي المنصوبات. نعم، لو قدّرَ بأن يبنيَ بنيانًا ويسوِّيَ فيه شِبهَ المنصوباتِ بلطائفِ الحِيَل، ويتّخذَ مأدُبة ليَكيدَ بها عدوّه فينقلبَ عليه مِن حيثُ لا يشعُر، ويَسلَم العدوُّ، ونحوَ بناءِ نُمرودَ الصّرحَ، كما ذكَرَ، لَصَحّ، ولعلّه قصَدَ ذلك، ولذلك استَشهَدَ بها، وفي ذكْرِ لفظةِ فَوْقُ معَ الاستغناءِ عنهُ ظاهرًا؛ لأنّ خُرورَ السّقفِ لا يكونُ إلّا مِن فَوقُ، مزيدٌ لتقريرِ التهويل.

قولُه: (**فأتى البُنيان**)، أي: خَرِبَ، «الأساس»: أتى عليهمُ الدّهرُ: أفْناهم.

قولُه: (**بَنى الصّرحَ**)، **الجَوهريّ**: الصّرحُ: القَصْرُ، وكلُّ بناءٍ عالٍ.

قولُه: (﴿مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾: **مِن جهةِ القواعد**)، يُشيرُ إلى أنّ ﴿مِّنَ﴾: ابتدائيّةٌ، أي: نشَأَ تخريبُ بُنْيانِهم منَ القواعدِ مبالغةً في الهَدْم؛ لأنّ المتعارَفَ في التخريبِ الأخْذُ[1] منَ السّقفِ إلى أن ينتهيَ إلى القواعد، وكان أمرُهم على العكس، وإليه الإشارةُ بقولِه: «بأنْ ضُعضِعَتْ فسَقطَ عليهمُ السّقفُ»، **الجَوهريّ**: ضَعْضَعَه: أي: هدَمَهُ حتّى الأرض، وضَعضَعتْ أركانُه: أي: اتّضَعتْ.

قولُه: (**هذا لهم في الدُّنيا، ثُمّ العذابُ في الآخِرة**)، أي: العذابُ الكامل، وهُو الخِزْيُ

---

(١) من قوله: «قولُه: (﴿مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ من جهةِ القواعد)، يشير» إلى هنا سقط من (ح).

إلى نفْسِه: حكايةٌ لإضافتهم؛ ليُوبِّخَهم بها على طريقِ الاستهزاء بهم. ﴿تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمۡ﴾: تُعادُون وتُخاصِمُون المؤمنين في شأْنِهم ومعناهم. وقُرِئ: (تشاقونِ)، بكسرِ النُّون، بمعنى: تشاقُّونَنِي؛ لأنَّ مشاقَّةَ المؤمنين كأنها مُشاقَّةُ الله. ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ﴾: هم الأنبياءُ والعُلماء من أُمَمِهم الذين كانوا يَدْعونهم إلى الإيمان ويَعِظُونهم،

والهَوان، لدِلالةِ «ثُمّ» على التفاوُتِ بينَ العذابَيْن، وفيه أيضًا معنى التّراخي في الزّمان، كما هُو موضوعُ «ثُمّ»، فيجبُ أن يُعتبَرَ فيها معنى الكِناية؛ وهُو مطلقُ البُعْد، لا المجاز، لئلّا يجتمعَ إرادةُ الحقيقة والمجازِ معًا.

قولُه: (حكايةٌ لإضافتِهم)، بالرّفع: خبرُ ﴿شُرَكَآءِي﴾ على الحكاية، هُو الصّحيحُ، والنُّسخةُ الشائعةُ: بالنّصب، والمعنى على الأوّل: هذا القولُ حكايةٌ لإضافتِهم، يعني كانوا يقولونَ: هؤلاءِ شُرَكاءُ الله، فحَكى الله الإضافةَ على ما كانوا يُضيفونَه. وعلى الثاني: قال الله تعالى: ﴿شُرَكَآءِي﴾ على الإضافةِ حكايةً، فهُو إمّا حالٌ أو مفعولٌ له.

قولُه: (﴿تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمۡ﴾: تعادُونَ)، الرّاغب: الشِّقاقُ: المخالَفة، وكونُك في شِقٍّ غيرِ شِقِّ صاحبِك، أو مِن: شَقّ العَصا بينَك وبينَه، قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [الأنفال: ١٣] أي: صارَ في شِقٍّ غيرِ شِقِّ أوليائه، نحوَ: ﴿مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ ويقال: المالُ بينَهما شِقّ الشّعرة وشِقّ الأُبْلمةِ[1]، أي: مقسومٌ كقسمتِهما[2].

قولُه: (وقُرِئَ: «تُشاقّونِ» بكسرِ النّون)، قرَأها نافعٌ[3]، يقولونَ ذلك، أي: ﴿إِنَّ ٱلۡخِزۡيَ ٱلۡيَوۡمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾.

قولُه: (مِن أُمَمِهم)، «مِن»: ابتدائيّةٌ، أي: مِن جهةِ أُمَمِهم، كما في قوله: ﴿مِنَ ٱلۡقَوَاعِدِ﴾،

---

(١) وهي خوصَة النخلِ إذا أُخِذتْ فشُقّت طولاً فانقسمت بقِسْمَين. ووقع في النسخة (ح): «الأنملة»، وهو تحريف.

(٢) «مفردات القرآن»، ص٤٥٩-٤٦٠.

(٣) أرادَ «تشاقونني» أي: تعادونَني، فحذف إحدى النونَيْنِ استثقالًا للجمْعِ بينهما، وحذفَ الياءَ اجتزاءً بالكسرة. انظر: «حجّة القراءات»، ص٣٨٨.

فلا يَلتفِتُون إليهم ويتكبَّرون عليهم ويشاقُّونهم، يقولون ذلك شَماتةً بهم، وحَكى الله ذلك من قولهم؛ ليكونَ لُطفًا لمن سَمِعَه. وقيل: هُمُ الملائكة. قُرِئ: ﴿تَتَوَفَّىٰهُمُ﴾ بالتاء والياء. وقُرِئ: ﴿ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ﴾، بإدغام التاءِ في التاء. ﴿فَأَلْقَوُا۟ ٱلسَّلَمَ﴾: فسالَموا وأخبَتُوا، وجاؤوا بخِلافِ ما كانوا عليه في الدُّنيا من الشِّقاق والكِبْر، وقالوا: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ﴾ وجَحَدُوا ما وجدَ منهم من الكُفر والعُدْوان، فردَّ عليهم أُولو العِلم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ فهو يُجازيكم عليه، وهذا أيضًا من الشَّماتة، وكذلك ﴿فَٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ﴾.

أي: قال الأنبياءُ مِن جهةِ أُممِهم المُكذِّبة: ﴿إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[1] شَماتةً بهم.

قولُه: (قُرِئَ: ﴿تَتَوَفَّىٰهُمُ﴾ بالتاء والياء)، قرَأ حمزةُ في المَوضِعَيْنِ بالياءِ التّحتانيّ[2]، والباقونَ: بالتاء.

قولُه: (وقُرِئَ ﴿ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ﴾ بإدغامِ التاءِ في التاء)، قرَأها البزّي.

قولُه: (وأخبَتوا)، الجَوهريّ: الإخباتُ: الخُشوع، يقال: أخْبَتَ لله، أي: تواضَعَ، وأصله: الإلقاءُ في الأجسام، فاستُعملَ في إظهارِهمُ الانقياد، إشعارًا بغايةِ خضوعِهم واستكانتِهم، وأنّها كالشيءِ المُلقَى بينَ يدَي الغالبِ القاهر.

قولُه: (وهذا أيضًا منَ الشّماتة، وكذلك ﴿فَٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ﴾)، فالشّماتةُ الأولى قولُهم: ﴿إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ * ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾، أي: الذينَ يموتونَ على الشِّرك، لقولِه: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، فلمّا ألقَوا السّلَمَ، أي: ذَلّوا وخضَعوا قائلينَ: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ﴾ رَدّ عليهم أولو العِلم:

---

(١) قوله: «من جهةِ أُممهم المُكذِّبة: ﴿إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾» سقط من (ف).

(٢) والحُجّةُ فيه أنّ فِعلَ الجميعِ إذا تقدّمَ يُذكّرُ ويؤنّثُ، فإنْ ذكّرْتَه أردْتَ به جمْعَ الملائكة، وإذا أنّثْتَهُ أردتَ جماعة الملائكة. وحجّةُ من قرأ بالتاءِ قولُه تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: ٤٢]. انتهى من «حجّة القراءات»، ص٣٨٨.

[﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا ۗ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۚ وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ ۚ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ * جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ ۚ كَذَٰلِكَ يَجْزِى ٱللَّهُ ٱلْمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ ۙ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٣٠ - ٣٢]

﴿خَيْرًا﴾ أنزل خيرًا. فإن قلت: لم نصبَ هذا ورفعَ الأوّل؟ قلت: فصلًا بين جوابِ المُقِرِّ وجوابِ الجاحِد، يعني: أنَّ هؤلاءِ لـمّا سُئلوا لَـمْ يتلعثَمُوا، وأطبَقُوا الجوابَ على السؤال بيِّنًا مَكشُوفًا، .....

بل كنتُم تعمَلونَ السُّوءَ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ تحقيقًا لذلك الرّدِّ وتعليلًا له على وَجْهِ استتْبَعَ إيجابَ العِقابِ وشَماتةَ الأعداء[1]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فهُو يجازيكُم عليه»، فلمّا ألزَمُوهم بذلك عقّبوهُ بقولِه: ﴿فَٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ﴾ تتميمًا للشّماتة.

وقالَ محيي السُّنّة: قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ مِن قولِ الملائكةِ[2]، وقال صاحبُ «المُرشِد»: إنْ جعلتَ ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ في مَوضِعِ جَرٍّ صفةً للكافرين، لم يكنِ الوقْفُ على الكافرينَ حسَنًا ولا كافيًا، وإن جعَلتَهُ في موضِع رَفْعٍ خبرَ مبتدأٍ محذوف، كان الوقفُ على الكافرينَ تامًّا[3]، والوَقْفُ على ﴿ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ في هذا الوجْهِ أصلَحُ، وعلى ذلك الوَجْهِ صالحٌ ليسَ بكافٍ ولا حسَن.

قولُـه: (لمَ نصبَ هذا ـ أي: ﴿خَيْرًا﴾ ـ ورفَـعَ الأوّل؟)، أي: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ في قولِه: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾.

قولُه: (لم يتَلَعْثَموا)، أبو زيد[4]: تَلعْثَمَ الرّجُلُ في الأمرِ: إذا تَمكّثَ فيه.

قولُه: (بيِّنًا)، صفةُ مصدرٍ محذوف، أي: طِباقًا بيِّنًا.

---

(١) سقط لفظ «الأعداء» من النسخة (ف) و(ط).

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ١٧).

(٣) انظر: «تلخيص المرشد» للقاضي زكريا الأنصاريّ، ص٤٣٣.

(٤) الأنصاري، سعيد بن أوس. سبقت ترجمته.

مفعولًا للإنزال، فقالوا: خيرًا، أي: أنزل خيرًا، وأُولئك عَدَلُوا بالجوابِ عن السؤال، فقالوا: هو أساطيرُ الأوَّلين، وليسَ من الإنزالِ في شيء. ورُوي: أنَّ أحياءَ العرب كانوا يَبعثُون أيّامَ الموسِم مَن يأتِيهم بخَبَر النبيِّ ﷺ، فإذا جاءَ الوافدُ كفَّه المُقتسِمون وأمَرُوه بالانصراف، وقالوا: إنْ لم تَلقَه كان خيرًا لك، فيقول: أنا شرُّ وافِد إنْ رَجعتُ إلى قومي دون أنْ أستطلِعَ أمْرَ مُحمّدٍ وأراه، فيَلقى أصحابَ رسولِ الله ﷺ، فيُخبِرونه بصِدْقه، وأنه نبيٌّ مبعُوث، فهُمُ الذين قالوا خيرًا. وقوله: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾ وما بعدَه بدلٌ من ﴿خَيْرًا﴾ حِكايةٌ لقوله: ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾، أي: قالوا هذا القول، فقدَّم عليه تسمِيتَه خيرًا ثم حَكاه. ويجوزُ أنْ يكونَ كلامًا مُبتدأً عِدَة للقائلين، ويجعلَ قولَهم من جُملةِ إحسانهم ويُحمَدوا عليه. ﴿حَسَنَةٌ﴾: مُكافأةٌ في الدنيا بإحسانهم، ولهم في الآخرةِ

قولُه: (مفعولًا)، حالٌ مترادِف، أو مفعولٌ له، أي: نُصِبَ هذا فصْلًا بينَ الجوابَيْنِ مفعولًا للإنزال.

قولُه: (بدَلٌ مِن ﴿خَيْرًا﴾ حكايةٌ) خَبَران[1] لقولِه: «وقولُه: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾».

قولُه: (أي: قالوا هذا القولَ، فقدّم عليه تسميتَه خيرًا ثُمّ حكاه)، يريدُ أنّ جوابَ المتّقينَ عن قولِهم: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ كأنْ أنزَلَ ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ﴾ إلى آخرِه، فقدّمَ تعالى عليه ﴿خَيْرًا﴾ وجعَلَه توطئةً لقولِهم، ثمّ حَكى قولَهم: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾ إلى آخرِه. قال القاضي: فعلى هذا قولُه: ﴿خَيْرًا﴾: مفعولُ ﴿قَالُوا﴾[2].

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ كلامًا مبتدأً)، عطفٌ على قولِه: «بدَل»، فعلى هذا هو مِن كلام الله تعالى يمدَحُ القائلينَ ويَعِدُهم على ما أحسنوا فيه منَ القول، وجاءَ به عامًّا في جميع ما أحسَنوا ليَدخُلَ هذا القولُ فيهِ أيضًا. و﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾ مُظهَرٌ وُضِعَ مَوْضعَ المُضمَر للإشعارِ بأنّهم مستأهِلونَ بأنْ يُحسَنَ إليهم دُنيا وعُقْبى.

---

(١) لفظه «خبران» سقطت من (ح) و(ف).

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٩٥).

ما هو خيرٌ منها، كقوله: ﴿فَـَٔاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [آل عمران: ١٤٨]، ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ دارُ الآخرة، فحذفَ المخصُوص بالمَدْح؛ لتقدُّم ذِكْره. و﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ﴾ خبرُ مبتدأ محذوف، ويجوزُ أنْ يكونَ المخصوصَ بالمَدْح. ﴿طَيِّبِينَ﴾: طاهِرين من ظُلم أنفُسِهم بالكُفر والمعاصي؛ لأنه في مُقابَلة ﴿ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمُ﴾ [النحل: ٢٨]، ﴿يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ﴾ قيل: إذا أشرفَ العبدُ المؤمن على الموتِ جاءه مَلَكٌ فقال: السلامُ عليك يا وَليَّ الله، الله يَقرأ عليك السّلام، وبشَّره بالجنَّة.

[﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ أَمْرُ رَبِّكَ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ * فَأَصَابَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُوا۟ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ ٣٣ - ٣٤]

﴿تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ قُرئ بالتاءِ والياء، يعني: أنْ تأتيَهم لقَبْضِ الأرواح. و﴿أَمْرُ رَبِّكَ﴾: العذاب المستأصِل، أو: القيامة. .....

قولُه: (لأنهُ في مقابَلةِ ﴿ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾)، يعني: يجبُ تفسيرُ طيِّبينَ بطاهِرينَ مِن ظُلم أنفُسِهم بالكُفرِ والمعاصي للتقابُل، أمّا الكُفرُ فإنّ قولَه: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ﴾ إمّا مجرورٌ: صفةٌ للكافِرين، أو مرفوعٌ: خبرَ مبتدإٍ محذوف، والجملةُ بيانٌ للكافِرين، كما سبَقَ، وأمّا المعاصي فإنّ قولَه[1]: ﴿ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ مجاوِبٌ بقولِهم: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ﴾، فظَهَرَ مِن هذا أنّ قولَه: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ عطفٌ عل قولِه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ على التقابُل، فينبغي أن يُراعيَ مضامينَ القِصّتينِ، ولذلك خُتِمتِ الأولى بقولِه: ﴿فَٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ﴾، والثانيةُ: بقولِه: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ﴾، ولمّا كان ذِكْرُ[2] المؤمنينَ واردًا على سبيلِ الاستطرادِ للتقابُل، وفرَغَ منهُ، عادَ إلى نوعٍ آخَرَ مِن حديثِ الكُفّار، أعني قولَه: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ﴾ والله أعلَم.

---

(١) من قوله: «﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ﴾ إما مجرورٌ: صفةٌ للكافرين» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) في (ح) و(ف): «ذات».

﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي: مِثلَ ذلك الفِعْلِ من الشِّركِ والتكذيب ﴿فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ﴾ بتدميرِهم ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾؛ لأنهم فَعَلُوا ما استوجَبُوا به التدمير. ﴿سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُوا۟﴾ جزاءُ سيِّئات أعمالِهم. أو: هو كقوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠].

[﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ ٣٥]

هذا من جُملة ما عدَّد .....

قولُه: (أي: مثلَ ذلك الفعل منَ الشِّركِ والتكذيبِ)، يعني: المشارِ إليه بقولِه ذلك في ﴿كَذَٰلِكَ﴾ ما دَلّ عليه الآياتُ السابقةُ منَ الشِّركِ والتكذيب، فعلى هذا لا يَحسُنُ ترتُّبُ قولِه: ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُوا۟﴾ على قولِه: ﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ حُسْنَهُ لو كانَ المشارُ إليه ما دَلّ عليه قولُه: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ﴾؛ لأنهُ نوعٌ آخَرُ مِن قبائحِهم كما سبَق، وأي: ما لهم استمَرّوا على الكُفرِ والاستهزاء، ولم يُؤمنوا معَ هذه البياناتِ الشّافية والدّلالاتِ الواضِحة هل يَنظُرونَ إلّا مجيءَ الآياتِ المُلجِئة حينَ ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، ﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾، ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُوا۟ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾، فيكونُ قولُه: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ مُعترِضًا بينَ السبَبِ والمسبّب.

قولُه: (أو هُو كقولِه: ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ﴾ [الشورى: ٤٠]) يعني: قولُه: ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُوا۟﴾ دَلَّ على أنّ ما أصابَهم سيّئة، وليسَ بهِ، فيجبُ أن يُقدّرَ مضافٌ أو يُجعَلَ مِن بابِ المشاكَلة.

قولُه: (هذا مِن جُملةِ ما عدّدَ)، يعني قولَه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ معطوفٌ مِن حيثُ المعنى على ما سبَقَ مِن أوّلِ السُّورةِ مِن أصنافِ كُفرِهم وعِنادِهم وشِركِهم بالله،

وإنكارِ وَحْدانيّتِه بعدَ قيامِ الحُجَجِ وإنكارِ البَعْثِ واستعجالِه، وتكذيبِهمُ الرسولَ وشِقاقِهم واستكبارِهم.

أمّا إنكارُ البَعْثِ واستعجالُه فيُفْهَمُ مِن قولِه: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾.

وأمّا شِركُهم: فهُو ما يَلزَمُ منَ استعجالِهِمُ العذابَ على ما سبَق.

وأمّا إنكارُ وحْدانيّتِه: فهُو ما دَلّ عليهِ ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾.

وأمّا الحُجَجُ السابقةُ، على هذا الإنكارِ، فهِيَ مِن قولِه: ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ﴾ ومِن قولِه: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ وخَلْقِ الإنسانِ والأنعامِ والخَيْلِ والبِغالِ، ومِن قولِه: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾، وقولِه: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ﴾، و﴿سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾ [الجاثية: ١٢]، ومِن قولِه: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ﴾.

وأمّا تكذيبُهم الرسولَ، فمِن قولِه: ﴿قَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾.

وأمّا استكبارُهم عن قَبولِ الحقِّ، فمِن قولِه: ﴿فَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ﴾، وفيه إنكارُ البَعْث.

وخلاصتُه أنّ هذه السّورةَ مِن مُفتَتحِها إلى هذا المقام، واردةٌ في بيانِ تَعدادِ أصنافِ قبائحِ المشركين، وما قد تخلّلَ بينَها مِن ذكرِ أجنبيّ، فللتأكيدِ لإلزامِ الحُجّة وبيانِ العِنادِ والاستكبار، وهذا كلامٌ عالٍ وبيانٌ شافٍ، لكنّ قولَه: «وهذا مذهبُ المُجبِرة بعَينِه» جاءَ عَقيبَه خارجًا عن سنَنِ الحقِّ ومحَضَ فيه التعصُّبَ، فخَرَم ذلك النّظْمَ السّريّ، وذلك أنهُ تعالى لمّا عدّدَ كُفْرَهم وشِركَهم وتكذيبَهم إلى غيرِ ذلك على ما سبَق، أتى بقولِه: ﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾، ولمّا ذكَرَ ما يدُلُّ على إفحامِهم، وأنّ الحُجّةَ قد لزِمتْهم، ولم يَبْقَ لهم متشَبّثٌ إلّا التعليلُ بالمشيئة[1]، وهُو قولُهم: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ﴾، كما استقْصَيْنا القولَ فيه في «الأنعام»، أعادَ قولَه: ﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾[2] ليُرِيَكَ أنّ

(١) قولُه: «بالمشيئة»: سقط من النسخة (ح).

(٢) من قولُه: «ولما ذكر ما يدل على إفحامهم» إلى هنا، سقط من (ط).

من أصنافِ كُفرهم وعِنادهم؛ من شِرْكِهم بالله، وإنكارِ وحدانيَّته بعد قيامِ الحُجَج، وإنكارِ البَعْث، واستعجالِه؛ استهزاءً منهم به، وتكذيبِهم الرَّسول، وشِقاقِهم، واستِكْبارِهم عن قَبُول الحقّ، يعني: أنهم أشرَكُوا بالله وحرَّموا ما أحلَّ الله، من البَحيرة والسائبة وغيرِهما، ثم نَسَبُوا فِعْلَهم إلى الله، وقالوا: لو شاءَ لم نَفعل، وهذا مذهبُ المُجبِرة بعَيْنه. ﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ أي: أشرَكُوا وحرَّموا حَلالَ الله، فلمّا نُبِّهوا على قُبحِ فعْلِهم ورَّكوه على ربِّهم، ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ﴾ إلّا أنْ يُبلِّغوا الحقّ، وأنّ الله لا يشاءُ الشِّركَ والمعاصيَ بالبَيانِ والبُرْهان، ويُطلِعوا على بُطْلان الشِّركِ وقُبْحه وبَراءةِ الله تعالى من أفعالِ العِباد، وأنهم فاعِلُوها بقَصْدهم وإرادتِهم واختيارِهم، والله تعالى باعِثُهم على جَميلها وموفِّقُهم له، وزاجِرُهم عن قَبيحها ومُوعِدُهم عليه.

[﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ ۚ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾ ٣٦]

ولقد أَمَدَّ إبطالَ قَدَرِ السُّوء ومشيئةِ الشرِّ بأنه ما مِن أُمَّة إلّا وقد بَعَثَ فيهم

أحوالَ هؤلاءِ المشركينَ وأقوالَهم لم تتجاوَزْ عن أفعالِ الأُمَم الخالية، ولا عن أقوالِهم حذْوَ القُذّةِ بالقُذّةِ، ثُمّ بيّنَ أنّ الرُّسُلَ سلَفًا وخلَفًا ما قصّروا في الإنذارِ والتبليغ بقولِه: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ ثُمّ عقّبَ المجمَلَ بالتفصيلِ بقولِه: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا ﴾ تسليةً للرّسولِ ﷺ وتحريضًا للقومِ على الاعتبارِ، وأن يَنظُروا إلى وَخامةِ عاقبةِ المكَذِّبينَ وسُوءِ خاتِمتِهم، وأن لا تذهبَ نفْسُه عليهم حسَرات، ومِن ثَمّ خاطَبَه صلَواتُ الله عليه بقولِه: ﴿ إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ ﴾ فأين يَدخُلُ في الكلام حديثُ إنّي لا أُقدّرُ الشّرّ ولا أشاؤه.

قولُه: (ورّكوه)، الجَوهريّ: ورّكَ فلانٌ ذَنْبَه على غيرِه، أي: قرَفَه به.

قولُـه: (ولقد أمَدّ إبطالَ قَدَرِ السُّوءِ)، يعني: أبطَلَ الله تعالى في قولِه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ

رسولًا يأمُرُهم بالخيرِ الذي هو الإيمانُ وعِبادةُ الله، وباجتنابِ الشرِّ الذي هو طاعةُ الطاغوت، ﴿فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ﴾ أي: لَطَفَ به؛ لأنه عَرَفَه من أهلِ اللُّطف، ﴿وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ أي: ثَبَتَ عليه الخِذْلان والتَّرْكُ من اللُّطف؛ لأنه عَرَفَه مصمِّمًا على الكُفرِ لا يأتي منه خير، ﴿فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟﴾ ما فَعلتُ بالمكذِّبين؛ حتى لا يَبقى لكم شُبْهةٌ في أني لا أُقدِّر الشرَّ ولا أشاؤه، حيثُ أفعَلُ ما أفعل بالأشْرار.

[﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ ٣٧]

ثم ذكر عِنادَ قُريش وحِرْصَ رسولِ الله ﷺ على إيمانهم، وعرَّفه أنهم مِن قسْمِ مَن حَقَّت عليه الضَّلالة، وأنه ﴿لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ﴾ أي: لا يلطفُ بمن يَخذل؛ لأنه عَبَث، والله تعالى مُتعالٍ عن العَبَث؛ لأنه مِن قَبيلِ القَبائح التي لا تجوزُ عليه. .....

أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا﴾ إلى آخرِه، نسبةَ أفعالِ السّوءِ إلى قدَرِ الله تعالى، ثُمّ أمَدّ ذلك الإبطالَ بقولِه: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا﴾.

الانتصاف: وَجْهُ استدلالِه بها أنّ الله قسّمَ العِبادَ قسمَيْنِ، والأمرُ والنّهيُ يرجِعانِ إلى المشيئة، بناءً على زَعْمِهم في إنكارِ كلامِ النّفْس، فعندَه أنّ الله شاءَ أن تَعبدوهُ وشاءَ أن يَجتنبوا الطاغوتَ، ولم يشأْ إشراكَهم، ومبنَى استدلالِه على إنكارِ كلام النفْس، والعجَبُ غَفْلتُه عن قولِه: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾، كما قال في الأنعام: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، وتقدّمَ هناك ما فيه كفاية[1].

قولُه: (في أنّي لا أُقدِّرُ الشّرّ ولا أشاؤهُ حيثُ أفعَلُ ما أفعَلُ بالأشرار)، يريدُ أنّ النظَرَ في أحوالِ الأشرارِ منَ الهلاكِ والدّمارِ، يدُلُّ على أنّي ما قدّرتُ الشّرَّ فيهم ولا قضَيْتُه عليهم، لأنّي لو فعلتُ ذلك، ثُمّ عاقبتُهم به، لم أكُنْ عادِلًا، لكنّهم إنّما استحقّوا ذلك لأنّهم همُ الذين فعَلوا ما استحقّوا به الهلاكَ، وعُلِمَ مِن قبلُ أنّ ما ذكَرَهُ خارجٌ عن مقتضى المقام.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٠٤).

وقُرِئ: (لا يُهدَى) أي: لا تقدِرُ أنتَ ولا أحدٌ على هِدايته وقد خَذَلَه الله. وقولُه: ﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ دليلٌ على أنَّ المرادَ بالإضلال الخِذْلانُ الذي هو نقيضُ

قولُه: (وقُرِئَ: «لا يُهدى»)، على ما لم يُسَمّ فاعلُه، الكوفيّونَ[1]: ﴿لَا يَهِدِّى﴾ بفَتْحِ الياءِ وكسرِ الدّال. والباقونَ بضمِّ الياءِ وفَتْح الدّال[2]، قالَ أبو البقاء: في قراءةِ الضمِّ وجْهان، أحدُهما: أنّ ﴿مَن يُضِلُّ﴾ مبتدأ، و﴿لَا يَهِدِّى﴾: خبرُه. والثاني: أنّ ﴿لَا يَهِدِّى مَن يُضِلُّ﴾ بأَسْرِه: خبرُ ﴿إِنَّ﴾، كقولِك: إنّ زَيْدًا لا يُضرَبُ أبوه[3] يعني: أنّ التركيبَ سببيٌّ، ومعناه: أنّ زيدًا بمكانٍ منَ الشّرفِ والكرامة بحيثُ استَحقّ أن يُكرَمَ أبوهُ ولا يُهانَ بالضّرب، ونَظيرُه في المعنى: خَوْلانِ فانكِحْ، ثُمّ ما في التنزيلِ معَ ذلك التقديرِ واقعٌ جزاءً للشّرطِ ولم يكنْ يَصلُحُ جزاءً إلّا بتأويلِ الإعلام والإخبار، وقد تقرّرَ أنّ مثلَ هذا الأسلوبِ إنّما يَرِدُ للتقريع، أو التنبيهِ على أمرٍ خطير خَفِيَ على السامع، ولا سيّما في جَعْلِ اسم «إنّ» الاسمَ الجامعَ للأسماءِ الحُسنى، كأنهُ قيل: ﴿إِن تَحْرِصْ﴾ أنتَ وكلُّ مخلوقٍ على هِداية مَن أرادَ الله إضلالَه، فاعلَمْ وتنبّهْ أنّك قد حاولتَ مزاولةَ أمرٍ لا يُرام، ومُحالٍ لا يُستطاع، هذا معنى قولِه: «لا تَقدِرُ أنتَ ولا أحدٌ على هدايتِه»، ووجَدتُ لبعضِ الفُضَلاءِ على الحاشيةِ: هذه كلمةُ حقّ، وقد أخرَجَها الله تعالى مِن فمِه بلا اختيارٍ منه.

قولُه: (﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ دليلٌ على أنّ المرادَ بالإضلالِ الخِذْلانُ)، كأنهُ قيل: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ﴾، فاعلَمْ أنّ الله لا يَهدي مَن يخذُلُه[4]، وما لهُ من ناصرٍ يَنصُرُه.

وقلتُ: ليسَ تأويلُ ﴿مَن يُضِلُّ﴾ بالخِذْلانِ أوْلى مِن تأويلِ ﴿مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ بالهادينَ، أي: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ﴾، فاعلَمْ أنّ الله لا يهدي مَن يُضِلُّه وما لهُ مِن هادٍ قطُّ، لا أنتَ

---

(١) في النسخة (ح): «الكوفيين»، وهو خطأ.

(٢) انظر: «حجّة القراءات»، ص٣٨٨- ٣٨٩ حيث أجاد في تعليل اختيار القرّاء.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٩٥).

(٤) في (ط): «من يضلّه».

النُّصْرة. ويجوزُ أن يكونَ ﴿لَا يَهْدِى﴾ بمعنى: لا يَهْتدي. يقال: هَداه الله، فهَدى. وفي قراءة أُبيٍّ: (فإنَّ الله لا هادِيَ لمن يُضِلّ)، و(لمن أَضَلَّ)، وهي مُعاضِدة لمن قرأ: (لا يُهْدَى) على البناءِ للمفعول. وفي قراءة عبدِ الله: (يَهِدِّي) بإدغام تاءِ «يَهْتدي»، وهي مُعاضِدة للأُولى. وقُرئ: (يَضِلُّ) بالفتح. وقرأ النَّخَعي: (إنْ تَحْرَصْ) بفتحِ الراء، وهي لُغَيَّة.

[﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ * لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ﴾ ٣٨ - ٣٩]

﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ﴾ معطوفٌ على ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [النحل: ٣٥]؛ إيذانًا

ولا غيرُك[1]، وهذا أَوْلى؛ لأنّ أوّلَ الكلام في الهدايةِ لا في النُّصرةِ والخِذلان، وأمّا الخَتْمُ بعدَ النُّصرةِ فللمبالغةِ في عدَمِ توخّي الهدايةِ والخَيْبة فيه وعدَم الاهتداء.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ ﴿لَا يَهْدِى﴾ بمعنى: لا يَهتَدي)، الجَوهريّ: هدَى واهتَدى بمعنى، قولُه تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ﴾، قال الفَرّاءُ[2]: يريدُ: «لا يهتدي»، يعني: «لا يهتدي مَن يُضِلُّه».

قولُه: (هَداهُ الله فهَدى)، أي: «هدى» مطاوعُ «هَداه»، كما أنّ «اهتدى» مطاوعُه.

قولُه: (وهي مُعاضِدةٌ لمَن قرَأَ: «لا يُهْدى»)، أي: لا هاديَ موجودٌ لمَن يُضِلُّه، فإذا لم يكنْ هاديهِ موجودًا فلا يُهدى أبدًا.

قولُه: (وهِيَ معاضِدَةٌ للأولى)، أي: قراءةُ مَن قرَأَ: «لا يَهِدِّي» بمعنى: لا يَهتَدي[3].

---

(١) ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦]، وكذا قولُه تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٩٩).

(٣) وهي قراءةُ ابنِ مسعودٍ وأصحابِه، كما حكاه الفرّاء في «معاني القرآن» (٢: ٩٩).

بأنهما كَفْرتانِ عَظيمتان موصُوفتان، حَقيقتانِ بأن تُحكَيا وتُدَوَّنا: تَوْرِيكُ ذُنوبِهم على مشيئةِ الله، وإنكارُهم البَعْثَ مُقسِمين عليه. و﴿بَلَىٰ﴾: إثباتٌ لِما بعدَ النَّفْي، أي: بلى يَبعَثُهم. ووعدُ الله: مصدرٌ مؤكِّد لِما دلَّ عليه ﴿بَلَىٰ﴾، لأنَّ يَبْعث مَوْعِدٌ مِن الله، وبيَّن أنَّ الوفاءَ بهذا المَوْعد حقٌّ واجب عليه في الحِكْمة، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنهم يُبْعَثون، أو أنه وعدٌ واجِبٌ على الله؛ لأنهم يقولون: لا يجبُ على الله

قولُه: (كَفْرتان)، الجوهريّ: الكَفْرُ، بالفَتح: التّغطيةُ، قال ابنُ السِّكّيت: ومنهُ سُمّيَ الكافرُ؛ لأنهُ يَستُرُ نِعَمَ الله تعالى عليه[1]، وفي التخصيص فائدةٌ، وهِي أنّ الكفّارَ يحاولونَ تغطيةَ ما هُو في غايةِ الظهورِ والجَلاء، والأوْلى أن يَعطِفَ الجُملةَ كما هِي على جُملةِ الشّرطِ والجزاء، كأنهُ تعالى يُخبِرُ عن مبالغةِ حِرْصِ النبيِّ ﷺ على هدايتِهم، وعن تَناهي ضَلالِهم مُفوِّضًا ترتُّبَ إحدى الجُملتَيْنِ على الأُخرى إلى فَهْمِ السّامع.

قولُه: (أو أنهُ وَعْدٌ واجبٌ)، أي: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنهُ وعدٌ واجِبٌ على الله، لأنهم يقولونَ: «لا يجبُ على الله شيءٌ، لا ثوابُ عاملٍ ولا غيرُه»، وفيه تعريضٌ بأهلِ السُّنّة[2]، قالَ صاحبُ «الفرائد»: لا دِلالةَ في الآيةِ على ما قال، لكنّ المعنى: لا يعلَمونَ كمالَ قُدرتِه، وبالِغَ حِكمتِه في بَعْثِه بعدَ إماتتِه.

وقلتُ: الذي دَلّ عليه السِّياقُ أنّ معناه: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ذلك الوَعْـدَ الحقّ والقولَ الصِّـدقَ لقولِـه: ﴿وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ كقولِه تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ۚ إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ﴾ [يونس: ٤]، فالمقدّرُ: الوَعْدُ الواجبُ بحسَبِ أنهُ تعالى لا يُخلِفُ الميعادَ، لا أنّ العبدَ يوجبُ عليه ذلك بسَببِ عمَلِه. وأمّا الجزاء منَ الثوابِ والعقاب، فهُوَ تابعٌ للبَعْثِ، أو ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنهُ تعالى يَبعثُهم، أي: بمسألةِ البعْثِ التي مَبْناها على كونِه تعالى عالِمًا بكلِّ المعلومات، قادِرًا على كلِّ المقدورات، كالفلاسِفةِ وأضرابِهم خذَلَهُمُ الله.

---

(١) «إصلاح المنطق» ص١٢٧.

(٢) الذين لا يقولون بوجوبِ رعايةِ الأصلح على الله تعالى، ولا يوجبون على الله تعالى شيئًا.

شيء، لا ثوابُ عامِلٍ ولا غيرُه من مَواجِب الحِكْمة. ﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمُ﴾ متعلِّق بما دلَّ عليه ﴿بَلَىٰ﴾ أي: يَبْعثُهم لِيُبيِّن لهم. والضميرُ لمن يَمُوت، وهو عامٌّ للمؤمنين والكافرين. والذي اختَلَفُوا فيه: هو الحقّ. ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ﴾ كَذبوا في قولهم: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ﴾ [النحل: ٣٥]، وفي قولهم: ﴿لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ [النحل: ٣٨]. وقيل: يجوزُ أن يتعلَّق بقوله: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا﴾ [النحل: ٣٦]، أي: بعثناه ليُبيِّن لهم ما اختَلَفُوا فيه، وأنهم كانوا على الضَّلالة قَبْلَه، مُفترِين على الله الكَذِب.

[﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ ٤٠]

﴿قَوْلُنَا﴾: مُبتدأ، و﴿أَن نَّقُولَ﴾: خَبرُه. ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ مِن «كانَ» التامَّةِ التي بمعنى الحُدوثِ والوجود، أي: إذا أردْنا وجودَ شيء فليسَ إلّا أن نقولَ له: احدُثْ، فهو يَحدُث عَقِيبَ ذلك لا يتوقَّف، وهذا مَثَل؛ **لأنَّ مُرادًا لا يَمتنِعُ عليه، وأنَّ وجودَه عند إرادته تعالى غيرُ متوقِّف**، كوُجودِ المأمور به عند أمْرِ الآمر المُطاعِ إذا وَردَ على المأمور المُطيعِ المُمتثِل، ولا قولَ ثَمّ. والمعنى: أنَّ إيجادَ كلِّ مقدورٍ على الله تعالى بهذه السُّهولة، .....

ويُؤيِّدُ أنّ الكلامَ في البَعْثِ قولُه: ﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى يَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾ أي: في البَعْث، ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَٰذِبِينَ﴾ أي: في قولِهم: ﴿لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾، وكذا قولُه: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾؛ لأنّ فيه إثباتَ القُدرةِ الكامِلةِ والإرادةِ الشاملة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «والمعنى: أنّ إيجادَ كلِّ مقدورٍ على الله بهذه السُّهولة، فكيف يَمتنعُ عليه البَعْثُ الذي هُو مِن شِقِّ المقدورات؟».

قولُه: (لأنّ مرادًا)، نَكِرة، واللامُ متّصلٌ بـ«مَثَل»، أي: أيّ مرادٍ يكونُ؟

وقولُه: (وأنّ وجودَه عندَ إرادتِه غيرُ متوقِّف)، عطفٌ تفسيريٌّ، على أنّ مرادًا لا يَمتنعُ عليه.

فكيفَ يَمتَنعُ عليه البعثُ الذي هو من شقِّ المَقْدُورات! وقُرِئ: (فيكونَ)؛ عطفًا على ﴿نَقُولَ﴾.

[﴿ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗۖ وَلَأَجۡرُ ٱلۡأٓخِرَةِ أَكۡبَرُۘ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ * ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ ٤١ - ٤٢]

﴿ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ﴾: هم: رسولُ الله ﷺ وأصحابُه، ظَلَمَهم أهلُ مكَّةَ ففرُّوا بدِيْنهم إلى الله، منهم مَن هاجَرَ إلى الحَبَشة ثُمَّ إلى المدينةِ فجَمعَ بين الهجرتَيْن، ومنهم مَن هاجَرَ إلى المدينة. وقيل: هم الذين كانوا مَحبُوسِين معذَّبين بعد هجرةِ رسولِ الله ﷺ،

قولُه: (في[1] شِقِّ المقدورات)، فيه توهيْن لأمرِ البَعْث، «الأساس»: قَعَدَ في شِقٍّ منَ الدّار: في ناحيةٍ منها، وخُذْ مِن شِقِّ الثِّيابِ، من عُرضِها ولا تَخْتَرْ.

قولُه: (وقُرِئَ: «فيكونَ»)، ابنُ عامرٍ والكسائيُّ: بالنّصب، والباقونَ: بالرّفع، قال الزّجّاجُ[2]: فالرّفعُ على: فهُو يكونُ، أي ما أرادَ الله فهُو يكونُ، والنّصبُ: إمّا على[3]: ﴿أَن نَّقُولَ﴾؛ أي: نقولَ فيكونَ، أو على أنهُ جوابُ ﴿كُن﴾. و﴿قَوۡلُنَا﴾: رَفْعٌ بالابتداء، وخبَرُه ﴿أَن نَّقُولَ﴾ معناه: ماذا أرادَ الله فهُو كائنٌ على كلِّ حال، ولو أرادَ خَلْقَ الدُّنيا والسماواتِ والأرضِ في قَدْرِ لَمح البصَر لَقدَر، لكنّ العبادَ خوطِبوا بما يَعقِلون، فأعلَمَهمُ الله سهولةَ خَلْقِ الأشياء، فعُلِمَ أنهُ متى أرادَ الشيءَ كان، وليسَ أنّ الشيءَ قبْلَ أن يُخلَقَ موجودٌ.

وقال أبو عليّ[4]: ﴿كُن﴾ وإن كانَ على لَفْظِ الأمرِ، فليسَ القَصْدُ هنا الأمرَ وإنّما هُو والله أعلم: الإخبارُ عن كوْنِ الشيءِ وحُدوثِه، وإلى هذا ذهَبَ أبو العبّاس، وسَيجيءُ تَمامُ بحثِه في «يسٓ».

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «من».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ١٩٨-١٩٩).

(٣) أي: إما عطفًا على، وهو لفظُ الزجاج.

(٤) يعني الفارسي. انظر: «الحُجّة للقرّاءِ السبعة» (٣: ٣٧).

وكلَّما خَرَجُوا تَبِعُوهم فردُّوهم؛ منهم: بلال، وصُهيب، وخَبَّاب، وعمَّار. وعن صهيب: أنه قال لهم: أنا رجلٌ كَبير، إنْ كنتُ معكم لم أنفَعْكم، وإن كنتُ عليكم لم أضُرَّكم، فافتدى منهم بمالِه وهاجَر، فلمّا رآه أبو بكرٍ رضي الله عنه قال له: رَبِحَ البيعُ يا صُهيب. وقال له عمر: نِعْمَ الرجلُ صُهيب، لو لم يَخَفِ الله لم يَعْصِه. وهو ثناءٌ عظيم؛ يريد: لو لم يَخلُقِ الله نارًا لأطاعه، فكيف وقد خلق! ﴿فِي ٱللَّهِ﴾: في حَقِّه ولِوَجْهه. ﴿حَسَنَةً﴾: صِفةٌ للمَصْدر، أي: لنبوِّئنَّهم تَبْوئةً حسنة. وفي قراءة عليٍّ رضي الله عنه: (لَنُثْوِيَنَّهُمْ)، ومعناه: إثواءةً حسنة. وقيل: **لنُنزِلنَّهم في الدنيا منزلةً حسنة**؛ وهي الغَلَبَةُ على أهلِ مكَّةَ الذين ظَلَمُوهم، وعلى العَرَبِ قاطبة، وعلى أهلِ المَشْرِق والمَغرب. وعن عمرَ رضي الله عنه: أنه كان إذا أعطى رَجلًا من المهاجرين عطاءً قال: خُذْ باركَ الله لك فيه، هذا ما وَعَدَك ربُّك في الدنيا، وما ذخرَ لك في الآخرةِ أكثر. وقيل: لنبوِّئنَّهم

قولُه: (فكيفَ)، متعلِّقةٌ بمحذوف، تقديرُه: لو لم يَخلُقِ الله نارًا لأطاعَه، فكيفَ وقد خلَقَ، أي: لا يُطيعُ الله لخوفِ النار فتكونُ طاعتهُ لأغراضٍ وعِلَل، والعارفُ مَن يُطيعُ الله لله، ومعنى (لو) في الحديثِ ليس لامتناعِ الشيءِ لامتناع غيرِه، بل لمجرّدِ الفَرْضِ والتقدير.

قولُـه: (﴿فِي ٱللَّهِ﴾: في حقِّه)، أي: الذين هاجَروا مُخلِصينَ لوَجْهِ الله، لا لأمرٍ آخَرَ دُنيَويّ، كقولِه صلَواتُ الله عليه: «فمَن كانت هِجرتُه إلى دُنيا يُصيبُها أوِ امرأةٍ يتزوّجُها، فهِجرتُه إلى ما هاجَرَ إليه»، رواهُ الشّيخانِ وغيرُهما[1].

قولُه: (لَـنُنزِلنَّهم في الدُّنيا منزلةً حسَنة)، يريدُ أنّ التّبْوِئةَ في المكانِ بمعنى إعطاءِ المنزِلة، فيجوزُ أن يُستعمَلَ في التمكينِ في الأرض، نحوَ: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٠]، ولذلك قال: وهِي «الغلَبةُ على أهلِ مكّة» إلى قولِه: «وعلى أهلِ المشرِق والمغرِب»، ولا يَبعُدُ أنْ يُقالَ: إنّ هذا هو الوعدُ المذكورُ في قولِه تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ﴾ الآية [النور: ٥٥]، والله أعلم.

---

(١) سبق تخريجه.

مَباءةً حَسَنة؛ وهي المدينة، حيثُ آواهم أهلُها ونَصَرُوهم ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ الضميرُ للكفَّار، أي: لو عَلِمُوا أنَّ الله يَجمعُ لهؤلاءِ المُستضعَفين في أيديهم الدُّنيا والآخرة، لرَغِبوا في دِيْنهم. ويجوزُ أن يرجعَ الضميرُ إلى المُهاجِرين، أي: لو كانوا يَعلمون ذلك لَزادُوا في اجتهادِهم وصَبْرِهم ﴿ٱلَّذِينَ صَبَرُوا﴾ على: هُمُ الذين صَبروا، أو: أعني الذين صَبَروا، وكلاهما مَدْح، أي: صَبَرُوا على العذابِ وعلى مُفارَقة الوَطَنِ الذي هو حَرَمُ الله المحبوبِ في كلِّ قلب، فكيف بقُلوبِ قومٍ هو مَسقَطُ رُؤوسهم، وعلى المُجاهَدةِ وبَذْلِ الأرواح في سبيلِ الله.

[﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ * بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ ٤٣-٤٤]

قالت قُريش: الله أعظمُ مِن أن يكونَ رسولُه بَشرًا، فقيل: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا يُوحَىٰٓ إِلَيْهِمْ﴾ على ألسِنةِ الملائكة ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾ وهم أهلُ الكِتاب؛ ليُعلموكم أنَّ الله لم يَبعَثْ إلى الأُمم السالفة إلّا بَشرًا. فإنْ قلت: بِمَ تعلَّق قولُه ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾؟ قلت: له متعلَّقات شتَّى؛ فإمَّا أن يتعلَّق بـ(ما أرسلنا) داخلًا تحت حُكمِ الاستثناء مع ﴿رِجَالًا﴾، أي: وما أرسَلْنا إلّا رِجالًا بالبيِّنات، كقولك: ما ضربتُ إلّا زيدًا بالسَّوط؛ .....

قولُه: (و﴿ٱلَّذِينَ صَبَرُوا﴾ على: هم الذين صبَروا)، أي: ﴿ٱلَّذِينَ صَبَرُوا﴾ واردٌ على: همُ الذينَ صبَروا، أو: أعني، كلاهُما لإرادةِ المَدْح.

قولُه: (قالت قُرَيشٌ: الله أعظمُ مِن أن يكونَ رسولُه بشَرًا)، هذا التقريرُ يقتضيهِ قولُه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا﴾ مِن جهةِ[1] «ما» و«إلا»، لأنهما إنّما يتلقّى بهما المُخطِئُ المُصِرُّ على خطابِه، المبالِغُ في إنكارِه.

---

(١) من قوله: «المدح» آخر الفقرة السابقة إلى هنا سقط من (ف).

لأنَّ أصْلَه: ضربتُ زيدًا بالسَّوط؛ وإما بـ﴿رِجَالًا﴾ صفةً لـه، أي: رجالًا مُلتبِسين بالبيِّنات. وإمَّا بـ ﴿أَرْسَلْنَا﴾ مُضمَرًا، كأنما قيل: بِمَ أُرسِلوا؟ فقلت: بالبيِّنات، فهو على كلامَيْن، والأوَّلُ على كلام واحد. وإمَّا بـ(يوحى)، أي: يُوحى إليهم بالبيِّنات. وإمّا بـ﴿لَا تَعْلَمُونَ﴾، على أنَّ الشَّرْطَ في معنى التَّبكيت والإلزام، كقول الأجير: إن

قولُه: (لأنّ أصلَه: ضَرَبْتُ زيدًا بالسَّوْط)، يعني: «إلّا» مِن حيثُ اللفظُ لَغْوٌ، والاستثناءُ على خلافِ المشهور، عن بعضِهم، التقديرُ: لم يوجَدْ ضَرْبٌ منهُ أصلًا، لا بالسَّوْطِ ولا غيرِه. وقال أبو البقاء: في تعلُّقِ ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ بـ﴿أَرْسَلْنَا﴾ بمعنى: أرسَلْناهُم بالبيِّنات[1] ضَعفٌ[2]؛ لأنّ ما قبلَ إلا لا يعمَلُ فيما بعدَها إذا تَمّ الكلامُ على ﴿إِلَّا﴾ وما يَليها، إلاّ أنهُ قد جاءَ في قولِ الشاعر:

نُبِّئْتُهُمْ عَذّبوا بالنارِ جارَتَهُمْ ... ولا يُعذّبُ إلّا الله بالنارِ[3]

وقالَ صاحبُ «المفتاح»: لك أن تقولَ: ما ضَرَبَ إلّا عمْرًا زيدٌ، وما ضَرَبَ إلّا زيدٌ عمْرًا، فتُقدِّمَ وتُؤخِّر، إلّا أنّ هذا التقديمَ والتأخيرَ لَمّا استلزَمَ قَصْرَ الصِّفةِ قبْلَ تمامِها على الموصوف، قلّ دورُه في الاستعمال[4].

قولُه: (والأوّلُ)، قال: في الأوّلينَ والأوّلِ، نظرًا إلى أنهُ لا إضمارَ فيه.

قولُه: (وإمّا بـ﴿لَا تَعْلَمُونَ﴾)، على أنّ الشّرطَ في معنى التبكيتِ والإلزام، لأنّ ﴿إِن﴾[5] استُعمِلتْ في أمرٍ مقطوعٍ معلوم، وذلكَ أنّ الكلامَ معَ قُرَيْش كما قال: «قالوا: الله أعظَمُ مِن أن يكونَ رسولُه بشَرًا»، فقيل: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ فَسْـَٔلُوٓا

---

(١) قوله: «بـ﴿أَرْسَلْنَا﴾ بمعنى: أرسلناهم بالبينات» سقط من (ف).

(٢) في النسخة (ف): ضعيف. وهو خطأ.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٩٦). والبيت المذكور ذكره الفرّاء في «معاني القرآن» (٢: ١٠١) من غيرِ عزْوٍ لأحد.

(٤) «مفتاح العلوم»، ص١٣٣.

(٥) سقط لفظ «إن» من النسخة (ح).

كنتُ عملتُ لكَ فأعطِني حقّي. وقولُه: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾ **اعتراضٌ على الوجوهِ المتقدِّمة**. وأهلُ الذِّكر: أهلُ الكتاب. وقيل للكتاب: الذِّكر؛ لأنه موعظةٌ وتنبيهٌ للغافلين. ﴿مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ يعني: ما نَزَّلَ الله إليهم في الذِّكر ممّا أُمِروا به ونُهُوا عنه ووُعِدوا وأُوعِدُوا، ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾: وإرادةَ أن يُصغُوا إلى تنبيهاتِه فيتنبَّهوا ويتأمَّلوا.

[﴿أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَخْسِفَ ٱللَّهُ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ * أَوْ يَأْخُذَهُمْ فِى تَقَلُّبِهِمْ فَمَا هُم بِمُعْجِزِينَ * أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ ٤٥ - ٤٧]

﴿مَكَرُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ أي: المَكَراتِ السيِّئات، **وهم أهلُ مكَّة، وما مَكَروا به**

أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ * بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾، وقد عَلِمَ وحقّقَ أنّ قُريشًا لم يكونوا عالِمِينَ بالبيِّناتِ والزُّبُر، فتعليقُه بالسؤالِ يفيدُ التبكيتَ والإلزام، يعني: لا ارتيابَ في أنّكم غيرُ عالِمِينَ بها، ولستُم أيضًا ممّا تُسألونَ عنهم؛ لأنّكم تعلَمونَ أنّهم لا يجيبونكم إلّا بما ذكَرْنا، مِن أنّا ما أرسلْنا مِن قبلِه إلّا رِجالًا يُوحَى إليهم، فلم يَبْقَ لكم طريقٌ سِوى التسليمِ والإذعان، وعليه قولُه: «إن كنتُ عمِلتُ لك[1] فأعطِني حقّي»، وصاحبُ «المفتاح» أخرَجَ هذا المثالَ في مَعرِضِ النّفْي، حيثُ قال: ومنه ما قد يقولُ العامِلُ عندَ القاضي بالعَمالةِ إذا امتدّ التسويفُ وأخَذَ يُترجِمُ عن الحِرمان: إن كنتُ لم أعمَلْ فقولوا: أقطَع الطّمَعَ، نزَّلَهُم لتوهُّم أن يَحرِموه منزلةَ مَن لا يعتقِدُ أنهُ عَمِلَ مُجهّلًا[2].

قولُه: (﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾: **اعتراضٌ على الوجوهِ المتقدِّمة**)، يعني: في هذا الوجه، ليسَ باعتراضٍ وليسَ بجوابٍ للشّرط، لتقدُّمِه عليه، لكنّهُ دالٌّ عليه.

قولُه: (**وهم أهلُ مكّةَ وما مكَروا به**)، أي: الضّميرُ في ﴿مَكَرُواْ﴾ لأهلِ مكّة، والمرادُ

---

(١) سقط لفظ «لك» من النسخة (ف).

(٢) «مفتاح العلوم»، ص١٠٥.

رسـولَ الله ﷺ ﴿فِي تَقَلُّبِهِمْ﴾: مُتقلِّبين في مَسايِرهم ومَتاجرهم وأسبابِ دُنيـاهم. ﴿عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾: متخوِّفين؛ وهو أن يُهـلِكَ قومًا قبْلَهم فيتخوَّفوا فيأخُذَهم بالعذاب وهم متخوِّفون متوقِّعون، وهو خلافُ قولِه: ﴿مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾. وقيل: هو مِن قولِك: تخوَّفْتُه وتخوَّنْتُه؛ إذا تنقَّصْتَه. قال زُهير:

تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْهَا تَامِكًا قَرِدًا ... كَمَا تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعَةِ السَّفَنُ

أي: يأخذهم على أنْ يتنقَّصَهم شيئًا بعد شيء في أنفُسِهم وأموالِهم حتى يَهلِكُوا. وعن عـمرَ رضي الله عنه: أنه قال عـلى المنبر: ما تقولون فيها؟ فسَكَتُوا، فقام شيخٌ من هُذيل، فقال: هذه لُغَتُنا: التخوُّف: التنقُّص. قـال: فهل تعـرفُ العـربُ ذلك في أشعارِها؟ قال: نعم، قـال شاعرنا. وأنشدَ البيت. فقال عمر: أيها الناس، عليكم

بالمَكْر: ما مكَروا به في دارِ النّدوة، الرّاغبُ: المَكْرُ: صَرْفُ[1] الغيرِ عمّا يقصِدُه بحِيلة[2].

قولُه: (وهُو خلافُ قولِه: ﴿مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾)، كأنه قيل: أو يأتيهم العذابُ من حيث لا يشعرونَ ومِن حيثُ يَشعرونَه.

قولُه: (مِن قولِك: تخوّفتُه وتخوّنتُه)، الرّاغب: تخوّفْناهم: تنقّصناهُم تنقُّصًا اقتضاهُ الخوفُ منه، والتخوُّفُ: ظهورُ الخوفِ منَ الإنسان، قالَ الله عزّ وجلّ: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾[3].

قولُه: (تخوّفَ الرّحْلُ منها)، البيتُ[4]: تامِكًا: أي: سنَامًا مُشرفًا. **الأساس**: صوفٌ قَرِدٌ: ملتصِقٌ مُتلبّد. الجَوهريّ: سَحابٌ قَرِدٌ: يَركَبُ بعضُه بعضًا، والنّبعُ: شجرٌ يتّخَذُ منهُ القِسِيّ، والسّفَنُ، بالتحريك: المِبْرَد، يَصِفُ ناقةً أثّر الرّحْلُ في سَنامِها، وتَنقّص، كما يَنقُصُ المِبْرَدُ منَ العُود.

---

(١) سقط لفظ «صرف» من (ف).

(٢) «مفردات القرآن»، ص٧٧٢.

(٣) المصدر السابق، ص٣٠٣، ٣٠٥.

(٤) لم أجده في ديوان زهير. والبيت قد اختُلِفَ في نسبته، فقيل: هو لذي الرّمّة كما في «تاج العروس» (٣٥: ١٩٣)، وقيل لأبي كبيرٍ الهذلي، وقيل لغيره.

بدِيْوانكم لا يَضِلّ. قالوا: وما ديوانُنا؟ قال: شِعرُ الجاهليَّة؛ فإنَّ فيه تفسيرَ كتابكم. ﴿فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ حيثُ يَحلُمُ عنكم، ولا يعاجِلُكم مع استحقاقِكم.

[﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ﴾ ٤٨]

قُرِئ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ و﴿يَتَفَيَّأُ﴾ بالياء والتاء. و﴿مَا﴾ موصولةٌ بـ﴿خَلَقَ اللَّهُ﴾، وهو مبهَم، بيانُه: ﴿مِن شَيْءٍ يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ﴾. واليَمين: بمعنى الأيمان. و﴿سُجَّدًا﴾: حالٌ من الظِّلال. ﴿وَهُمْ دَاخِرُونَ﴾: حالٌ من الضَّمير في ﴿ظِلَالُهُ﴾؛ لأنه في معنى الجَمْع؛

قولُه: (بديوانِكم)، المُغرِب: الدِّيوانُ: الجَريدة، مِن دَوّنَ الكتُبَ: إذا جمَعها، لأنّه قِطعٌ منَ القراطيس مجموعة. ويُروى أنّ عُمَرَ رضيَ الله عنهُ أوّلُ مَن دَوّن الدّواوينَ، أي: رتّبَ الجَرائدَ للوُلاةِ والقُضاة[1].

قولُه: (لا يَضِلّ)، مجزومٌ؛ لأنهُ جوابٌ لقولِه: عليكُم، وهُو بمعنى الأمرِ، وفي «اللُّبابِ»: عليكُم بدِيوانِكم لا تَضِلّوا.

قولُه: (قُرِئَ: «أولم يَروْا» و«يتفيؤا»)، «أولم تروْا» بالتاءِ الفَوْقانيِّ: حمزةُ والكسائيُّ، والباقونَ: بالياء.

أبو عمْرٍو: «تَتَفيّأُ» بالتاءِ الفَوْقانيّ[2]، والباقون: بالياء.

قولُه: (﴿سُجَّدًا﴾: حالٌ منَ الظِّلال، ﴿وَهُمْ دَاخِرُونَ﴾: حالٌ منَ الضميرِ في ﴿ظِلَالُهُ﴾)، فالمعنى: ظِلالُهم ساجِدة، وهُم في أنفُسِهم مُتواضِعونَ صاغِرونَ، فيتّفقُ الباطنُ معَ الظاهر.

فإنْ قلتَ: لِمَ جعَلَ الحال الثانيةَ حالًا منَ الضّميرِ في ﴿ظِلَالُهُ﴾، ولم يُجعَلْ منَ الضّميرِ المرفوع[3] المحذوفِ العائدِ إلى الموصول؟

---

(١) «المُغرِب في ترتيب المعرب» (١: ٢٩٩).

(٢) وحُجّتُه أن كلّ جمعٍ خالفَ الآدميين فهو مؤنّث، تقول: هذه المساجد، وهذه الظلال، وحُجّةُ مَن قرأ بالياءِ أنّ الفِعلَ إذا تقدّمَ جازَ التذكيرُ منه. انظر: «حُجّة القراءات»، ص٣٩١.

(٣) في (ط): «المفعول».

وهو ما خَلقَ الله من كلِّ شيء له ظلّ، **وجُمِعَ بالواو؛ لأنَّ الدُّخورَ من أوصاف العُقَلاء**، أو لأنَّ في جُملة ذلك مَن يَعقِل؛ فغُلِّب. والمعنى: أوَ لم يرَوْا إلى ما خَلقَ الله من الأجْرام التي لها ظِلالٌ متفيِّئة عن أيمانها وشمائِلها! أي: عن جانبَيْ كلِّ واحد منها وشقَّيْه؛ **استعارةٌ** من يَمينِ الإنسان وشِماله لجانِبَي الشيء، أي: ترجعُ الظِّلالُ مِن جانبٍ إلى

قلتُ: لأنـهُ حالٌ مؤكِّدة، فإذا جعَلْتَ الظِّلالَ ساجدةً، يلزَمُ منـهُ المبالغةُ في سُجودِ الأجرامِ بالطريقِ الأَوْلى، وهُو معنى الدُّخور، فيَقَعُ الحالُ تأكيدًا، كما في قولِه: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] ولا يُفيدُ الأوّل هذا المعنى، وفيه إدماجٌ لمعنى تسخيرِ الأجرام العُلويّة؛ لأنّ الظِّلّ إنّما يَحصلُ مِن حرَكاتِ الكواكِب والشّمس، ولمّا بيَّن ذلك، وأرادَ أنْ يُبيِّنَ الاختصاصَ وأنّها تَسجُدُ لله لا لغيرِه، قال: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ﴾، قال القاضي: قولُه: ﴿سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَٰخِرُونَ﴾ هما حالانِ منَ الضّميرِ في ﴿ظِلَٰلُهُۥ﴾، والمرادُ منَ السُّجودِ: الاستسلامُ، سَواءٌ كان بالطّبْعِ أو الاختيار، يقال: سجَدَتِ النّخلةُ: إذا مالَتْ لكثرةِ الحِمْل، وسجَدَ البعيرُ: إذا طأطأَ رأسَهُ ليُركَبَ، والمعنى: تَرجِعُ الظِّلالُ بارتفاعِ الشّمسِ وانحدارِها مُنقادةً لما قُدِّرَ لها من التفيّؤ، أو واقعةً على الأرض مُلتصِقةً بها على هيئةِ الساجِد، والأجرامُ في أنفُسِها أيضًا صاغرةٌ منقادةٌ لأفعالِ الله فيها[1].

قـالَ أبـو البقـاء: ﴿سُجَّدًا﴾ حـالٌ من الظِّلال، ﴿وَهُمْ دَٰخِرُونَ﴾ حـالٌ منَ الضّميـرِ في ﴿سُجَّدًا﴾، ويجوزُ أن يكونَ حالًا ثانيةً معطوفة[2].

قولُه: (**وجُمِعَ بالواو؛ لأنّ الدُّخورَ مِن أوصافِ العُقَلاء**)، وذلك أنّ مَن لا يَعقِلُ إذا وُصِفَ بصفةِ العُقلاءِ أُجرِيَ مُجرى العُقلاءِ في الاستعمالِ، وإذا حُكِمَ على العُقَلاء، وغيرِ العُقَلاء، تغَلّبَ العُقلاءُ[3] على غيرِهم.

قولُه: (**استعارةٌ**)، خبرُ مبتدإٍ محذوف، أيْمانُ الظِّلال وشمائلُ الظِّلال في قولِه تعالى:

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٠١).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٩٧).

(٣) قولُه: «تغَلّبَ العُقَلاء»: سقط من النسخة (ح).

جانب مُنقادةً لله، غيرَ مُمتنِعة عليه فيما سخَّرَها له من التفيُّؤ، والأجْرامُ في أنفُسِها داخرةٌ أيضًا، صاغرةٌ مُنقادةٌ لأفعالِ الله فيها، لا تَمتنِع.

[﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ * يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ ٤٩-٥٠]

﴿مِن دَآبَّةٍ﴾ يجوزُ أن يكونَ بيانًا لِما في السماواتِ وما في الأرض جميعًا، على أنَّ في السماواتِ خَلْقًا لله يدِبُّون فيها كما يَدِبُّ الأناسِيُّ في الأرض، وأن يكونَ بيانًا لِما في الأرض وحْدَه، ويُراد بما في السماوات: الخَلْقُ الذي يقالُ له: الرُّوح، وأن يكونَ بيانًا لِما في الأرض وحْدَه، ويرادُ بما في السماوات: الملائكة، وكرَّر ذِكْرَهم على معنى: والملائكة خصوصًا مِن بَيْنِ الساجدين؛ لأنهم أطوَعُ الخَلْق وأعبَدُهم. ويجوزُ أن يرادَ بما في السماوات: ملائكتُهنّ. وبقوله: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾: ملائكةُ الأرض مِن الحَفَظةِ وغيرِهم. فإن قلت: سجودُ المكلَّفين ممَّا انتَظمَه هذا الكلامُ خلافُ سجودِ غيرهم، فكيف

﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ﴾: استعارةٌ مِن يمينِ الإنسانِ وشِمالِه لجانبَي الشيءِ[1].

قولُه: (منَ التفيُّؤ)، بيانُ ما سخّرَها لهُ، تتفيَّأُ: تتفعّلُ منَ الفَيْء، يقال: فاء يَفيءُ فَيْئًا، إذا رجَع.

قولُه: (الخَلْق الذي يُقالُ لهُ: الرُّوحُ)، فعلى هذا الرُّوحُ غيرُ الملائكة، وقال فيه: الرُّوحُ جِبريل، أو أفْرَده عنهم لشَرَفِه، لقولِه تعالى: ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ ﴾ وقيل: خَلْقٌ منَ الملائكةِ لا تَراهُم الملائكةُ إلّا تلك اللّيلةَ.

قولُه: (والملائكةُ خصوصًا مِن بينِ السّاجِدين)، يريدُ أنهُ تعالى لمّا عَمّ مَن يَتأتّى منهُ السجودُ في قولِه: ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾، ثُمّ خَصّ مِن بينِهم هذا الجِنسَ منَ المكلّفينَ في قولِه: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾، دلّ على أنهم أوْلى وأقدَمُ في هذا النّوعِ من العبادة، ثُمّ تمّمَه بقولِه: ﴿وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾.

---

(١) هذه الفقرة سقطت من (ط).

عبّرَ عن النوعَيْن بلفظٍ واحد؟ قلت: المرادُ بسُجودِ المكلَّفين: طاعتُهم وعِبادتهم، وبسُجودِ غيرهم: انقِيادُه لإرادة الله، وأنها غيرُ مُمتَنِعةٍ عليها، **وكِلا السجودَيْن يجمعُهما معنى الانقياد؛ فلمْ يَختلِفا**؛ فلذلك جازَ أن يعبّرَ عنهما بلفظٍ واحد. فإن قلت: فهلّا جيء بـ«مَن» دون ﴿مَا﴾؛ تغليبًا للعُقلاءِ من الدوابِّ على غيرِهم؟ قلت: لأنه لو جيء بـ«مَن»؛ **لم يكن فيه دليلٌ على التَّغليب**؛ فكان مُتناوِلًا للعُقلاءِ خاصّة؛

قولُه: (**وكِلا السُّجودَيْنِ يجمَعُهما معنى الانقيادِ فلم يَختلِفا**)، «الانتصاف»: استَدلّ بالآيةِ مَن أجازَ استعمالَ المشترَكِ في معْنَيَيْهِ وفي حقيقتِه ومجازِه شمولًا، والزّمخشَريُّ يُنكِرُه في مواضعَ مِن كتابِه، فحمَلَهُ على القَدْرِ المشترَك وجعَلَهُ مُتواطئًا ليَسلَمَ منَ الجَمْع بينَ الحقيقةِ والمجاز، ويُبطِلُه أنّ الآيةَ آيةُ سَجْدة، وفيه دليلٌ على أنّ المرادَ منَ السُّجودِ المذكور: ما هُو منسوبٌ إلى المكلّفِ منَ الفعلِ المتعارَفِ شَرْعًا، فيَبطُلُ القولُ بالقَدْرِ المشترَك[1].

قلتُ: ويُمكنُ أن يقالَ: إنّ قولَه: ﴿يَسْجُدُ﴾ واردٌ على عمومِ المجازِ الذي يكونُ كلٌّ منَ الحقيقةِ والمجازِ فَرْدًا مِن أفرادِه، والمكلّفُ إنّما يسجُدُ لمقتَضى ما يُناسبُه.

الراغب: السُّجودُ أصلُه: التّطامُنُ والتذلُّل، وجُعِلَ ذلك عبارةً عن التذلُّل لله وعبادتِه، وهُو عامٌّ في الإنسانِ وغيرِه، وذلك ضَرْبان: اختياريٌّ: وليسَ ذلك إلّا للإنسانِ[2] وبه يَستحِقُّ الثوابَ، قالَ الله تعالى: ﴿فَٱسْجُدُوا۟ لِلَّهِ وَٱعْبُدُوا۟﴾. وتَسخيريٌّ، وهُو للإنسانِ وغيرِه، وعلى ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥] الآية، وهُو الدّلالةُ الصّامتةُ الناطقةُ المُنبِّهةُ[3] على كونِها مخلوقةً، وأنّها خلْقُ فاعلٍ حكيم، قولُه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ يَنطوي على النّوعين[4].

قوله: (**لم يكن فيه دليل على التغليب**)، قلت: ما أبيَنَه[5] من دليل، فإنه لو جيء

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٠٩).

(٢) قوله: «وغيره، وذلك ضَربان: اختياريٌّ: وليسَ ذلك إلا للإنسان» سقط من (ح).

(٣) في (ط) «المشبّهة».

(٤) «مفردات القرآن»، ص٣٩٦ بتصرُّفٍ ملحوظٍ في العبارة.

(٥) في (ط): «ما أبين»، وأصلحناه بحسب السياق.

فجيء بما هو صالحٌ للعُقلاءِ وغيرِهم؛ إرادةَ العُموم. ﴿يَخَافُونَ﴾ يجوزُ أن يكون حالًا من الضَّمير في ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾، أي: لا يَستكبِرون خائفين، وأن يكونَ بيانًا لنفْيِ الاستكبار وتأكيدًا له؛ لأنَّ مَن خاف الله لم يَستكبِرْ عن عبادته. ﴿مِّن فَوْقِهِمْ﴾ إنْ علَّقته بـ ﴿يَخَافُونَ﴾؛ فمعناه: يَخافونه أن يُرسِلَ عليهم عَذابًا مِن فوقهم، وإنْ علَّقته بـ ﴿رَبَّهُم﴾ حالًا منه؛ فمعناه: يَخافون ربَّهم عالِيًا لهم قاهرًا، كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ

بـ«مِن»، وبُيِّنَ بقوله: ﴿مِن دَآبَّةٍ﴾، والدابة كما صَرَّحَ في قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ الآية، بقوله: «ولما كان اسمُ الدابة مُوقَعًا على المُميِّز وغيرِ المُميِّز» لكفى به دليلًا ظاهرًا على التغليب، ولكن إنما اختير «ما» للوصفية المشعرة بالتواضع والاستصغار، لاقتضاء السجود ذلك، كما في قوله تعالى: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ كأنه جاء بـ«ما» دون «مَن» تحقيرًا لهم وتصغيرًا لشأنهم. ومما يَعضُدُه أن هذه الآية معطوفة على الآيـة السابقة عطف الخاص على العام، وقـد فُصِلَت السابقة بقوله: ﴿وَهُمْ دَٰخِرُونَ﴾. وأما تكريرُ ذِكرِ الملائكة على الوجه الثاني في الكتاب فتعريضٌ بمن عند الملائكة، وأنهم أحرياء بأن يخضعوا لله تعالى، ويتضاءلوا لجلاله عز وجل، ومن ثمّة: أتبعه بقوله: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾. والله أعلم[1].

قولُه: (﴿يَخَافُونَ﴾ يجوزُ أن يكونَ حالًا)، وأن يكونَ بَيانًا لنَفْيِ الاستكبارِ وتأكيدًا له، الانتصاف: الثاني أصَحُّ؛ لأنّ الحالَ تُعطي انتقالًا وتُوهِمُ تقييدًا، والواقعُ عدَمُ استكبارِهم مطلقًا غيرَ مقيَّدٍ بحال[2].

قولُه: (إنْ علّقْتَه بـ ﴿يَخَافُونَ﴾)، أي: جعلتَه متّصِلًا به وتَتِمّةً لمعناهُ، ولم تُرِدْ به تعلُّقَ المعمولِ بالعامل، فعلى هذا ﴿مِّن فَوْقِهِمْ﴾: متعلِّقٌ بمتعلِّقِ ﴿يَخَافُونَ﴾، يدُلُّ عليه جَعْلُ المصنِّف «أن يُرسَلَ» بدَلًا منَ الضّميرِ في «يخافونَه»، ويُمكنُ أن يُقدّرَ: ويخافونَ عذابَ ربِّهم كائنًا مِن فوقِهم.

---

(١) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف)، وأثبتُّها من (ط).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦١٠).

عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨، ٦١]، ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، وفيه دليلٌ على أنَّ الملائكةَ مُكلَّفون مُدارُون على الأمْرِ والنَّهي والوَعْد والوَعيد كسائرِ المكلَّفين، وأنهم بَيْنَ الخوفِ والرَّجاء.

[﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ﴾ ٥١]

فإن قلت: إنما جَمَعُوا بين العَدَد والمَعْدودِ فيما وراءَ الواحدِ والاثنين، فقالوا: عندي رِجالٌ ثلاثة، وأفراسٌ أربعة؛ لأنَّ المعدودَ عارٍ عن الدلالةِ على العَدَد الخاصّ. وأمّا رجلٌ ورَجلانِ وفَرَسٌ وفَرَسان، فمعدودانِ فيهما دلالةٌ على العدد؛ فلا حاجةَ إلى أن يقال: رجلٌ واحد، و: رَجلانِ اثنان، فما وجهُ قولِه تعالى: ﴿إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾؟ قلت: الاسمُ الحامِل لمعنى الإفرادِ والتَّثْنية دالٌّ على شيئَيْن: على الجِنْسيَّة والعَدَدِ المَخصُوص، فإذا أُرِيدتِ الدلالةُ على أنَّ المعنيَّ به منهما، والذي يُساقُ إليه الحديثُ، هو العَدَد؛ شُفِعَ بما يؤكِّده، فدلَّ به على القَصْدِ إليه والعنايةِ به. ألا تَرى أنك .....

قولُه: (دالٌّ على شَيْئَينِ، على الجِنسيّة والعدَد)، وفيه أنّ العددَ عارٍ عن الدّلالةِ على ماهيّةِ المعدودِ، فيجوزُ أن يكونَ بيانًا لأحَدِ مفهومَيْه.

قولُه: (والذي يُساقُ إليه الحديثُ هُو العدَد)، «هو العدد»: خبرُ «أنَّ»، و«الذي يُساقُ إليه الحديثُ» تفسيرٌ لقولِه: «المَعْنيَّ به»، و«شُفِع»: جوابُ «إذا».

قولُـه: (شُفِعَ بما يؤكِّدُه)، لا يُنافي قولَ صاحبِ «المفتاح»: ففسّرَ ﴿إِلَٰهَيْنِ﴾ بـ﴿ٱثْنَيْنِ﴾ و﴿إِلَٰهٌ﴾ بـ﴿وَٰحِدٌ﴾، بيانًا لِما هُو الأصلُ في الغرَض[1]، فإنّ التأكيدَ أيضًا بيانٌ مِنْ وَجْه، ألا تَرى إلى قولِ المصنِّفِ قُبَيْل هذا في قولِه: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾: «هُو بَيانٌ لقولِه: ﴿وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ وتأكيدٌ له؛ لأنّ مَن خافَ الله لم يَستكبِرْ عن عبادتِه».

---

(١) «مفتاح العلوم»، ص٨٢.

لو قلت: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ﴾، ولم تؤكِّده بـ ﴿وَٰحِدٌ﴾، لم يَحسُن، وخِيلَ أنك تُثبِتُ الإلهيَّةَ لا

قولُه: (**لو قلتَ: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ﴾، ولم تؤكِّده بـ﴿وَٰحِدٌ﴾، لم يَحسُنْ، وخِيلَ أنك تُثبِتُ الإلٰهيَّةَ لا الوَحْدانيَّة**)، قال صاحب «التقريب»: فيه نظَرٌ، إذْ «إلهٌ» يُطلَقُ على الجِنس مجرّدًا عن العدَد[1]، فجاءَ فيه التخييلُ، وأمّا ﴿إِلَٰهَيْنِ﴾ فلا يُتخيَّلُ فيه غيرُ التثنية، معَ أنهُ المبحَث، وفي حاشية «التقريب»: وفي الأصلِ نظَرٌ؛ لأنّ نحوَ إلهٍ وُضعَ للجِنْسيّة، والوِحدةُ لا يجيءُ التخيُّلُ أيضًا إذا جُرِّدَ عن الواحِد، وإن وُضِعَ للجِنسيّةِ المُطلَقة لم يكنْ شَفْعُه بالواحدِ تأكيدًا، إذِ التأكيدُ: تَقْويةُ ما فُهِمَ منَ الأوّل، والمُقدّر عدَمُ دِلالتِه على الوِحدة.

وقلتُ: إنّ المصنِّفَ لمّا بيّنَ دِلالةَ الوَضْع أوّلًا، وأنّ مثلَ رجُلٍ ورجُلَينِ معدودانِ فيهما دِلالةٌ على العدَد، بُني عليه معنى التأكيد، واستَدلّ باستواءِ مؤدّى اللّفْظَينِ ـ أعني: ثلاثة رجالٍ، ورجلَيْن[2] ـ في المقصودِ[3] مِن إرادةِ المعدودِ معَ العدَد، فلو لم يحمِلْ شَفْعَه بالواحدِ على التأكيدِ وبَيانِ الغرَض، لكان زائدًا، فوجَبَ المصيرُ إلى التأكيد، ولأن التأكيدَ إنّما يصارُ إليه لاحتمالِ ما عسى أن يتوَهّمَ السامعُ خلافَ المقصود، وكلُّ لفظٍ أخلِيَ عن التأكيدِ لا يمنَعُ الاحتمالَ، وقد نَصّ الزجّاجُ: أنّ ﴿ٱثْنَيْنِ﴾: توكيدٌ لقولِه: ﴿إِلَٰهَيْنِ﴾، كـ«الواحد» في قولِه: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[4].

وقال الإمامُ: إنّ ﴿إِلَٰهَيْنِ﴾: لفظٌ واحدٌ يدُلُّ على أمرَيْن: ثبوتِ الإله، وثبوتِ التعدُّد، فإذا قيلَ: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ﴾ لم يُعرَفْ منهُ أنّ النهيَ وقَعَ عن إثباتِ الإلهِ أو عن إثباتِ التعدُّدِ أو عن مجموعِهما، فلمّا شُفِعَ بقولِه: ﴿ٱثْنَيْنِ﴾ ثبَتَ أنّ النّهيَ عن إثباتِ التعدُّدِ فقَطْ، وكذا عن صاحبِ «المفتاح»[5].

---

(١) في النسخة (ح): المعدود.

(٢) في النسخة (ف): ورجلان.

(٣) في النسخة (ح) و(ط): «فيما يقصدُه منهما».

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٠٤).

(٥) «مفتاح العلوم»، ص٨٢.

الوحدانيَّة؟ ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ نقلٌ للكلام عن الغَيْبة إلى التكلُّم، وجاز؛ لأنَّ الغالبَ هو المتكلِّم، وهو من طريقةِ الالتِفات، وهو أبلغُ في التَّرهيبِ من قوله: وإيَّاهُ فارهبون، ومِن أنْ يجيءَ ما قبْلَه على لفظِ المتكلِّم.

وأمّا بيانُ النّظم فإنّ قولَه: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ الآية، معطوفٌ على قولِه: ﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٖ﴾، على مِنوالِ قولِه: «مُتقلِّدًا سيفًا ورُمحًا»، أي: أوَلم ينظُروا إلى ما خلَقَ الله من الدّلائلِ المنصوبةِ الشاهِدة على وَحْدانيّةِ الله تعالى، وأنهُ لا مَعبودَ سِواه، وأوَلم يَسمَعوا إلى ما قالَ وأوحاهُ الله في الكُتُبِ المنزَلة، مِن بيانِ التوحيدِ، ونَفْيِ الشُّرَكاء؟[1]

قولُه: (وجازَ لأنّ الغائبَ)، أي: وجازَ النّقْلُ؛ لأنّ الغائبَ في قولِه: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ هُو بعينِه المتكلِّمُ في قولِه: ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱرۡهَبُونِ﴾؛ لأنّ شريطةَ الالتفاتِ هُـو الانتقالُ مِن إحدى الصِّيغ الثلاثِ إلى الأُخرى، لمفهوم واحد.

قولُه: (وهُو أبلَغُ في الترهيبِ مِن قولِه: فإيّاهُ[2] فارْهَبون)، لِما أنّك تجدُ في الانتقالِ منَ الغَيْبةِ إلى المواجَهةِ هازًّا[3] مِن نفْسِ المخاطَب ما لا تجدُ إذا استمرَرْتَ على لَفْظِ الغَيْبة.

وقوْلُه: (ومِن أن يجيءَ ما قبلَه على لفظِ المتكلِّم)، أي: هذا الانتقالُ والاختلافُ أبلغُ مِن أن يُجاءَ به على سَنَنٍ واحد، وهُو أن يجيءَ على لفظِ الغَيْبةِ كما يقالُ: إنّما هُو إلهٌ واحدٌ فإيّاهُ فارهبون، وأن يَجيءَ ما قبلَه على لفظِ التكلُّم، كما يقال[4]: إنّما أنا إلهٌ واحدٌ فإيّايَ فارهبون. قال صاحبُ «الفرائد»: فائدةُ الالتفاتِ أنْ يُعلَم أنّ ذلك الواحدَ هُو المتكلِّم، لا غيرُه؛ لأنه لمّا أفادَ قولُه: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾، وأفادَ قولُه: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ الأمرَ باتّخاذِ الواحِد، وجَبَ أن يُبيِّنَ أنّ ذلك الواحدَ هُو المتكلِّمُ، فعبّرَ عن ذلك بقولِه: ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱرۡهَبُونِ﴾.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ٤٨).

(٢) كذا في الاصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وإياه».

(٣) قوله: «هازًّا» سقط من (ف)، وفي (ح): «مارًّا».

(٤) من قوله: «إنّما هو إلهٌ واحدٌ فإيّاهُ فارهبون، وأن يجيءَ» إلى هنا، سقط من (ح).

[﴿ وَلَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَتَّقُونَ ﴾ ٥٢]

﴿ٱلدِّينُ﴾: الطاعة ﴿وَاصِبًا﴾ حالٌ عَمِلَ فيه الظَّرف. والواصب: الواجِبُ الثابت؛ لأنَّ كلَّ نِعْمَةٍ منه، فالطاعةُ واجبةٌ له على كلِّ مُنعَم عليه. ويجوزُ أن يكونَ من الوَصَب، أي: وله الدِّين ذا كُلْفة ومشقَّة؛ ولذلك سمِّي تكليفًا. **أو: وله الجزاءُ ثابتًا دائمًا** سَرْمدًا لا يَزُول، يعني: الثوابَ والعِقاب.

وقلتُ: وتحريرُه أنّ قولَه تعالى: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[1] إلى آخرِ الآيات، مُفرَّغٌ في قالَبٍ واحد؛ لأنّ أصلَ الكلام: لا تُشرِكوا بي شيئًا في العبادة؛ لأنّ المعبودَ واحد، فانظُروا بنظَرِ الإنصافِ أنهُ مَن هو؟ فإذا أدّاكُم النظَرُ إلى أن ذلك المعبودَ أنا، فخُصُّوني بالرّهبة، مثلُه في الانتقالِ والتخصيصِ قولُه تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٤] بعدَ قولِه تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وإجراءِ الصِّفاتِ عليه تعالى. ثُمّ عطَفَ قولَه: ﴿وَلَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ على قولِه: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ بعدَما رَتّبَ عليهِ التقْوى، ليؤْذِنَ بأنّ عظَمةَ الإلهيّة، كما تقتضي الخَوْفَ، كذلك المالكيّةَ، فعلّقَ به قولَه: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَتَّقُونَ﴾، ثُمّ وبّخَهم وأنكَر عليهم بعدَ الشِّركِ كُفرانَهم نِعَم الله تعالى بقولِه: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾، ثُم استبعدَهُ بقولِه: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ﴾ قال ابنُ الحاجِب: الآيةُ جيءَ بها لإخبارِ قوم استقرّت بهم نِعَمٌ جَهلوا مُعطيَها، أو شَكّوا فيه، أو فعَلوا ما يؤدّي إلى أن يكونوا شاكّينَ، فاستقرارُها مجهولةٌ أو مشكوكةٌ سببٌ للإخبارِ بكونِها منَ الله تعالى.

قولُه: (**أو: ولهُ الجزاءُ [ثابتاً] دائماً**)[2]، عطْفٌ على قولِه: «﴿ٱلدِّينُ﴾: الطاعةُ... والواصِبُ: الواجبُ الثابت»، والدِّينُ إذا فُسّرَ بالطاعة، والواصبُ يَجوزُ أن يكونَ بمعنى الواجب، فيكونُ المعنى: الطاعةُ واجبةٌ لله تعالى؛ لأنّ كلّ نعمةٍ منهُ، وأن يكونَ بمعنى الكُلْفةِ والمشَقّة، ويكونَ المعنى: ولهُ الطاعةُ التي فيها كُلْفةٌ ومشقّة، ابتلاءً للعبادِ ليتميّزَ المُخلِصُ مِن غيرِه، وإذا فُسّرَ بالجزاءِ كقولِه تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٣] فالواجبُ

---

(١) من قوله: «وأفاد قوله ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ الأمر» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) في النسخة (ح): «وله الجزاءُ بما دلّ عليه».

[﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ * ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ * لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ فَتَمَتَّعُوا۟ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ٥٣-٥٥]

﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ ﴾: وأيُّ شيء حلَّ بكم، أو اتَّصل بكم مِن نِعْمة، فهو مِنَ الله. ﴿فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴾: فما تتضرَّعون إلّا إليه. والجُؤَار: رفعُ الصوتِ بالدُّعاء والاستِغاثة. قال الأعشى يَصِفُ راهِبًا:

يُـــراوِحُ مِنْ صَـــلَواتِ المَلِيـ ـكِ طَوْرًا سُجُودًا وطَوْرًا جُؤارا

وقرئ: (تَجَرُون) بطَرْح الهَمْزةِ وإلقاءِ حركتِها على الجِيم. وقرأ قَتادة: (كاشَفَ الضُّرَّ) على: فاعَل بمعنى فَعَل، وهو أقوى من كَشَف؛ لأنَّ بناءَ المُغالَبة يدلُّ على المبالَغة. فإن قلت: فما معنى قولِه: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾؟ .....

بمعنى: الثابِتِ فقَطْ، والمعنى: ولهُ الجزاءُ دائمًا ثابِتًا، والضّميرُ في قولِه[1]: «ولذلك سُمّيَ» ﴿ٱلدِّينُ﴾ المُفسّر بالطاعة.

الراغبُ: الوَصْبُ: السُّقْم الدّائم، وقد وَصِبَ فهُو وَصِبٌ، وأوصَبْتُه كذا فهو يتوصّبُ، نحو: يتوجّعُ، قال تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾ [الصافات: ٩]، وقولُه: ﴿وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا﴾ فَتوعُّدٌ لمنِ اتَّخَذَ إلهَيْنِ، وتنبيهٌ أنّ جزاءَ مَن فعلَ ذلك لازِمٌ شديد، ومعنَى الواصِب: الدّائم، أي: حَقُّ الإنسانِ أن يُطيعَه دائمًا في جميع أحوالِه[2].

قولُه: (يُراوِحُ مِن صَلواتِ)، البيت[3]، يَصِفُ راهبًا. المُراوَحةُ في العمَلَيْنِ: أن يعمَلَ هذا مرّةً وهذا مرّةً.

قولُه: (فما معنى قولِه: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم﴾؟)، أتى في السؤالِ بالفاءِ للإيذانِ بالإنكارِ

---

(١) زيادة من (ح).

(٢) «مفردات القرآن»، ص٨٧٢.

(٣) للأعشى في «ديوانه»، ص١٠٣.

على الكلام السابق، يعني: مقتضى قولِه: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ الإخبارُ عن قومٍ استقرّت بهم نِعَمٌ جهِلوا مُعطيَها، وقد ذكَرتُ أنّ قولَه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا ﴾ رَدٌّ لطَعْنِ قُريشٍ في رسالتِه صلَواتُ الله عليه، وقولهم: «الله أعظَمُ مِن أن يكونَ رسولُه بشَرًا»، وذكَرْتُ ثانيًا أنّ قولَه: ﴿ أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ نازِلةٌ فيهم، وهِيَ متّصِلةٌ بتلك الآية، بمعنى: أفَأمِنَ مُنكرو الرّسالةِ الباذِلونَ جُهدَهم في المَكْرِ بإبطالِها أن يَخسِفَ بهم وكيْتَ وكيْت؟ وقولُه: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿ أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُوا۟ ﴾، وقولُه: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾ عطفٌ على ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ ﴾ على مِنوالِ قولِه: مُتقلِّدًا سَيْفًا ورُمْحًا، أي: أوَلَمْ يرَوْا إلى دلائلِه الدالّةِ على القُدرةِ القاهِرة المسخِّرةِ لكلِّ شيء، وأوَلَمْ يَسمَعوا بآياتِه الشّافيةِ في إثباتِ التوحيد، وأنّ لهُ المُلكَ الواسعَ، والدِّينَ الواصِبَ، ليعرِفوا أنْ لا بُدّ من رسولٍ ليُقرِّرَ لهم تلك الدّلائلَ، ويُبلِّغَ إليهم ذلك القولَ البليغ، ويُمهِّدُ لهم ذلك الدِّينَ الواصِب، وأن يضَعَ الشريعةَ المستقيمةَ ليوضِّحَ مِنهاجَ الطريقةِ القَويمة، وخُصوصًا توبيخَ هؤلاءِ أوّلًا على ما هُم فيه منَ الإشراكِ بقولِه: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَتَّقُونَ ﴾، وثانيًا على كُفْرانِهم نِعمةَ الله بقولِه: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾، وثالثًا على تعكيسِهمُ الأمرَ بقولِه: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ * ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾.

وإذا كان كذلك فكيفَ يدخُلُ في المعنى ذكْرُ فريقٍ وكأنّ بعضًا مِن أولئكَ المُوبّخينَ ما أشرَكوا؟ وأجابَ بأنهُ يجوزُ أن يكونَ الخِطابُ ﴿بِكُم﴾ عامًّا ويُرادُ بالفريقِ أولئك المشركون، على أنّ الناسَ كُلّهم فعَلوا ما يؤدّي إلى أنْ يُستجهَلوا أو يُنسَبوا إلى الكُفْران، خصوصًا هؤلاءِ المشركين؛ ضَمّوا معَ الجَهْل والكُفْرانِ ما هُو أعظَمُ منها، مِن أنّهم إذا مسَّهم الضُّرُّ تضرّعوا إلى الله، ثُم إذا كشَفَ الله عنهم ذلك الضُّرّ ليُوحِّدوهُ بدّلوا بالشِّرك، وأن يكونَ الخِطابُ خاصًّا في أولئك المشرِكين، ثُمّ ﴿مِّن﴾ إمّا بيانٌ، والمعنى على التجريد، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهُم أنتُم»، أو: تبعيضٌ، على أنّ المرادَ من لم يصدُرْ منه ذلك الإشراك الخاصّ فهُو المُقتصِدُ المتوسِّطُ الذي خفّضَ مِن غُلَوائه في الكُفر، فظَهَرَ مِن هذا البيانِ أنّ ﴿ ثُمَّ ﴾ في قولِه: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ ﴾ للتّراخي في المَرْتبة. والثانيةُ: على حقيقتِها.

قلت: يجوزُ أن يكونَ الخِطابُ في قوله: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ عامًّا، ويريدَ بالفَريق: فريقَ الكَفَرة. وأن يكونَ الخِطابُ للمُشركين و﴿مِّنكُم﴾ للبَيان، لا للتَّبعيض، كأنه قال: فإذا فريقٌ كافر، وهُمْ أنتم. ويجوزُ أن يكونَ فيهم مَنِ اعتبَر، كقوله: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢]. ﴿لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ﴾ مِن نِعْمةِ الكشفِ عنهم، كأنهم جَعلوا غَرَضَهم في الشِّرك كُفرانَ النِّعمة، ﴿فَتَمَتَّعُوا۟ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ تَخْليةٌ ووَعيد. وقُرئ: ﴿فَيُمْتَعُوا﴾ بالياء مبنيًّا للمفعول؛ عطفًا على ﴿لِيَكْفُرُوا۟﴾، ويجوزُ أن يكون: ليَكفُروا فيُمتعوا، من الأمْرِ الوارد في معنى الخِذْلان والتَّخْلية، واللامُ لامُ الأمْر.

وأمّا قطعُ قولِه: ﴿لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ﴾ فلأنهُ جملةٌ طلَبيّةٌ واردةٌ[1] كالطّبعِ على جُملةِ الكلام، وكالتخلُّصِ إلى نوع آخَر مِن قبائِح المشركين، ولذلك عدَلَ منَ الخطابِ إلى الغَيبة إيذانًا بالإياسِ عن إيمانِهم، ونَعْيًا عليهم بسُوءِ الخاتمة، وبأنْ يقالَ لهم: دُوموا على كُفرِكم فسوفَ تعلَمون وَخامةَ عاقبةِ أمرِكم.

ولله دَرُّ فاءٍ فائقة[2]، جلَبتْ هذه المعاني الرائقة، رحِمَ الله واضعَها في هذا المقام، والله أعلَم.

قولُه: (تَخْليةٌ ووعيدٌ)، نَشْرٌ لقولِه: ﴿فَتَمَتَّعُوا۟ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾، يعني: خلّيناكم وأمهَلْناكم ونُمتِّعُكم بالدُّنيا ولَذّاتِها، وعن قريبٍ يَظهَرُ لكُم سوءُ مغَبّتِه ووَخامةُ عاقبتِه. قال أبو البقاء: الجمهورُ ﴿فَتَمَتَّعُوا۟﴾: على أنهُ أمرٌ، ويُقرَأُ بالياء[3]، وهُو معطوفٌ على ﴿لِيَكْفُرُوا۟﴾ ثُمّ رجعَ إلى الخطابِ فقال: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾، وقُرِئَ بالياءِ أيضًا[4].

قولُه: (منَ الأمرِ الواردِ في معنى الخِذْلانِ والتّخلِية)، وهُو كقولِه تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا﴾ [الزمر: ٨].

---

(١) من قوله: «﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ﴾ للتراخي في المرتبة» إلى هنا سقط من (ح)

(٢) يعني: الفاء في قول الزمخشري «فما معنى قوله...».

(٣) أي: «فيُمتَّعوا»، وهي قراءة أبي العالية، ورواها مكحول عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ. انظر: «المحتسب» (٢: ١١)، و«الدُّرّ المصون» (٧: ٢٤١).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٩٨).

[﴿ وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِّمَّا رَزَقْنَاهُمْ ۗ تَاللَّهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ ﴾ ٥٦]

﴿لِمَا لَا يَعْلَمُونَ﴾ أي: لآلهتهم. ومعنى لا يَعْلمونها: أنهم يسمُّونها آلهة، ويَعتقِدون فيها أنها تضرُّ وتَنفعُ وتشفعُ عند الله، وليس كذلك. وحقيقتُها أنها جَمادٌ لا يَضرُّ ولا ينفع، فهم إذًا جاهِلُون بها. وقيل: الضميرُ في ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ للآلهة، أي: لأشياءَ غيرِ موصوفة بالعِلْم، ولا تَشعُر أجَعلُوا لها نصيبًا في أنْعامِهم وزُروعهم أمْ لا؟ وكانوا يَجعلون لهم ذلك؛ تقرُّبًا إليهم. ﴿لَتُسْأَلُنَّ﴾ وَعِيد ﴿عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ﴾ من الإفْكِ في زَعْمِكم أنها آلهة، وأنها أهلٌ للتقرُّبِ إليها.

[﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ ۙ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ * وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ ۚ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ ۗ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ ٥٧-٥٩]

كانت خُزَاعةُ وكِنانةُ تقول: الملائكةُ بناتُ الله. ﴿سُبْحَانَهُ﴾ تنزيهٌ لذاتِه مِن نِسْبة الوَلدِ إليه. أو تعجُّبٌ من قولِهم. ﴿وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ يعني البَنين. ويجوزُ في ﴿مَّا يَشْتَهُونَ﴾ الرفعُ على الابتداء، والنصبُ على أن يكون مَعْطوفًا على ﴿الْبَنَاتِ﴾، أي: وجَعلوا لأنفُسِهم ما يَشتَهُون مِنَ الذُّكور. و﴿ظَلَّ﴾ بمعنى صار، كما يُستعمل باتَ

قولُه: (وقيل: الضميرُ في: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ للآلهة)، يعني: لمّا نفَوْا عنها ما يَصِحُّ أن يُنفى عن ذوي العِلم، أجْرَوْها مجرَى أولي العلم، وعلى الأوّل: الضّميرُ للمشركين، ومفعولُ ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾: ضميرُ «ما» المُعبِّرُ عنِ الأصنام، وعلى الثاني: مفعولُ ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ غيرُ منْويّ، ولذلك قال: «لأشياءَ غيرِ موصوفةٍ بالعِلم»، وقولُه: «لا تَشعُر، أجَعلوا لها نَصيبًا»: صفةٌ أخرى لأشياءَ، وعلى هذا الرّاجعُ إلى الموصولِ ضميرُ الفاعلِ في ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾.

قولُه: (الرّفعُ على الابتداء، والنّصبُ على أن يكونَ معطوفًا على ﴿الْبَنَاتِ﴾، أي: وجعَلوا لأنفُسِهم ما يَشتَهونَ منَ الذُّكور)، نَقَلَ الإمامُ عنِ الفَرّاءِ أنهُ قال: المختارُ الرّفْعُ؛ لأنهُ لو كان

وأصْبحَ وأمْسى بمعنى الصَّيرورة. **ويجوزُ أن يجيء: ظَلّ؛** لأنَّ أكثرَ الوضعِ يتّفقُ بالليل، **فيظلُّ نهارَه مغتمًّا مُرْبَدَّ الوجه من الكآبةِ** والحَياء مِنَ الناس. ﴿وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ مملوءٌ

نصْبًا لقال: لأنفُسِهم ما يَشتَهون[1]، لأنّك تقول: جعَلتَ لنفْسِك كذا ولا تقول: جعلت لك كذا[2]، وقال الزجّاجُ: لا يجوزُ النّصبُ؛ لأنّ العرَبَ تقول: جعَلَ لنفْسِه ما يَشتهي، [ولا تقولُ: جعَلَ لهُ ما يَشتهي][3]، وهُو يَعني نفْسَه[4]، وقال أبو البقاء: وضَعّفَ قومٌ هذا الوجْهَ، وقالوا: لو كان كذلك لقالَ: ولأنفُسِهم، وفيه نظَرٌ[5]. وقال القاضي: يجوزُ النّصْبُ عَطْفًا على البَنات، على أنّ الجَعْلَ بمعنى الاختيار، وهُو وإنْ أفضى إلى أن يكونَ ضميرُ الفاعلِ والمفعولِ لشيءٍ واحد، لكنهُ لا يَبعُدُ تجويزُهُ في المعطوف[6].

قولُه: (**ويجوزُ أن يجيءَ: ظَلّ**)، أي: بمعناه، **الجَوهريّ**: ظَلِلْتُ أعمَلُ كذا، بالكسرِ ظُلولًا: إذا عَمِلتَه بالنّهارِ دونَ الليل، قالَ صاحبُ «الانتصاف»: وكذا الاحتمالُ في قولِه: ﴿فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ [الحجر: ١٤] إمّا صَاروا، وإمّا أن يُرادَ نهارًا لقَصْدِ المبالغةِ في الوضوح[7].

قولُه: (**فيَظلّ نهارَه**)، «نهارَه»: بالنّصْبِ والرّفْع، بالنّصْبِ: ظَرْف، وبالرّفْع: على الإسنادِ المَجازيّ، نحوَ: نهارُه صائمٌ.

قولُه: (**مُرْبَدّ الوَجْه**)، **الجَوهريّ**: تَرَبّدَ وَجْهُ فلان، أي: تغيّرَ منَ الغضَب، وتَرَبّدَ أيضًا: تعَبّسَ.

قولُه: (**منَ الكآبة**)، الكآبة: سوءُ الحالِ والانكسارُ منَ الحُزْن.

---

(١) من قوله: «من الذّكور نقَلَ الإمام عن الفراء» إلى هنا، سقط من (ح) و(ط).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ١٠٥).

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من «معاني القرآن» للزجاج يقتضيها السياق.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٠٦).

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٩٩)، ومن قوله: «قال الزجاج» إلى هنا سقط من (ط).

(٦) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٠٤).

(٧) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦١٢).

حَنَقًا على المرأة، ﴿ يَتَوَارَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾: يَستخفِي منهم ﴿مِن﴾ أجْلِ ﴿سُوٓءِ﴾ المبشَّرِ به، ومن أجْلِ تَعْيِيرهم، ويُحدِّثُ نفْسَه وينظُرُ أيُمسِك ما بشِّر به ﴿عَلَىٰ هُونٍ﴾: على هَوانٍ وذُلّ ﴿أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ﴾: أمْ يَئِدُه؟ وقُرئ: (أيُمسِكُها على هون أم يدسُّها) على التأنيث. وقُرئ: (على هَوان). ﴿أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ حيثُ يَجعلون الوَلدَ الذي هذا محلُّه عندَهم لله، ويَجعلون لأنفُسِهم مَن هو على عكسِ هذا الوَصْف.

[﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ ٦٠]

﴿مَثَلُ ٱلسَّوْءِ﴾: صِفةُ السوء؛ وهي الحاجةُ إلى الأولادِ الذُّكور وكَراهةُ الإناث ووَأدُهنَّ خشيةَ الإمْلاق، وإقرارُهم على أنفُسِهم بالشُّحِّ البالغ، ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾: **وهو الغنيُّ عن العالَمين**، والنَّزاهةُ عن صِفات المخلوقين، وهو الجَوادُ الكريم.

[﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۖ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ ٦١]

﴿بِظُلْمِهِم﴾: بكُفرِهم ومَعاصيهم ﴿مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا﴾ أي: على الأرض ﴿مِن دَآبَّةٍ﴾ قطّ، ولأهلَكَها كلَّها بشُؤم ظُلمِ الظالمين. وعن أبي هُريرة رضي الله عنه: أنه سَمِعَ رَجلًا يقول: إنَّ الظالمَ لا يضرُّ إلا نفْسَه، **فقال: بلى والله، حتى إنَّ الحُبارَى لَتموتُ في وُكرِها بظُلْمِ الظالم.**

قولُه: (**وهُـو الغنيُّ عن العالَمين**)، مقابِلٌ لقولِه: «وهِيَ الحاجةُ إلى الأولاد»، وقولُه: «والنّزاهةُ عن صِفاتِ المخلوقين» في مقابِلِ: «ووَأدُهُنّ خَشيةَ الإملاق»، وقولُه: «وهُو الجوادُ الكريم» في مقابِل: «وإقرارُهم على أنفُسِهم بالشُّحِّ البالغ»، وكلُّ ذلك نتيجةَ قولِه: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾، وقولِه: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ﴾ إلى قولِه: ﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾.

قولُه: (**فقالَ: بَلى والله، حتّى إنّ الحُبارى لَتموتُ في وُكرِها**)، **النِّهاية**: وفي حديثِ أنس:

وعن ابنِ مسعود رضي الله عنه: كادَ الجُعَلُ يَهلِك في جُحره بذَنْب ابنِ آدم. أو: مِن دابَّةٍ ظالمة. وعن ابنِ عبّاس: ﴿مِن دَآبَّةٍ﴾: مِن مُشرِك يَدِبُّ عليها. وقيل: لو أُهلِكَ الآباءُ بكُفرِهم لم تَكُنِ الأبناء.

[﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَىٰ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ ﴾ ٦٢]

﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ ﴾ لأنفُسِهم من البناتِ ومن شُركاءَ في رِياستهم، ومِنَ الاستخفافِ برُسلهم والتَّهاونِ برِسالاتهم، ويجعلون له أرْذَلَ أموالهم، ولأصنامِهم أكرَمَها، ﴿وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ﴾ مع ذلك ﴿أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَىٰ﴾ عندَ الله، كقوله: ﴿وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّي إِنَّ لِي عِندَهُ لَلْحُسْنَىٰ﴾ [فصلت: ٥٠]. وعن بعضِهم: أنه قال لرَجل من ذوي اليَسار: كيف تكونُ يومَ القيامة .....

«إنّ الحُبارى تموتُ هَزْلًا بذنبِ بني آدم»[1]، يعني: أنّ الله تعالى يحبِسُ القَطْرَ بشُؤمِ ذنوبِهم، إنّما خصّها بالذِّكرِ لأنّها أبعَدُ الطّيرِ نُجْعة، فربّما تُذبَحُ بالبَصرةِ ويوجَدُ في حَوْصَلتِها الحبّةُ الخَضْراء، وبينَ البَصرةِ وبينَ مَنابتِها أيّام.

وقلتُ: «بَلى» إيجابٌ لِما بعدَ النّفي، والنّفْيُ هاهنا مُستفادٌ مِن دليلِ الحَصْر، كأنه قيل: يَضُرُّ نفْسَه، ولا يتَعدّى الضّرَرُ إلى غيرِه، فأجابَ: بلى والله، يتَعدّى الضّرَرُ إلى غيرِه حتّى الحُبارى، فظَهرَ أنّ «حتّى» غايةٌ تتعدّى المُقدّر.

قولُه: (أو مِن دابّةٍ ظالمة)، عطفٌ على قولِه: «مِن دابّةٍ قَطُّ»، فعلى الأوّلِ التنكيرُ فيها للجِنس، وعلى هذا للنّوع.

قولُه: (ومنَ الاستخفافِ برُسُلِهم)، أي: برُسُل المشرِكينَ الذين كانوا يُرسِلونَهم.

---

(١) وَأخرجه الطبريّ في «التفسير» (١٧: ٢٣١)، والبيهقيّ في «شُعَب الإيمان» (٧٠٧٥) من حديثِ أبي هريرةَ رضيَ الله عنه، وفي إسنادِه محمد بن جابر التمامي، متروك الحديث.

إذا قال الله تعالى: هاتُوا ما دُفع إلى السَّلاطين وأعوانِهم، فيؤتى بالدوابِّ والثياب وأنواعِ الأموال الفاخرة، وإذا قال: هاتُوا ما دُفع إليّ، فيؤتى بالكِسَرِ والخِرَق وما لا يُؤْبَه له؟! أمَا تَسْتحي من ذلك الموقف؟ وقرأ هذه الآية. وعن مجاهد: ﴿أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾: هو قولُ قُريش: لنا البَنُون، و﴿أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾: بَدَلٌ من ﴿ٱلْكَذِبَ﴾. وقُرئ: (الكُذُبُ) جمع كَذُوب؛ صِفةً للألسنة. ﴿مُّفْرَطُونَ﴾ قُرئ مفتوحَ الراء ومكسورَها، مخففًا ومشدَّدًا، فالمفتوح: بمعنى: مقدَّمون إلى النار مُعجَّلون إليها، مِن أفرطتُ فلانًا، وفرَّطتُه في طَلَبِ الماء؛ إذا قَدَّمْتَه. وقيل: مَنسيُّون مَتْرُوكون، مِن أفرطتُ فلانًا خَلْفي؛ إذا خلَّفْتَه ونسِيتَه. والمكسورُ المخفَّف: من الإفراطِ في المعاصي. والمشدَّد: من التفريطِ في الطاعات وما يَلزمهم.

[﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ٦٣]

﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ﴾: حكايةُ الحالِ الماضية التي كانَ يزيِّن لهم الشيطانُ أعمالَهم فيها. أو: فهو وليُّهم في الدنيا، فجعلَ اليوم عبارةً عن زَمانِ الدنيا. ومعنى ﴿وَلِيُّهُمُ﴾: قَرِينُهم، وبئسَ القَرين. .....

قولُه: (إذا قالَ الله: هاتُوا)، أي: قال للحَفَظةِ: هاتُوا.

قولُه: (﴿مُّفْرَطُونَ﴾، قُرِئَ مفتوحَ الرّاء)، نافعٌ: «مُفرِطونَ» بكسرِ الرّاء[1]، والباقونَ: بفَتحِها مُشَدّدًا ومُخَفّفًا[2]، والمشدّدُ شاذٌّ[3]، فالمفتوحُ بمعنى: مقدّمون، يريدُ مخفّفًا ومشدّدًا.

---

(١) أي: مُسرفون مكثرون من المعاصي كما تقول: «أفرطَ فلانٌ في كذا» وإذا تجاوزَ الحدّ وأسرفَ. ومَنْ قرأ بفتح الرّاء مخفّفًا فعلى معنى: متروكون في النار، مَنسيّون فيها. انظر: «حُجّة القراءات»، ص٣٩١.

(٢) سقط لفظ «مُشَدّدًا» من النسخة (ف) و(ط).

(٣) وممن قرأ بالشاذّ: أبو جعفر المدني والأعرج. انظر: «مختصر شواذّ القرآن»، ص٧٣.

أو يجعلُ ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ حكايةً للحالِ الآتيـة؛ وهي حالُ كونِهم معذَّبين في النار، أي: فهو ناصِرُهم اليومَ لا ناصرَ لهم غيرُه؛ نفيًا للناصرِ لهم على أبْلَغِ الوجوه، ويجوزُ أن يرجعَ الضميرُ إلى مُشركي قُريش؛ أنـه زيَّن للكفَّارِ قبْلَهم أعمالَهم، فهو

قولُه: (أو يُجعَلُ ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ﴾)، عَطفٌ على قولِه: «﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ حكايةُ الحالِ الماضية»، بناءً على أنّ هذا الكلامَ إمّا أنْ يُقال: في الآخِرة أو في الدُّنيا. أمّا الأوّلُ: فعلى وجهَيْن، أحدُهما: أنْ يُرادَ باليوم: يومُ الآخِرة استحضارًا لِما جَرى على الكفَرةِ في الدُّنيا مِن مُتَولّي أمورِهم، الذي هُو الشّيطانُ وما زَيّنَ لهم مِن سوءِ أعمالِهم، وسَوّلَ لهم[1] منَ المعاصي والكُفْر، كأنّ السامعَ حينَئذٍ يَستحضِرُ يومَ الدُّنيا وتلك الحالةَ فيتعجّبُ منها. وثانيهما: أنْ يُرادَ باليوم حينَئذٍ: الزمانُ الممتَدُّ في الدّنيا، فالتعريفُ في اليوم: للعَهْد، والمَعْنيُّ بالوَليِّ: القَرين، الذي هُوَ قَرينُهم في الدُّنيا، وليسَ في هذا الوَجْهِ ذلك الاستحضارُ، بل مجرّدُ الإخبار.

وأمّا الثاني: فعلى أنّ إخبارَ الله عنِ الكائنِ[2] بمنزلةِ الواقع الثابِت، فيَستحضِرُ الآنَ ما يَجري عليهِم في القيامة، وهذا على عكسِ الوَجْهِ الأوّل. والوَليُّ حينئذٍ بمعنى: الناصِر، وإثباتُ النُّصْرة على سَبيلِ التهَكُّم، وإليه أشارَ بقولِه: «نَفْيًا للناصِر لهُم على أبلَغِ الوجوه»، ومِثلُه قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [سبأ: ٣١]، والغرَضُ استحضارُ صُورةِ الظالمينَ موقوفينَ عندَ ربِّهم مُتقاوِلينَ تلك المَقالة.

قولُه: (ويجوزُ أن يَرجِعَ الضّميرُ)، يعني في قولِه: ﴿وَلِيُّهُمُ﴾، وهُو عطفٌ على قولِه: ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ حكايةُ الحال الماضية؛ لأنّ الضميرَ على الأوّل، لكلِّ مَن والاهُ الشيطانُ، المعنيُّ الشيطانُ قَبْلَ قُرَيش، زَيّنَ للأُمَمِ الماضيةِ منَ الكُفّارِ أعمالَهم، فهُو الآنَ وليُّ هؤلاءِ الخلَف؛ لأنّهم متّصِلونَ بهم في الدِّين، كقولِه تعالى: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧].

---

(١) سقط لفظ «لهم» من النسخة (ح).

(٢) في النسخة (ح): «للكافرين»، وسقط منها لفظ «عن».

وليُّ هؤلاء؛ لأنهم منهم. ويجوزُ أن يكونَ على حذفِ المُضاف، أي: فهو وليُّ أمثالِهم اليوم.

[﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ * وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾ ٦٤ - ٦٥]

﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً ﴾ معطوفانِ على محلِّ ﴿لِتُبَيِّنَ ﴾، إلّا أنهما انتَصَبا على أنهما مفعول لهما؛ لأنهما فِعْلا الذي أنزَلَ الكتاب. ودخل اللامُ على ﴿لِتُبَيِّنَ ﴾؛ لأنه فِعلُ المخاطَب لا فِعْـلَ المُنـزِل. وإنما يَنتصِبُ مفعولًا له ما كانَ فِعـلَ فاعـلِ الفِعْل المعلَّل. والذي اختلَفُوا فيه: البعث؛ لأنه كانَ فيهم مَن يؤمِنُ به، ومنهم عبدُ المطَّلب، وأشياءُ من التَّحريم والتحليلِ والإنكارِ والإقْرار. ﴿لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾ سماعَ إنصافٍ وتدبُّر؛ لأنَّ مَن لم يَسمَعْ بقَلْبه، فكأنه أصمُّ لا يَسمع.

وقلتُ: هذا هو الوَجْهُ، وعليه النَّظْمُ الفائق؛ لأنّ في تصدُّرِ القَسَميّةِ بقولِه: ﴿تَٱللَّهِ ﴾ بعدَ إنكارِهمُ الرِّسالةَ، وتَعْدادِ قبائحِهم، الإشعارَ بأنّها كالتّسليةِ لرسولِ الله ﷺ، فإنّ الأُمَم الخاليةَ معَ الرُّسُل السالفةِ لم تزَلْ على هذه الوتيرة فَلكَ أُسوةٌ بتلك الأنبياء، وقومُكَ خلَفٌ لتلك الأمَم، فلا تَهْتَمّ لذلك، فإنّ ربّكَ يَنتقمُ لكَ منهم بالقَتْلِ والدّمارِ في الدُّنيا، وبعذابِ النارِ في العُقْبى، فاشتَغِلْ أنتَ عنهُم بتبليغ ما أُنزِلَ عليكَ من الكتابِ الفَيْصل بينَ الحقِّ والباطل، الهادي إلى الصّراطِ المستقيم، والرّحمة للمؤمنين، وبتقريرِ أنواع الدّلائلِ المنصوبة على الوَحدانيّة، وبالتنبيهِ على إقامةِ الشُّكرِ على نِعَمِ الله المتظاهرة، وهذا التقريرُ يُؤاخي التقريرَ في فاتحةِ هذه السُّورةِ الكريمة، والله أعلَم.

قولُه: (وإنّما ينتصبُ مفعولًا له)، قولُه: «مفعولًا له» تمييزٌ، والفاعلُ «ما» في «ما كان».

قولُه: (وأشياءُ منَ التحريم)، عطفٌ على قولِه: «البَعثُ».

[﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَآئِغًا لِّلشَّٰرِبِينَ ﴾ ٦٦]

ذكَرَ سِيبَوَيهِ الأنعامَ في بابِ ما لا يَنصرِف في الأسماء المُفردة الواردةِ على أفعال، كقولهم: ثوبٌ أكْياش؛ ولذلك رجعَ الضميرُ إليه مُفرَدًا. وأمّا ﴿فِي بُطُونِهَا﴾ في سورة المؤمنين [٢١]؛ فلأنَّ معناه الجمع. ويجوزُ أن يُقال: في ﴿ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ وجهان: أحدُهما: أن يكونَ تكسيرَ نَعَم، كأجبال في جَبَل، وأنْ يكونَ اسمًا مُفرَدًا مُقتضِيًا لمعنى الجمع، كنَعَم، فإذا ذُكِّرَ فكما يُذَكَّرُ «نَعَمٌ» في قوله:

في كُلِّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ ... يُلْقِحهُ قَوْمٌ وتَنتِجُونَهُ

وإذا أُنِّث؛ ففيه وجهان: أنه تكسيرُ نَعَمٍ، وأنه في معنى الجمع. وقُرِئ: ﴿نُسْقِيكُم﴾ بالفتحِ والضمّ، وهو استئناف، كأنه قيل: كيفَ العِبْرة؟ فقيل نسقيكم. ﴿مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ

قولُه: (ثَوْب أكياش)، وفي الحاشية: الأكياشُ[1]: ضَرْبٌ منَ الثِّيابِ تُغزَلُ مرّتين.

قولُه: (في كلِّ عامٍ نَعَمٌ) البيت[2]، وبعده:

هَيْهاتَ[3] هيهاتَ لِما يَرْجونَهُ
أربابُه نَوْكَى، فلا يَحمونَهُ
ولا يُلاقونَ طِعانًا دونَهُ

يُروى: «أفي كلِّ عام»، ذكّرَ الضّميرَ في «تَحوونَه»، الراجعَ إلى «نعَم»؛ لأنهُ اسمٌ مفرَدٌ بمعنى الجَمْع، يُخاطِبُ لُصوصًا، يقولُ لهم: تَحوونَ كلّ عام نعَمًا لقوم ألقَحوهُ، وأنتُم تُنْتِجونَه في حَيِّكم.

قولُه: (﴿نُسْقِيكُم﴾ بالفَتح والضّمّ)، بالضّمّ: كلُّهم إلّا نافعًا وابنَ عامرٍ وأبا بكر،

---

(١) سقط لفظ «الأكياش» من النسخة (ح).

(٢) لقَيْس بن الحُصَين الحارثي كما في «مشاهد الإنصاف» (٢: ٦١٥).

(٣) في النسخة (ح): هيهات العقيق هيهات. ولا وَجْهَ له.

وَدَمٍ﴾ أي: يَخلق الله اللَّبَنَ وَسيطًا بين الفَرْث والدمِ يَكتنِفانِه، وبَيْنَه وبينهما بَرْزخٌ مِن قدرة الله لا يَبْغي أحدُهما عليه بلونٍ ولا طَعْم ولا رائحة، بل هو خالصٌ من ذلك كلِّه. **قيل: إذا أكلتِ البهيمةُ العَلفَ فاستقرَّ في كَرِشِها طَبَخته، فكان أسفلُه فَرْثًا، وأوسطُه**

قال الزجّاج: سَقَيْته وأسقَيْتُه[1] بمعنى. وقال سِيبويهِ والخليلُ: سَقَيْتُه ـ كقولِك: ناوَلتُه ـ فشَرِبَ، وأسْقَيتُه: جعَلتُ له سُقيًا، وكذلك قولُ لَبيدٍ[2] يحتَمِلُ المذهَبَيْنِ:

سَقى قومي بني مجدٍ وأسْقى نُمَيرًا والقبائلَ مِن هلالِ

وهذا البيتُ وضعَهُ النّحْويّونَ على أنّ «سقى» و«أسقى» بمعنى، وهُو يَحتَمِلُ التفسيرَ الثاني[3].

وقيل: لا يُريدُ الشاعرُ بَسْقي قومه: أن يُروى عِطاشُهم، يريد: رَزَقَهم الله سَقْيًا لبلادِهم يُخصِبون منها، وبَعيدٌ أن يَسألَ لقومِه ما يُروي العِطاشَ ولغيرِهم ما يُخصِبون، ومعنى ﴿نُّسْقِيكُم﴾ بالضّمِّ: جعلْناهُ في كثرتِه وإدامتِه كالسُّقْيا، فهُو كقولِه: أسْقَيتُه نهرًا.

الجَوهريّ: سَقيتُه لشَفَتِه، وأسْقَيتُه لماشِيتِه وأرضِه، والاسمُ السِّقْيُ بالكسر، والجَمعُ الأسْقِية.

قولُه: (**قيل: إذا أكلَتِ البَهيمةُ العلفَ فاستقرّ في كَرِشِها**) إلى آخرِه. وقيل: الأطباءُ يزعُمونَ على خلافِه، قال الإمام: المرادُ منَ الآيةِ هُو أنّ اللّبَنَ إنّما يتولّدُ مِن بعضِ أجزاءِ الدّم، والدّمُ يتولّدُ منَ الأجزاءِ اللطيفةِ التي في الفَرْث، وهِي منَ الأشياءِ الحاصِلة في الكَرِش، فاللّبَنُ يَتولّدُ منَ الأجزاءِ التي كانت حاصلةً فيما بينَ الفَرْثِ أوّلًا ثُمّ ممّا كانت حاصلةً فيما بينَ الدّم ثانيًا، فصَفّاهُ الله تعالى عن تلك الأجزاءِ الكثيفةِ الغَليظة، فإذا تناوَلَ الحَيوانُ الغِذاءَ ووصَلَ إلى مَعدَتِه أو إلى كَرِشِه، فإذا طُبِخَ وحصَلَ الهَضْمُ الأوّلُ فيه، فما

---

(١) سقط لفظ «أسقيتُه» من النسخة (ح).

(٢) في «معاني القرآن»: «الشاعر».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٠٨-٢٠٩) وانظر البيت في «ديوان لبيد»، ص١٢٨.

لَبَنًا، وأعلاه دَمًا. والكَبِدُ مسلَّطة على هذه الأصنافِ الثلاثة تقسِمُها، فتُجري الدمَ في العُروق، واللَّبَنَ في الضَّرْع، وتُبقي الفَرْثَ في الكِرْش. فسُبحانَ الله ما أعظمَ قُدْرتَه وألطفَ حِكْمته لمن تفكَّر وتأمَّل! وسُئل شَقِيقٌ عن الإخلاص، فقال: تمييزُ العملِ من العُيوب، كتمييزِ اللبن من بَيْن فَرْثٍ ودم. ﴿سَآئِغًا﴾: سَهْلَ المرور في الحَلْق، ويقال: لم يغصَّ أحدٌ باللبَنِ قطّ. وقُرئ: (سَيِّغًا) بالتشديد. و: (سَيْغًا) بالتخفيف، كهَيْن ولَيْن. فإن قلت: أيُّ فَرْق بين ﴿مِنَ﴾ الأُولى والثانية؟ قلت: الأُولى للتَّبعيض؛ لأنَّ اللبنَ بعضُ ما في بطونها، كقولك: أخذتُ من مالِ زَيْد ثوبًا. والثانيةُ لابتداءِ الغاية؛ لأنَّ بين الفَرْث والدمِ مكانُ الإسقاء الذي منه يُبتدأ، فهو صِلة لـ﴿نُّسْقِيكُم﴾، كقولك: سقيتُه

كان صافيًا انْجذَبَ إلى الكبِد، وما كان كثيفًا نزَلَ إلى الأمعاءِ، والحاصلُ في الكبِدِ ينهضِمُ ثانيًا ويصيرُ دمًا، ثُمّ الدّمُ يَدخُلُ في الأوردةِ، وهِي العروق النابتةُ منَ الكبِد، وهناك يَحصلُ الهَضْمُ الثالثُ، وبينَ الكبِدِ والضُّروعِ عُروقٌ، فيَصُبُّ الدّمَ منها إلى الضّرع، وفيه لحمٌ غُدَديٌّ رِخْوٌ أبيضُ، فينقلبُ الدّمُ فيه إلى اللّبَن، وذلك تقديرُ العزيزِ العليم[1].

قالَ القاضي بعدَ ما ذكَرَ نحوًا مِن هذا: «ومَن تدبّرَ صُنعَ الله في إحداثِ الأخلاطِ والألبانِ وإعدادِ مقارِّها[2] ومجاريها والأسبابِ المولِّدةِ لها والقُوى المتصرِّفةِ فيها كلّ وقتٍ على ما يَليقُ به، اضْطُرّ إلى الإقرارِ بكمالِ حِكمتِه وتَناهي رحمتِه[3]، وعلى هذا الأقربُ أن يكونَ ﴿مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ﴾ حالًا مِن ﴿لَّبَنًا خَالِصًا﴾ ولا يكونَ ظَرْفًا لَغْوًا.

قولُه: (لأنّ بينَ الفَرْثِ والدّمِ مكانُ الإسقاء)، رُويَ: «مكان» بالرّفع. وقيل: «بين»: اسمٌ لا ظَرْف وانتصابُه على الحكاية، وليسَ (أنّ) بعاملِ هذا النّصبَ، وإنّما هُو عاملُ نصبٍ آخَرَ مقدّر، والتقديرُ: لأنّ محلّ الفَرْثِ والدّم مكانُ الإسقاء، أو أنّ المتوسِّطَ والمُتخلِّلَ بينَ الفَرْثِ والدّم مكانُ الإسقاء، وفيه نظَرٌ، لأنهُ حينَئذٍ: ظَرْفٌ لا اسم، والظاهرُ أنّ التقديرَ: أنّ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ٦٥).

(٢) في النسخة (ح): مقاديرها. وما أثبتناه هو الموافق لكلام البيضاوي في «أنوار التنزيل».

(٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٠٧).

مِنَ الحوض، ويجوزُ أن يكون حالًا من قوله: ﴿لَبَنًا﴾ مقدَّمًا عليه، فيتعلَّق بمحذوف، أي: كائنًا مِن بين فَرْثٍ ودم. ألا ترى أنه لو تأخَّر فقيل: لبنًا مِن بين فَرْثٍ ودم؛ كان صِفةً لـه؟ وإنما قدِّم؛ لأنّه موضعُ العِبْرة، فهو قَمِنٌ بالتقديم. وقد احتجَّ بعضُ مَن يرى أن المنيَّ طاهر على مَن جَعَلَه نجسًا؛ لجَرْيه في مَسلَكِ البَوْلِ بهذه الآية، وأنه ليس بمُستَنكَرٍ أن يسلكَ مَسْلَكَ البول وهو طاهر، كما خرج اللبنُ من بينِ فَرْثٍ ودم طاهرًا.

[﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ ٦٧]

فإن قلت: بِمَ تعلَّق قولُه: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ﴾؟ قلت: بمحذوف، تقديره: ونُسقِيكم مِن ثَمراتِ النخيلِ والأعناب، أي: مِن عَصيرِها، وحذف؛ لدلالة ﴿نُّسْقِيكُم﴾ قبْلَه عليه، وقولُه: ﴿تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا﴾ بيانٌ وكَشْف عن كُنْهِ الإسقاء. **أو تَعَلَّقَ بـ﴿تَتَّخِذُونَ﴾**. و﴿مِنْهُ﴾ مِن تكريرِ الظَّرف للتَّوكيد، كقولك: **زيدٌ في الدار فيها**، ويجوزُ أن يكون ﴿تَتَّخِذُونَ﴾ صفةَ موصوفٍ محذوف، كقوله: .....

وسطَ الفَرْثِ والدّم مكانُ الإسقاء، كقراءةِ مَن قرأ: «لقدْ تقطّعَ بَيْنُكُمْ»[1] بالرّفع[2].

قولُه: (**أو تعلّقَ بـ﴿تَتَّخِذُونَ﴾**)، أي: قولُه: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ﴾، وقلتُ: البيانُ والكشفُ أوْلى لمقابلتِه قولَه: ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ﴾ وهُو بيانٌ لقولِه: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً﴾، ولذلك جعَلَ ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ﴾ متعلِّقًا بالمحذوفِ لا بهذا الظاهر، لكونِه غيرَ صالح للبيان. قال أبو البقاء: وقيل: التقديرُ: وتتّخذونَ مِن ثمَراتِ النّخيلِ سكَرًا، وأعادَ ﴿مِن﴾ لمّا قدّمَ وأخّرَ وذكّرَ الضّمير؛ لأنهُ عادَ على شيءِ المحذوف، أو على معنى الثّمَرات، وهُو الثّمَرُ، أو على النّخْل، أي: مِن ثمرِ النّخْل، أو على الجِنسِ أو على البعضِ أو على المذكور[3].

قولُه: (**زيدٌ في الدّارِ فيها**)، قالَ في سورة «الأنبياء»: «أورَدَ سيبويهِ ـ في بابِ ما يُثنّى فيه

---

(١) يعني الآية (٩٤) من سورة «الأنعام».

(٢) وانظر الاحتجاج لهذا الاختيار في «الدرّ المصون» (٣: ١٢٩).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٠١).

جادت بكَفَّيْ كانَ مِنْ أرمى البَشَرْ

تقديرُه: ومِن ثمراتِ النَّخيلِ والأعناب ثَمَرٌ تتَّخِذون منه سَكَرًا ورزقًا حسنًا؛ لأنهم يأكُلون بعضَها ويتَّخِذون من بَعضِها السَّكر. فإن قلت: **فإلامَ يرجعُ الضميرُ في ﴿مِنْهُ﴾** إذا جعلتَه ظَرْفًا مكرَّرًا؟ قلت: إلى المُضافِ المحذوف الذي هو العَصير، كما رجعَ في قوله تعالى: ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤] **إلى الأهْلِ المحذوف**. والسَّكَر: الخَمْر، سُمِّيتْ بالمَصْدر مِن سَكِرَ سُكْرًا وسَكَرًا. نحو رَشِدَ رُشْدًا ورَشَدًا. قال:

وجاؤونا بهِمْ سَكَرٌ عَلَينا فأجلى اليَوْمُ والسَّكْرانُ صاحي

المستقرُّ توكيدًا: عليكَ زيدٌ حَريصٌ عليك، وغيرَ ذلك»[1].

قولُه: (بِكَفَّيْ كان من أرمَى البشر)، وقبلَه:

ما لَكَ مِنِّي غيرُ سَهْمٍ وحَجَرْ وغيرُ كَبْداءَ شديدةِ الوتَرْ
جادتْ بكَفَّي كان مِن أرمَى البشَرْ[2]

كبِدُ القوس: مِقبَضُها، والضَّميرُ في «جادَتْ» راجعٌ إلى «كَبْداء»، أي: صارت جيِّدة، قولُه: «بكَفَّيْ كان»، أي: بكَفَّيْ رجُلٍ كان مِن أرمَى البشَر.

قولُه: **(فإلامَ يرجعُ الضَّميرُ في ﴿مِنْهُ﴾؟)**، في السؤالِ إنكارٌ بشهادةِ الفاء، يعني: إذا جعَلتَ ﴿مِن ثَمَرَٰتِ﴾ مِن بابِ: زيدٌ في الدَّارِ فيها، كان الضَّميرُ في «منه» لغيرِ مدخولِ ﴿مِن﴾ والثَّمراتُ مؤنَّثة، وأجابَ بأنَّها في تأويلِ العصير.

قولُه: **(إلى الأهلِ المحذوف)**، أي: في قولِه تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ أي: ومِن عَصيرِ ثمراتِ النَّخيل.

قولُه: **(وجاؤونا بِهِمْ سَكَرٌ)**، البيتُ[3]، الضَّميرُ في «جاؤونا»: للجِنس، «سكَرٌ»: غضَبٌ

---

(١) انظر: (١٠: ٢٨٢)، وانظر كلامَ سيبويه في «الكتاب» (٢: ١٢٥).

(٢) ذكره الزبيديُّ في «تاج العروس» (٣٦: ٧٣) روايةً عن الفرّاء.

(٣) سبق وروده في (٨: ٧٦) من غيرِ عزْوٍ لأحد، وذكره الزَّبيديّ في «تاج العروس» (١٢: ٦٠) روايةً عن اللّحياني وابن السِّكّيت.

وفيه وجهان: أحدُهما: أن تكونَ منسوخة. وممن قال بنَسْخها: الشَّعْبيُّ والنَّخَعي.

والثاني: أن يجمعَ بين العِتاب والمِنَّة. وقيل: السَّكَر: النَّبيذ؛ وهو عَصِيرُ العِنَب والزَّبيب والتمر إذا طُبِخ حتى يَذهَبَ ثُلثاه، ثم يُترك حتى يشتدّ، وهو حلالٌ عند أبي حنيفةَ إلى حدِّ السُّكر، ويحتجُّ بهذه الآية، وبقوله ﷺ: «الخمرُ حَرامٌ لعَيْنها .....

وسَفَه، أرادَ بصَحْوِهم: عِلمَهم بعَجْزِهم عن مقاومتِنا، «سكَر»: مبتدأٌ، و«بهم» خبرٌ مقدّمٌ عليه، و«علينا»: متعلِّقٌ بـ«سَكَر»، والجملةُ: حال، فأجلَى بمعنى جَلّى، أي: انكشَفَ، قيل: استَشهدَ بالبيتِ على أنّ السّكَرَ مصدرٌ في الأصل[1].

قولُه: (**وفيهِ وجْهان**)، أي: في الجَمْعِ بينَ السّكرِ والرِّزقِ الحسَن، مَنّ عليهِم قبْلَ النّسخِ بتمكينِهم على أن يتَّخذوا منهُ السّكَرَ والرِّزقَ الحسَن كسائرِ ما عدّدَ عليهم من النِّعَم لقولِه: «لأنّهم كانوا يأكُلونَ بعضَها ويتّخِذونَ مِن بعضِها السّكر» ثُمّ نسَخَ السّكَر.

قولُه: (**أن يَجمَعَ بينَ العتابِ والمِنّة**)، يعني: خلَقْنا لكُم ثمَراتِ النّخيلِ والأعناب، بأنْ تجعَلوها ذَريعةً إلى الطاعات، فجعَلتُم بعضًا منها مادّةَ المعاصي، ولهذا قيّدَ إحدى القَرينتَيْن بقولِه: ﴿حَسَنًا﴾.

قولُه: (**وهُو حلالٌ عندَ أبي حنيفةَ، رضيَ الله عنه إلى حدِّ السُّكْر، ويحتَجُّ بهذه الآية**)، وعن مُحيي السُّنّة: وأوْلى الأقاويلِ قولُ مَن قال: إنّها منسوخة[2]؛ لأنها نازلةٌ قبْلَ تحريم الخَمْر، وإلى هذا ذهَبَ ابنُ مسعودٍ وابنُ عُمرَ وسعيدُ بنُ جُبَيْر والحسَنُ ومُجاهد، وقلتُ: في الآيةِ نفْسِها دِلالةٌ على قُبحِ تناوُلِها تعريضًا، وذلك من عَطْفِ قولِه: ﴿وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ عليه، وقد فُسِّرَ بالخَلِّ والرُّبّ.

قولُه: (**الخَمْرُ حرامٌ لعَيْنِها**)، فيحرُمُ قليلُها وكثيرُها[3].

---

(١) قوله: «قيل: استشهد بالبيت على أن السّكر مصدرٌ في الأصل» سقط من (ح).

(٢) «معالم التنزيل» (٥: ٢٩).

(٣) أخرجه النسائيّ في «المجتبى» (٨: ٣٢١)، وفي «السنن الكبرى» (٥١٧٣)، والبيهقيّ في «السنن الكبرى» (٨: ٢٩٧) من حديثِ ابنِ عبّاس بلفظ: «حُرِّمت الخمرُ بعينِها: قليلِها وكثيرِها، والسكر من كل شراب»، وفي البابِ عن عليٍّ رضيَ الله عنه عند العُقيليّ في «الضعفاء الكبير» (١٨٤٩)، وفي إسنادِه محمد بن الفرات الكوفي، منكر الحديث.

والسُّكْر مِن كُلِّ شَراب»، وبأخبارٍ جمَّة. ولقد صنَّف شيخُنا أبو عليٍّ الجُبَّائي قدَّس الله رُوحَه، غيرَ كتابٍ في تحليل النبيذ، فلمّا شيَّخ وأخذتْ منه السِّنُّ العالية قيلَ له: لو شربتَ منه ما تتقوَّى به، فأبى. فقيل له: فقد صنَّفتَ في تحليله، فقال: **تَناولتْه الدَّعارة** فسَمُجَ في المروءة. وقيل: السَّكَر: الطُّعْم، وأنشد:

جَعَلْتَ أعراضَ الكِرامِ سَكَرا

أي: تنقَّلتُ بأعراضهم. وقيل: هو من الخمر، وإنه **إذا ابْتَرَكَ** في أعْراض الناس، فكأنه تخمَّر بها. والرِّزق الحَسَن: الخَلُّ والرُّبُّ والتمر والزَّبيب وغيرُ ذلك. **ويجوزُ أن يُجعلَ السَّكَرُ رِزقًا حسنًا**، كأنه قيل: تتَّخذون منه ما هو سَكَرٌ ورِزْق حَسَن.

قولُه: (**والسُّكرُ مِن كلِّ شَراب**)، أي: السُّكرُ أيضًا حرامٌ مِن كلِّ شراب، فلا يَحْرُمُ شُربُه إلّا إذا انتَهى إلى حدِّ السُّكْرِ فيَحرُم.

قولُه: (**تناوَلتْه الدّعارةُ**)، **الأساس**: رجُلٌ داعِر: خَبيثٌ فاجرٌ، وفيه دَعارةٌ، فهُو على حذفِ المضاف، أي: طَعِمَهُ أصحابُ الدّعارة، فقَبُحَ في المُروءةِ التشبُّهُ[1] بهم.

قولُـه: (**أي: تنقّلتُ**)، أي: جعَلَتْ أعراضَهم نُقْلًا[2]. «وقيل: هُـو» أي: «سَكَـرًا» في البيت.

قولُه: (**إذا ابترَكَ**)، قيل: ابترَكَ فلانٌ في عِرضِ فلان: إذا اعتمدَ في ذمِّه.

الأساس: وابترَكَ الفَرَسُ في عَدْوِه: اعتمدَ فيه واجتَهدَ.

قولُه: (**ويجوزُ أن يُجعَلَ السّكَرُ رِزْقًا حسَنًا**)، عطفٌ على قولِه: «أنْ يجمَعَ بينَ العِتابِ والمِنّة»، فعلى هذا العطفُ مِن بابِ البيانِ والتفسير.

---

(١) في (ح) و(ف): «التشبيه».

(٢) وهو ما يُتَنَقَّـلُ به على الشراب.

[﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ * ثُمَّ كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسْلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا ۚ يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ ٦٨-٦٩]

الإيحاءُ إلى النَّحل: إلهامُها والقَذْف في قُلوبها وتعليمُها على وجهٍ هو أعلمُ به، لا سبيلَ لأحدٍ إلى الوقوف عليه، وإلّا فنيْقتُها في صنْعتِها، ولُطفُها في تدبيرِ أمْرها، وإصابتُها فيما يُصلحها، دلائلُ بيِّنةٌ شاهدة على أنَّ الله أودَعَها عِلمًا بذلك وفطَّنها، كما أولى أُولي العقولِ عقولَهم. وقرأ يحيى بن وثَّاب: (إلى النَّحَلِ) بفتحتَيْن. وهو مذكَّر كالنَّحْل، وتأنيثُه على المعنى. ﴿أَنِ ٱتَّخِذِى﴾ هي ﴿أَنِ﴾ المفسِّرة؛ لأنَّ الإيحاءَ فيه معنى القول. وقُرئ: (بِيوتًا) بكسرِ الباء؛ لأجْل الياء. و﴿يَعْرِشُونَ﴾ بكسرِ الراء وضمِّها: يَرفعُون من سُقوفِ البيوت. وقيل: ما يَبنُون للنَّحل في الجبالِ والشَّجَر والبيوتِ من الأماكن التي تتعسَّل فيها. والضميرُ في ﴿يَعْرِشُونَ﴾ للناس. فإن قلت: ما معنى

قولُه: (وإلّا فنيقَتُها)، أي: حُسْنُ صُنْعِها، وعن بعضِهم: أي: إنْ لم يَقُلْ: بعِلمِها وإدراكِها، لم يَصحّ؛ لأنّ نِيقَتَها دليلٌ ظاهرٌ على علمِها، فأقامَ سببَ الجوابِ مقامَ الجواب، أو يُقال: (إنْ) شرطيّة، ولذلك دخَلَتِ الفاءُ في الجزاء، أي: وإنْ لم تصدِّقْني على ما ذكَرْتُ فنيقَتُها ولُطفُها وإصابتُها دلائلُ بيِّنةٌ على أنّ الله تعالى أودَعَها عِلمًا، أمّا نِيقَتُها في صنعتِها فهِيَ ما تَرى في بنائها البيوتَ المسَدّسةَ مِن أضلاعٍ متساويةٍ لا يَزيدُ بعضُها على بعض، فإنّها لو كانت مُربّعةً بقِيتْ فُرَجٌ ضائعة عندَ دخولِها فيها، ولو كانت مُستديرةً بقيتِ الفُرَجُ بينَ البيوتِ ضائعةً، وأمّا فِطنتُها كما أعطَى أُولي العِلم، فهِيَ ما ذكَرَهُ الإمام: أنّ لها مقدّمًا كالرئيسِ يكونُ أعظَمَ جُثّةً منها، نافذَ الحُكم بينَها، وأنّها إذا نفَرَتْ عن أوكارِها، ذهبَتْ بأجمَعِها، ثُمّ إذا أُريدَ عَوْدُها ضرَبوا لها آلاتِ الملاهي والموسيقا، وبواسطةِ تلك الألحانِ تَرِدُ إلى أوكارِها[1].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ٧٠).

﴿مِنَ﴾ في قوله: ﴿أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾؟ وهلّا قيل: في الجبالِ وفي الشجر؟ قلت: أُريدَ معنى البَعْضيَّة، وأنْ لا تَبنِيَ بيوتَها في كلِّ جبل وكلِّ شجر وكلِّ ما يُعرَش ولا في كلِّ مكان منها. ﴿مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ **إحاطة بالثمراتِ التي تَجرُسُها النَّحْلُ** وتعتادُ أكْلَها، أي: ابْنِي البيوت، ثم كُلي من كلِّ ثمرةٍ تَشتهينَها، فإذا أكلتِها ﴿فَٱسْلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ﴾ أي: الطُّرقَ التي ألهمَكِ وأفْهمكِ في عَمَلِ العَسل. أو: فاسلُكي ما أكلتِ في سُبل ربِّك، أي: في مَسالكِه التي يُحيلُ فيها بقُدرته النَّوْرَ المُرَّ عسلًا من **أجوافِكِ ومنافذِ مآكلِك**. أو: إذا أكلتِ الثمارَ في المواضعِ البعيدة من

قولُـه: (﴿مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾: **إحاطـةٌ بالثّمَـرات**)، مبتدأٌ وخبَر، أي: هذا اللّفظُ مُفيـدٌ للإحاطةِ العُرْفيّة، كقولِه تعالى: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٢٣].

قولُه: (**تَجرُسُها النّحْل**)[1]، الجوهريّ: الجَرْسُ: الصّوتُ الخَفِيُّ، ويقال: سَمِعتُ جَرْسَ الطّير: إذا سَمِعتَ صوتَ مَناقيرِها على شيءٍ تأكلُه.

قولُه: (**مِن أجوافِكِ ومَنافذِ مَآكلِك**)، فيه إشارةٌ إلى الخلافِ في أنّ العسَلَ هل يَخرُجُ مِن بطونِها أو مِن منافذِ مَآكلِها كالأفواه؟ قال القاضي: واحتَجّ بالآيةِ مَن زعَمَ أنّ النحلَ تأكُلُ الأزهارَ والأوراقَ العطِرةَ فتستحيلُ في باطنِها عسَلًا، ثُمّ تَقيءُ ادّخارًا للشِّتاء، ومَن زعَمَ أنّها تَلتقطُ بأفواهِها أجزاءً طَلِيّةً حُلْوةً صغيرةً متفرِّقةً على الأوراقِ والأزهارِ وتضَعُها في بيوتِها ادّخارًا، فإذا اجتمَعَ في بيوتِها شيءٌ كثيرٌ منها كان العسَل، فسّرَ البطونَ بالأفواه[2] وكذا عن الإمام، وقال: يُسمّى كلُّ تجويفٍ داخلَ البدَنِ بَطْنًا، ألا تَراهم يقولونَ: بطونُ الدِّماغ[3]، والذي يدُلُّ على أنها تُحاوِلُ بما تفعَلُ الادّخارَ، أنّ صاحبَها بعدَما يَشْتارُ[4] منهُ يَترُكُ لغذائِها بقيّةً في بيوتِها.

---

(١) ومنهُ قولُ بعضِ أزواجِ النبيِّ ﷺ رضوان الله عليهنّ لرسولِ الله ﷺ في شأنِ شُرْبِه من عُكّةِ عسلٍ عند حفصة: «جرسَتْ نحلُه العُرْفط»، وهو شجر له صمغٌ كريه الرائحة. أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤٣١٧)، والبخاريّ (٥٥٩٩)، ومسلم (١٤٧٤)، وغيرهم من حديثِ عائشةَ رضيَ الله عنها وعن أبيها.

(٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٠٩).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ٧٢-٧٣).

(٤) في (ح) و(ف): «يشار».

بُيوتك، فاسلُكي إلى بيوتكِ راجعةً سُبلَ ربِّك، لا تتوعَّر عليكِ ولا تضلِّين فيها، فقد بَلَغني أنها ربَّما أجدَبَ عليها ما حولَها فتُسافِرُ إلى البلدِ البعيد في طَلَبِ النُّجْعة. أو أراد بقولِه: ﴿ ثُمَّ كُلِي ﴾: ثم اقصِدي أكْلَ الثَّمراتِ فاسلُكي في طلبِها في مَظانِّها سُبلَ ربِّك ﴿ذُلُلًا ﴾ جمعُ ذَلُول، وهي حالٌ من السُّبل؛ لأنَّ الله ذللها لها ووطَّأها وسهَّلَها، كقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا ﴾ [الملك: ١٥]، أو من الضَّميرِ في ﴿فَٱسْلُكِى ﴾، أي: وأنتِ ذُلُلٌ مُنقادة لِما أُمرتِ به غيرُ مُمتنِعة. ﴿شَرَابٌ ﴾: يريدُ العَسَل؛ لأنه ممّا يُشرَب

قولُه: (أو أرادَ بقولِه: ﴿ ثُمَّ كُلِي ﴾ ثُمّ اقصِدي)، عَطفٌ على قولِه: «كُلِي مِن كلِّ ثمرةٍ تَشتَهينَها»، وهُو على أسلوبِ قولِه: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ ﴾ [النحل: ٩٨]، وعلى الأوّل: أي: على غيرِ هذا الأسلوب، الفاءُ جوابُ شَرْطٍ محذوف. وعلى الثاني: سُلوكُ السّبيلِ على الحقيقةِ قَطْعًا، وعلى الأوّلِ تَحتَمِلُ المجازَ أيضًا، وهُو على وجهَيْنِ، أحدُهما: المرادُ: استعمالُ الصّنعة الغَريبة في العمَل، ومنهُ سُلوكُ العارف، ومِن ثَمّ قال: الطُّرُقَ التي أُلهِمُكِ، وثانيهما: المرادُ استعمالُ المأكولِ في أجوافِها ومَسالِكِها التي تُحيلُ فيها النّوْرَ المُرّ عسَلًا، ومنه: سلَكْتُ الخيطَ في الإبرة. وأمّا الحقيقةُ فهُو قولُه: «فاسلُكي إلى بيوتِكِ راجعةً ﴿سُبُلَ رَبِّكِ ﴾»، والفَرْقُ بينَ هذا الوجْهِ وبينَ قولِه: ثُمّ اقصِدي، أنّ السلوكَ على هذا مِن مَراعيها إلى البيوتِ راجعةٌ، وعلى ذلك: مِن بيوتِها إلى مَراعيها قاصِدةٌ.

الانتصاف: وكَل الأكلَ إلى شَهوتِها فلم يَحجُرْ عليها، كما حجَرَ في البيوت؛ لأنّ مصلحةَ الأكلِ حاملةٌ على الإطلاقِ. وأمّا البيوت، فلا يحصُلُ مصلحتُها في كلِّ موضِع، ولذلك دخَلتْ (ثُمّ) لتفاوُتِ الأمرِ في الحَجْر في البيوت، والإطلاقِ في الأكل، كما تقولُ: راعِ الحلالَ فيما تأكلُه، ثمّ كُلْ مما شئتَ[1].

وقلتُ: إنّما عدَلَ مِن خِطابِها إلى الغَيبة في قولِه: ﴿يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا﴾ للتخلُّصِ إلى امتِنانِ الناس؛ لأنّ المقصودَ مِن خَلْقِ النّحْل وإلهامِه: انتفاعُهم به.

قولُه: (وأنتِ ذُلُلٌ)، جمَعَ الخبَر، والمبتدأُ مفرَد؛ لأنّ الخطابَ في قولِه تعالى: ﴿فَٱسْلُكِى

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦١٨).

﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ منه أبيضُ وأسودُ وأصفرُ وأحمر، ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾؛ لأنه من جُملةِ الأشْفِيَة والأَدْوية المشهورةِ النافعة، وَقلّ مَعْجُونٌ من المَعاجِين لم يَذكُرِ الأطبّاءُ فيه العسل، وليس الغَرَضُ أنه شِفاءٌ لكلِّ مريض، كما أنَّ كلَّ دواء كذلك. وتنكيره: إمَّا لتعظيمِ الشِّفاء الذي فيه، أو لأنَّ فيه بعضَ الشفاء، وكلاهما مُحتمل. وعن النبيِّ ﷺ أنَّ رَجلًا جاء إليه فقال: إنَّ أخي يَشتكي بَطْنَه، فقال: «اذهبْ واسقِه العَسَل»، فذهب ثم رجع، فقال: قد سَقَيتُه فما نفع، فقال: «اذهبْ واسقِه عسلًا، فقد صدق الله .....

سُبُلَ رَبِّكِ﴾ لجِنسِ النحْلِ بدليلِ قولِه: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾، وقولُه: «وتأنيثُه على المعنى»، الجَوهريّ: النّحلُ والنّحلةُ: الدّبْرُ، يقَعُ على الذّكَرِ والأنثى، ونَظيرُه قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ۞ فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الانشقاق: ٦-٧]، ويجوزُ أن يكونَ الخطابُ لكلِّ واحدةٍ منها فجمَعَ الخبرَ للمبالغة في الذلة كجَمْعِ الوَصْفِ في قولِه تعالى: ﴿شِهَابًا رَّصَدًا﴾ [الجن: ٩]، وقولِه[1]: «ومِعى جِياعًا»[2] والأوّلُ هو الوجه[3].

قولُه: (أنّ رجُلًا جاءَ إليه فقال: إنّ أخي) الحديث، رواهُ البخاريُّ ومسلمٌ والترمذيُّ، عن أبي سعيدٍ، معَ تغييرٍ فيه[4]، وليسَ في آخرِه: «كأنّما أُنْشِطُ مِن عقال».

النِّهاية: أُنشِطُ، أي: حُلّ، يقال: نشَطتُ العُقدةَ: إذا عقدتَها، وأُنشِطُها وأنشَطْتُها: إذا حلَلْتها، وكثيرًا ما يجيءُ: كأنّما نَشِطَ مِن عِقال، وليس بصحيح لِما ذكَرْنا.

---

(١) في (ط): «في قوله: ﴿شِهَابًا رَّصَدًا﴾ في وجه»، ولم يذكر: «وقوله».

(٢) تمامُ روايةِ البيت:

كأنّ قتودَ رحلي حينَ ضُمّتْ ... حوالبَ غُزّرًا ومِعى جياعًا

أنشدَهُ الزمخشريُّ، انظر: (١٦: ٥٣).

(٤) أخرجه البخاريّ (٥٦٨٤)، ومسلم (٢٢١٧)، والترمذيّ (٢٠٨٢)، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (١١١٤٦).

وكذبَ بطنُ أخيك»، فسقاه فشَفاه الله فبرَأ، كأنما أُنشِطَ مِن عِقال. وعن عبدِ الله بن مسعود: العسلُ شِفاءٌ مِن كلِّ داء، والقرآنُ شفاءٌ لِما في الصُّدور، فعليكم بالشفاءَيْن: القُرآن والعسل. ومِن بِدَع تأويلاتِ الرافضة: أنَّ المرادَ بالنَّحل عليٌّ وقومُه. وعن بعضِهم: أنه قال عند المَهْدي: إنما النَّحل بنو هاشم، يخرجُ مِن بطونهم العِلْم، فقال له رَجل: جَعَلَ الله طعامَك وشرابك ممَّا يخرجُ مِن بطونِهم. فضَحِكَ المهديُّ وحدَّث به المنصور، فاتَّخذوه أُضحوكةً من أضاحِيْكِهم.

[﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّىٰكُمْ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴾ ٧٠]

﴿إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ﴾: إلى أخسِّه وأحقرِه، وهو خمسٌ وسبعون سنة، عن عليٍّ رضي الله عنه، وتسعونَ سَنة، عن قتادة؛ لأنه لا عُمرَ أسوأ حالًا من عُمرِ الهَرِم، ﴿لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ

قولُه: (وكذَبَ بطنُ أخيك)، النِّهاية: الكذِبُ هاهنا مجازٌ، حيثُ هُو ضدُّ الصِّدق، والكذِبُ يختَصُّ بالأقوال، فجعَلَ بَطْنَ أخيه حيثُ لم يَنْجَعْ فيه العسَلُ كاذِبًا؛ لأنّ الله تعالى قال: ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾ يريدُ أنهُ منَ المقابلةِ والمشاكَلة، فلمّا قال: صدَقَ الله، حسُنَ أن يقولَ: كذَبَ بطنُ أخيك[1].

قولُه: (وعن عبدِ الله بن مَسْعود: العسَلُ شفاءٌ)، الحديثُ، رواهُ ابنُ ماجَه عن عبدِ الله مرفوعًا[2]، ورَواهُ رَزينٌ أيضًا.

قولُه: (أنهُ قال عندَ المَهْديِّ)، هوَ أبو عبدِ الله محمّدُ بنُ أبي جعفرٍ المنصورِ، ثالثُ خُلفاءِ بني العبّاس، كان أبوه أبو جعفرٍ المنصورُ خليفةً، وعمُّه أبو العبّاس السّفّاحُ خليفةً، وأخوه موسى الهادي، وابنُه هارونُ الرّشيدُ وإخوتُه وأولادُه كلُّهم خُلفاء[3].

---

(١) من قوله: «النهاية: الكذب هاهنا مجاز» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) «سنن ابن ماجه» (٣٤٥٢)، وصحّحَه الحاكم في «المستدرك» (٤: ٣٠٠)، ووافقه الذهبيُّ.

(٣) انظر: «تاريخ الخلفاء» للسيوطي، ص٣١٧.

عِلْمٍ شَيْئًا﴾: ليصيرَ إلى حالةٍ شَبيهة بحالِ الطُّفولة في النِّسيان، وأن يعلمَ شيئًا ثم يُسرع في نسيانِه فلا يَعلمُه إنْ سُئل عنه. وقيل: لئلّا يعقلَ مِن بعدِ عَقْلِه الأوّل شيئًا. وقيل: لئلّا يعلمَ زيادةَ عِلْمٍ على عِلْمه.

[﴿وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلرِّزْقِ ۚ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُوا۟ بِرَآدِّى رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ ۚ أَفَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ ٧١]

أي: جَعَلَكم مُتفاوِتين في الرِّزق، فرَزَقَكم أفضلَ ممّا رزقَ مَمالِيكَكم وهم بَشَرٌ مِثْلُكم وإخوانُكم، فكان ينبغي أن تردُّوا فَضْلَ ما رُزقتموه عليهم، حتى تتساوَوْا في المَلْبَس والمطعم، كما يُحكى عن أبي ذَرّ: أنه سَمِعَ النبيَّ ﷺ يقول: «إنما هُمْ إخوانُكم

قولُه: (ليصيرَ إلى حالةٍ شَبيهةٍ بحالِ الطّفولة)، يعني: قولُه: ﴿لِكَىْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ كنايةٌ عن النِّسيان؛ لأنّ الناسِيَ يعلَمُ الشيءَ ثُمّ يَنْساه، فلا يَعلَمُه بعدَ ما علِمَه، وهذه صفةُ الأطفال. قال تعالى: ﴿وَمَن نُّعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِى ٱلْخَلْقِ﴾، والعِلمُ[1] بمعنى الإدراكِ والتعقُّل، المعنى: لا يترقّى في إدراكِ عقلِه الأوّل؛ لأنّ الشابّ في الترقّي، والشيخَ في التوقُّفِ والنُّقصانِ، وعلى هذا إذا أجرى العِلمَ على معناه، كما في الوجهِ الأخير، وإنّما خَصّ الزيادةَ به؛ لأنّ العِلمَ يزدادُ بالتّردادِ. قالَ الشيخُ الشاطبيُّ[2]:

وخيرُ جليسٍ لا يُمَلُّ حديثُهُ ... وتَردادُه يزدادُ فيه تجمُّلا[3]

قولُه: (كما يُحكى عن أبي ذَرٍّ رضيَ الله عنه)، الحديثُ مِن روايةِ البخاريِّ ومسلم، قال

---

(١) في (ط): «أو العلم».

(٢) الإمام الجليل أبو محمّد، القاسم بن فِيرُّه بن خلف الرُّعَيْني الشاطبيّ (ت ٥٩٠)، إمامُ القرّاء، وصاحب المنظومة المشهورة في فنّ القراءات الموسومة بـ«حرز الأماني»، كان من أوعيةِ العلم باللغةِ والتفسيرِ والحديث، له ترجمةٌ في «وفيات الأعيان» (٤: ٧١)، و«غاية النهاية في طبقات القرّاء» (٢: ٢٠).

(٣) من منظومتِه «حرز الأماني» وقَبْلَه:

وإنّ كتابَ الله أوثَقُ شافعٍ ... وأغنى غَناءٍ واهبًا مُتفَضّلا

فاكسُوهم ممَّا تَلْبَسون، وأطعِمُوهم مما تَطْعَمون»، فما رُؤِي عبْدُه بعد ذلك إلا ورِداؤُه رداؤُه وإزارُه إزارُه مِن غيرِ تفاوُت. ﴿أَفَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ فجَعَلَ ذلك من جُملَةِ جُحود النِّعمة. وقيل: هو مَثَلٌ ضربَه الله للذين جَعَلُوا لـه شُركاء، فقال لهم: أنتم لا تُسَوُّون بينكم وبَيْن عَبيدِكم فيما أنعمتُ به عليكم، ولا تَجعلُونهم فيه شُرَكاء، ولا تَرْضَـون ذلك لأنفُسِكم، فكيف رَضيتم أن تَجعَلُوا عَبيدي لي شُركـاء؟! وقيل: المعنى: أنَّ الموالِيَ والمَماليكَ أنا رازِقُهم جميعًا، فهم في رِزْقي سَـواء، فلا تحسبَنَّ الموالِيَ أنهم يَرُدُّون على مَماليكِهم مِن عندِهم شيئًا من الرِّزق، فإنما ذلك رِزْقي أُجرِيه إليهم

المعْرورُ بنُ سُوَيْد: رأيتُ أبا ذَرٍّ وعليه حُلّة، وعلى غُلامِه حُلّةٌ مِثلُها، فسألتُه عن ذلك، فذكَرَ أنهُ سابّ رجُلًا فقالَ لهُ النبيُّ ﷺ: «إنّك امرُؤٌ فيكَ جاهليّة»، قلتُ: على ساعتي هذهِ مِن كِبَرِ السِّنّ؟ فقال: «نعَمْ، هُم إخوانُكم وخَوَلُكم، جعَلَهُم الله تحتَ أيديكم، فمَن كان أخوهُ تحتَ يدِه فلْيُطعمْه ممّا يأكُلُ وليُلبِسْه ممّا يَلبَس، ولا تُكلِّفوهم ما يَغلِبُهم»(١).

قولُه: (فجعَلَ ذلك)، أي: عدَم المساواةِ أو الرّدَّ بفَضْلِ ما رَزَقُوهم عليه، المعنى: الله الذي فضّلَ بعضَكم على بعضٍ في الرِّزْق، فشكْرُ ذلك أن تُواسُوا إخوانَكم فيه، فما بالُكم لا تُواسُونَ، أولا تَرُدّونَ رِزقَكم عليهم فتَستَووا في الرِّزق؟ فسّرَ الآيةَ بوجوه، أحدُها: بيّنَ فيه حُكمَ حُسنِ الملَكة كما سبَق. وثانيها: أنْ يكونَ تمثيلًا، والممثّل به ما تُعورِفَ بينَ الناس مِن أحوالِ السّاداتِ معَ المماليك، فذكَرَه لتوبيخِ المشرِكين. وثالثُها: بيّنَ أنّ جميعَ النِّعَم التي عدّها مِن أوّلِ السّورة، واصلة منَ الله تعالى إلى العَبيد، سواءٌ كانوا أحرارًا أو مماليكَ، لئلّا يَمُنّ أحدٌ على أحد.

فإنْ قلتَ: لا يجوزُ أن يكونَ تمثيلًا لخُلوِّ الكلامِ عنِ القَرينةِ الدّاعيةِ إلى التمثيل؟

قلتُ: يُمكنُ أن تُجعَلَ القرينةُ كوْنَ الآيةِ تخلُّصًا إلى نوع آخَرَ مِن بيانِ قبائحِ الكُفّارِ وكُفْرانِهم نِعَمَ الله المتواترة، وهُو قولُه: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ إلى قولِه: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾، والتنبيهُ على القَرينةِ قولُه: ﴿أَفَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠) ومسلم (١٦٦١).

على أيديهم. وقرئ: ﴿يَجْحَدُونَ﴾ بالتاءِ والياء.

[﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ ۚ أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴾ ٧٢]

﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾: من جِنْسكم. وقيل: هو خَلْقُ حواءَ مِن ضِلع آدم. والحَفَدة: جمعُ حافِد؛ وهو الذي يَحفِد، أي: يُسرِع في الطاعة والخِدْمة. ومنه قول القانت: وإليكَ نَسْعى ونَحفِد. وقال:

حَفَدَ الولائدُ بينَهُنَّ وأُسلِمَت ... بأكُفِّهِنَّ أزِمَّةُ الأجمالِ

واختُلف فيهم؛ فقيل: هم الأَخْتان على البنات، وقيل: أولادُ الأولاد، وقيل: أولادُ المرأة من الزوجِ الأوَّل، وقيل: المعنى: وجعلَ لكم حَفَدة، أي: خَدَمًا يَحفِدُون

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿يَجْحَدُونَ﴾ بالياءِ والتاءِ)، الفَوْقانيّة: أبو بكرٍ، والباقونَ: بالياء[1].

قولُه: (وهُو الذي يَحفِدُ، أي: يُسْرِعُ في الطاعة)، الرّاغبُ: الحافِدُ: المتحرِّكُ المُتبرِّعُ بالخِدمة، أقاربَ كانوا أو أجانب. قال المفسِّرون: همُ الأسباطُ ونحوُهم، وذلك أنّ خِدمتَهم أصدَقُ، وفلانٌ محفودٌ، أي: مخدوم، وسَيْفٌ مُحتفِدٌ، أي: سريعُ القَطْع. قال الأصْمَعيُّ: أصلُ الحَفْدِ: مقارَبةُ[2] الخَطْو[3].

قولُه: (حفَدَ الولائدُ) البيت[4]، الولائد: الإماءَ، يقول: إنّ الإماءَ يُسرِعْنَ بينَهنّ، وأزِمّةُ الجِمالِ أُسلِمتْ بأكُفِّهِنّ، يريدُ أنّهنّ متنعِّماتٌ مخدوماتٌ ذواتُ الإماءِ والأجمال.

قولُه: (وقيل: المعنى: وجعَلَ لكم حفَدةً، أي: خدَمًا)، عطفٌ على قولِه: «وهُو الذي

---

(١) والحجّةُ فيه أنّ الله تعالى وبّخهم على جحودِهم، ويتقوّى هذا الاختيار بقولِه تعالى بعدَها: ﴿وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [النحل: ٧٢]. انظر: «حُجّة القراءات»، ص٣٩٢.

(٢) وفي «المفردات»: مداركة.

(٣) «مفردات القرآن»، ص٢٤٣-٢٤٤.

(٤) ذكره أبو عبيد في غريب الحديث (٣: ٣٧٤)، وعزاه للأخطل، وليس في «ديوانه». وذكره الأزهري في «تهذيب اللغة» (٤: ٢٤٧) من غير عَزْو لأحد.

في مَصالِحِكم ويُعينونكم. ويجوزُ أن يُرادَ بالحَفَدة: البَنُون أنفُسُهم؛ كقوله: ﴿سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: ٦٧]، كأنه قيل: وجعلَ لكم منهنَّ أولادًا هم بَنُونَ وهم حافِدون، أي: جامِعُون بين الأمرَيْن. ﴿مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾: يريدُ بعضَها؛ لأنَّ كلَّ الطيِّبات في الجنَّة، وما طيِّباتُ الدنيا إلا أُنموذَج منها. ﴿أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ﴾ وهو ما يَعتقِدون من منفعةِ الأصنام وبَرَكتِها وشَفاعتِها، وما هو إلا وهمٌ باطل لم يتوصَّلوا إليه بدليلٍ ولا أمارة، فليس لهم إيمانٌ إلّا به، كأنه شيءٌ معلوم مُستيقَن. ونِعمةُ الله المشاهَدةُ المعايَنة التي لا شُبْهةَ فيها لذي عقلٍ وتمييز هم كافرونَ بها مُنكِرون لها كما يُنكَر المُحالُ الذي لا يَتصوَّره العُقول. وقيل: الباطل: ما يسوِّل لهم الشيطانُ مِن تحريمِ البَحيرة والسائبةِ

يَحفِد، أي: يُسرِعُ[1] في الطاعة»، فعلى الأوّلِ: الحفَدةُ عامٌّ فيمَن يُسرِعُ في الطاعةِ والخِدمةِ منَ القرائب، وعلى هذا: في معنى الخدَم نفْسِه، وعلى الوَجْهِ الأخيرِ يكونُ العطفُ مِن بابِ قولِه تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [الأنفال: ٤٩].

قولُه: (إلّا أُنموذَجٌ منها)، المُغرِب: النّموذَجُ ـ بالفَتح ـ والأُنموذَجُ ـ بالضَّمّ ـ تعريبُ نُموذَه[2].

قولُه: (﴿أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ﴾ وهُو ما يعتقِدونَ)، إلى آخرِه، فيه إنكارٌ وتوبيخٌ على ما آمَنوا وعلى ما كَفَروا، وفي التركيبِ الأوّلِ تقديم، فيفيدُ التخصيصَ، وتكريرٌ فيُؤذِنُ بالتأكيدِ والتحقيق؛ لأنّ الفاءَ تستدعي فعلًا يُعطَفُ المذكورُ عليه، أي: كفَروا بالحقِّ فآمَنوا بالباطل، وإلى التخصيصِ الإشارةُ بقولِه: «فليسَ لهم إيمانٌ إلّا به»، وإلى التحقيقِ بقولِه: «كأنهُ شيءٌ معلومٌ مُستَيْقَنٌ». والتركيبُ الثاني أيضًا كذلك: التأكيدُ مِن بناءِ يَكفُرونَ على هُم، وإلى التخصيصِ الإشارةُ بقولِه: «ونِعمةُ الله المشاهَدةُ المُعايَنةُ التي لا شُبهةَ فيها لِذي عَقْل وتمييزٍ هُم كافرونَ بها»؛ لأنّهم إذا كفَروا نعمةَ الله معَ وجودِ ما يوجبُ الشُّكرَ مِن جَلائِها وظهورِها، وأنّها كالمحسوسِ المشاهَد، فكأنّهم أنكَروا أنّها نعمةٌ، أو أنّها منَ الله، وإليه الإشارةُ بقولِه:

---

(١) من قوله: «متنعماتٌ مخدومات ذواتُ الإماء والأجمال» إلى هنا سقط من (ح).

(٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٣٢٨).

وغيرِهما. **ونعمةُ الله: ما أحلَّ لهم.**

[﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ ٧٣]

الرِّزقُ يكون بمعنى المَصْدر، وبمعنى ما يُرزَق، فإن أردتَ المصدرَ نَصبْتَ به ﴿شَيْـًٔا﴾، كقوله: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤]، على: لا يَملِكُ أن يَرزُقَ شيئًا. وإن أردتَ المرزوق؛ كان ﴿شَيْـًٔا﴾ بَدَلًا منه بمعنى قليلًا. ويجوزُ أن يكون **تأكيدًا لـ** ﴿لَا يَمْلِكُ﴾، أي: لا يَملِكُ شيئًا من المِلْك. و﴿مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ صِلةٌ للرِّزق إنْ كان مَصْدرًا، بمعنى: لا يَرزُق مِن السماوات مَطَرًا، ولا مِنَ الأرضِ نباتًا. أو صِفةٌ إنْ كان اسمًا لِـما يُرزَق. والضميرُ في ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ لـ ﴿مَا﴾؛ لأنه في معنى الآلهة، **بعدما قيل:** ﴿لَا يَمْلِكُ﴾ على اللَّفظ. ويجوزُ أن يكونَ للكُفَّار، يعني:

«مُنكِرونَ لها كما يُنكَرُ المُحال» وإلى التأكيدِ الإشارةُ بقولِه: «هُم يكفُرونَ بها ومُنكِرونَ لها»، وقولُه: «نعمةُ الله»: مبتدأٌ، وقولُه: «هم كافرونَ بها»: خبَرُه، وفيه ضربٌ منَ التأكيد.

قولُه: (**ونعمةُ الله ما أحَلّ لهم**)، قيل: «ما»: مَصْدَريّة، أي: إحلالُ الله، أو موصولة، أي: أحلّهُ الله، والأوْلى الثاني؛ لأنهُ مقابِلٌ لقولِه: «الباطلُ ما يُسَوِّلُ لهمُ الشيطانُ»، وهِي موصولةٌ؛ لأنّ «مِن» في قولِه: «من تحريمِ البَحيرة» بيانٌ لها.

قولُه: (**تأكيدًا لـ«﴿لَا يَمْلِكُ﴾»**)، أي: ﴿شَيْـًٔا﴾ مفعولٌ مُطلَق، ولذلك بيّنَه بقولِه: «من المِلْكِ» بكسرِ الميم، كما تقول: ضَربتُ نوعًا منَ الضّرب.

قولُه: (**بعدَما قيل:** ﴿لَا يَمْلِكُ﴾) على اللفظِ إشارةٌ إلى خلافٍ ذكَرْناهُ عن ابنِ جِنّيّ(١). قالَ صاحبُ «الانتصاف» فيما سبَق: إنّ العَوْدَ إلى المعنى بعدَ الحَمْل على اللّفظِ أنكرَهُ بعضُهم، لِما يلزَمُ منَ الإجمالِ بعدَ البيان، وهُوَ خلافُ البلاغة. وهُو مردودٌ لمجيئِه في أفصَحِ الكلام(٢).

---

(١) في «المحتسب» (١: ١٧٢)، وعبارتُه: «لو انصرفَ عن اللفظِ إلى المعنى لم يَحْسُنْ العَوْدُ بعدُ إلى اللفظ».

(٢) انظر كلامَ ابن المُنَيِّر في «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧١) في تفسير قولِه تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩].

ولا يستطيعُ هؤلاءِ ـ مع أنهم أحياءٌ متصرِّفون أُولو ألباب ـ مِن ذلك شيئًا، فكيف بالجَمادِ الذي لا حِسَّ به! فإن قلت: ما معنى قولِه: ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ بعد قولِه: ﴿لَا يَمْلِكُ﴾؟ وهل هُما إلا شيءٌ واحد؟ قلت: ليسَ في ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ تقديرُ راجع، وإنما المعنى: لا يَملكون أن يَرْزُقوا، والاستطاعةُ منفيَّة عنهم أصلًا؛ لأنهم مَوَات، إلا أنْ يقدَّرَ الراجع ويُرادَ بالجمعِ بين نفْي المِلْك والاستطاعة التوكيد، أو يُراد: أنهم لا يَملِكون الرِّزق ولا يُمكنهم أن يَملكوه، ولا يتأتّى ذلك منهم ولا يَستقيم.

[﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٧٤]

﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾: تمثيلٌ للإشراكِ بالله والتشبيهِ به؛ لأنَّ مَن يضربُ الأمثالَ مُشبِّه حالًا بحال وقصَّةً بقصّة، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾ كُنْهَ ما تَفعَلون وعِظَمه، وهو معاقِبُكم عليه بما يُوازيه في العِظَم؛ لأنَّ العقابَ على مِقْدار الإثْم، ﴿وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ كُنْهَه وكُنْهَ عِقابه، فذاك هو الذي جرَّكم إليه وجرَّأكم عليه. فهو تعليلٌ للنَّهي عن

قولُه: (ما معنى قولِه: ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾؟)، وجْهُ السُّؤالِ أنّ مفعولَ ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ محذوف، وهُو الضّميرُ الراجعُ إلى الرِّزْق، بدليلِ سِياقِ الكلام عليه، فيَلزَمُ عطْفُ الشيءِ على نفْسِه. وأجابَ: «ليسَ في ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ﴾» أي: لا نُسلِّمُ اشتمالَه على الراجع، بل هُو مطلَقٌ مِن بابِ: فلانٍ يُعطي ويَمنع، فيكونُ «فلا يَستطيعون» تذييلًا للكلامِ السابق، ثُمّ قال: «إلّا أن يُقدّرَ»، أي: ولئنْ سُلِّمَ اشتمالُه على الرّاجِعِ فيكونُ مِن بابِ التأكيد، نحوَ قولِه تعالى: ﴿لَّا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦] أو مِن بابِ الترقّي، فإنّ قولَه تعالى: ﴿لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا﴾ دَلّ على نَفْيِ مُلكِ الرِّزقِ عنهم مُطلقًا، وقولَه: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ على نَفْيِ استطاعةِ أن يكونوا مالِكينَ، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «لا يَملِكونَ الرِّزقَ ولا يُمكنُهم أن يَملِكوه»، ولا يتأتّى ذلك فيهم. ويَجوزُ أن يكونَ تتميمًا.

قولُه: (وجرّأكم عليه)، الجَوهريّ: الجُرأةُ: الشّجاعةُ، وتقولُ: جرّأتُكَ على فلانٍ حتّى اجترَأتَ عليه.

الشِّرك. ويجوزُ أن يراد: فلا تَضرِبوا لله الأمثال، إنَّ الله يَعلمُ كيف يَضرِبُ الأمثال، وأنتم لا تَعلمون.

[﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ۖ هَلْ يَسْتَوُۥنَ ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٧٥]

قولُه: (ويجوزُ أن يُرادَ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ﴾)، عطفٌ على قولِه: «﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾: تمثيلٌ»، وعلى التمثيلِ لا قولَ ثَمّةَ، ولا مثَلَ، ولا ضرْبَ، لأنّ الفاءَ في: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا﴾ رتّبَ النّهيَ على قولِه تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ الآية، كأنّ حالَهم في مُزاولةِ عبادةِ الأصنامِ المُستلزِم لتشبيهِ حالِها بحالِ المعبودِ الحقِّ في استحقاقِ العبادة، حالُ مَن يُحاولُ انتزاع أمورٍ متعدِّدةٍ غيرِ حقيقية بينَ المشبّهِ والمُشبّهِ به ليُلحقَه به ويُقيمَه مُقامَ تشبيه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لأنّ مَن يَضرِبُ الأمثالَ مشبِّهٌ حالًا بحال»، وقولُه: ﴿وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾: تعليلٌ للنّهْي، كأنهُ قيل: لا تُشرِكوا بالله شيئًا وأنتُم قومٌ جهَلة[1]، ولذلك صدَرَ منكم هذه الغَفْلة. وإليه الإشارةُ بقولِه: «فذاك هُو الذي جرّكُم إليه». وقولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ﴾: اعتراضٌ واردٌ على الوعيدِ والتهديد، وهُو المرادُ مِن قولِه: «إنّ الله يعلَمُ كُنْهَ ما تَعمَلون، وهُو مُعاقِبُكم عليه».

وعلى الثاني: النّهيُ واردٌ على مثَلٍ ضرَبوه، وتَشْبيهٍ انتحَلوه، وقولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ برُمّتِه: تعليلٌ، أي: ضرْبُ الأمثالِ منَ العلومِ الدّقيقة يَستدعي لُطْفَ إدراكٍ وخِبرةٍ لا سيّما في ذاتِ الله عزّ وجَلّ، فلا يقدِرُ على الشروعِ فيه إلّا الله والرّاسِخونَ في العِلم. ومِن ثَمّ عقّبَه بقولِه: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا﴾، وأشارَ المصنِّفُ إليه بقولِه: «ثُمّ علّمَهم كيفَ تُضرَب». وأمّا بيانُ اتّصالِه على الوَجْهِ الأوّل، فإنهُ تعالى لمّا نهاهُم عن ضَرْبِ المثَلِ الفعليِّ، وهُو الإشراكُ بالله المُستلزِمُ له، عقّبَهُ بما يَكشِفُ لذي البصيرةِ عن حالِهم في تلكَ الفَعْلة، وحالِ مَن يُخالفُهم فيها مِن قولِه تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا﴾ الآية.

---

(١) من قوله: «الحقّ في استحقاقِ العبادة، حالُ من يُحاولُ» إلى هنا سقط من (ف).

ثم علَّمهم كيف يَضرب، فقال: مَثَلُكم في إشراكِكم بالله الأوثان: مَثَلُ مَن سوّى بين عبدٍ مملوك عاجزٍ عن التصرُّف، وبين حُرٍّ مالك قد رَزَقَه الله مالًا فهو يتصرَّفُ فيه ويُنفِقُ منه كيفَ شاء. فإن قلت: لِـمَ قال: ﴿مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ وكلُّ عبدٍ مملوك، وغيرُ قادر على التصرُّف؟ قلت: أمَّا ذِكْرُ المملوك؛ فلِيُميِّز من الحُرّ؛ لأنَّ اسمَ العبد يقعُ عليهما جميعًا؛ لأنهما مِن عبادِ الله. وأمّا ﴿لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾؛ فليُجعل غيرَ مُكاتَب ولا مأذونٍ له؛ لأنهما يَقدِران على التصرُّف. **واختَلفوا في العبد: هل يصحُّ له مِلْك؟ والمذهبُ الظاهر: أنه لا يصحُّ له.** .....

قولُه: (**واختَلَفوا في العبد: هَلْ يَصحُّ لهُ مِلْك؟ والمذهبُ الظاهرُ أنهُ لا يَصِحُّ له**)[1]، **الانتصاف**: مالكٌ رحمَهُ الله يَرى أنهُ يُملّكُ، والآيةُ تَعضُدُه، أي: مملوكًا ليسَ ممن ملّكَه سيِّدُه فمَلَكَ، بل هُو على أصل الملكة، عاجزٌ، فلو لم يُتصوّرْ له مُلكٌ، لكانَ قولُه: ﴿لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ تكرارًا، وقولُه: «احترازًا منَ المكاتَب» بعيدٌ مِن فصاحةِ القرآن، إذْ لو لم يَملِكْ منَ العبيدِ إلّا مكاتَبٌ لكانت إرادتُه باللفظِ إيجازًا مع إخلالٍ لا يليق بالبلاغة. وأنكَرَ إمامُ الحرمين[2] حَمْلَ قولِه ﷺ: «أيّما امرأةٍ نُكِحتْ بغيرِ إذنِ وَليِّها»[3] على المكاتبة، لِبُعدِ القَصْدِ إليها على شُذوذِها. وأمّا المأذونُ فينبني على القَوْلِ بأنّ المرادَ بعدَمِ القُدرةِ[4] عدَمُ المُكنةِ منَ التصرُّفِ أوِ المِلْك، وبُعدِ الأوّلِ عن مُطابقةِ قولِه: ﴿وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا﴾. ولقائلٍ أن يقولَ: إنّ قولَه: ﴿لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ صفةٌ لازِمةٌ، كالإيضاحِ لفائدةِ ضَرْبِ المثل، أي: إنّما ضرَبْتُ المثلَ به؛ لأنّ حقيقتَه اللازمةَ له المعروفةَ به أنهُ لا يَقدِرُ على شيء، ومنه: ﴿وَمَن

---

(١) وهو الذي جزم به الملّا علي القاري من الحنفية في «فتح باب العناية» (٢: ٦٧).

(٢) في «الانتصاف»: أبو المعالي، وهي كنيةُ إمامِ الحرمين، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوَيْني، الإمام العلم المشهور.

(٣) أخرجه أبو داود (٢٠٨٣) والترمذيّ (١١٠٢) وابن ماجه (١٨٧٩) وغيرهم من حديثِ عائشةَ رضيَ الله عنها، وصحّحه ابن حبّان (٤٠٧٤)، وفيه تمامُ تخريجه.

(٤) في (ط): «بأن المراد بالقدرة»، وهو خطأ.

﴿يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، وكلُّ مَدْعوٍّ معَ الله لا بُرهانَ له به، إنّما المرادُ به أنهُ من لوازِمِ دُعائه معَ الله إلـهًا. ولنا أن نقولَ في دَفْعِه: الأصلُ في الصِّفةِ والحالِ التخصيصُ والتقييد، وما وردَ بخلافِ ذلك فهُو خلافُ الأصل[1].

وقالَ الإمام: احتَجّ الفقهاءُ بهذهِ الآيـةِ على أنّ العبدَ لا يُملّكُ شيئًا، فإن قالوا: ظاهرُ الآيةِ يدُلُّ على أنّ عبْدًا من العبيدِ لا يَقدِرُ على شيء، فلمَ قُلتُم: إنّ كلّ عبدٍ كذلك؟ فنقولُ: الذي يدُلُّ عليه وجْهان، الأوّل: أنهُ ثبَتَ في أصولِ الفقهِ أنّ الحُكمَ المذكورَ عَقيبَ الوَصْفِ المناسِب يدُلُّ على كوْنِ ذلك الوَصْفِ عِلّةً لذلك الحُكم، وكوْنُه عَبْدًا وصْفٌ مُشعِرٌ بالذُّلِّ والمَقْهوريّة، وقولُه: ﴿لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ حُكمٌ مذكورٌ عَقيبَه، فهذا يقتضي أنّ العِلّةَ لعدَمِ القدرةِ على الشيء، هُو كوْنُه عَبْدًا، وبهذا الطريقِ ثبَتَ العمومُ. والثاني: أنهُ تعالى قال بعدَه: ﴿وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا﴾ فمَيّزَ هذا القِسمَ الثانيَ على القِسمِ الأوّل، وهُو العبدُ بهذه الصِّفة، وهُو أنهُ يَرزُقُه رِزقًا[2]، فوجَبَ ألاّ يَحصُلَ هذا الوصْفُ للعَبْدِ حتّى يحصُلَ الامتيازُ بينَ القِسم الثاني وبينَ القِسم الأوّل، ولو مُلِّكَ العبدُ لكانَ الله قد آتاهُ رِزْقًا حسَنًا؛ لأنّ المِلْكَ الحلالَ رِزقٌ حسَن، سواءٌ كان قليلًا أو كثيرًا[3].

وقلتُ: لا شكّ أنّ قولَه: ﴿وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا﴾ مقابِـلٌ لقولِه: ﴿عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾، والمقصودُ مِن ذكْرِهما الحَجْرُ والمَنْعُ والإطلاقُ والتّوسِعة؛ لأنّ التمثيلَ في الأصنامِ والمَلِكِ العلّام، فلا بدّ مِن تصوُّرِ العَجْزِ التامّ، فإذا أجرَيْناه على ما قال، لزِمَ التصرُّفُ المحذور. والحاصلُ أنّ إتيانَ صِفتَينِ[4] لمزيدِ التصويرِ والكَشْفِ عن حالةِ العَجْزِ لا للتمييز والتّفْصِلة، ألا تَرى كيفَ ترَقّى في التمثيلِ الثاني، وزادَ البَكَم والكَلّ، وعدَمَ الإنجاحِ في المُهمّاتِ ليَدُلّ على كمالِ ذلك المعنى؟ وكذا في

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٢٢).

(٢) من قوله: «فميّز هذا القسم الثاني» إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٠: ٨٤).

(٤) في (ح) و(ف): «صفتان» وهو خطأ.

فإن قلت: ﴿مَنْ﴾ في قوله: ﴿وَمَن رَّزَقْنَٰهُ﴾ ما هي؟ قلت: الظاهرُ أنها موصوفة، كأنه قيل: وحُرًّا رزقناه؛ ليطابِقَ عبدًا. ولا يمتنعُ أن تكونَ موصولة. فإن قلت: لِمَ قيل: ﴿يَسْتَوُۥنَ﴾ على الجمع؟ قلت: معناه: هل يستوي الأحرارُ والعبيد؟

[﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ ٧٦]

الأبكم: الذي وُلد أَخْرس، فلا يَفهَم ولا يُفهِم. ﴿وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ﴾ أي: ثِقَل وعِيال على مَن يَلي أمْرَه ويَعُوله، ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ﴾: حيثما يُرسِلْه ويُصرِّفْه في مَطْلب حاجةٍ أو كِفايةِ مُهِمٍّ، لم يَنفَعْ ولم يأتِ بنُجْح، ﴿هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن﴾ هو سَليم الحواسِّ نفَّاعٌ ذو كِفايات، مع رُشْد ودِيانة، فهو ﴿يَأْمُرُ﴾ الناسَ ﴿بِٱلْعَدْلِ﴾ والخير،

جانبِ المشبّه به، فإنهُ ترَقّى مِن تَصرُّفِه كيف شاء إلى كوْنِه آمِرًا بالعَدْل، ومِن كونِه مرزوقًا، إلى كونِه مَهْدِيًّا إلى صِراطٍ مستقيم.

قوله: (ولا يمتنعُ أن تكونَ موصولة) يريد أن الآية من باب التضادِّ والطباق، فيحتملُ من أن تكون موصوفة، كما يُقال: عبدًا مملوكًا وحرًا مرزوقًا، وأن تكون موصولة، بأن يقال: والحر الذي رزقناه، لكن المطابع ممّن رُزِقَ الذوقَ السليم لا يُعرج عنه إليه، وهذا ينظرُ إلى قول المصنف في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨]: «و «مَن» في ﴿مَن يَقُولُ﴾ [موصوفة] إن جعلتَ اللامَ للجنس، وإن جعلتها للعهد فموصولة»[1].

قولُه: (﴿هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن﴾ هُو سليمُ الحَواسّ؟)، يعني: لا بدّ منَ المقابِل بينَ العَدْلِ وما سبَق، ولا يَأمُرُ بالعدلِ إلّا من يكونُ موصوفًا بصفاتِ الكمال، وتخصيص المذكوراتِ للتقابُل.

---

(١) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف)، وأثبتُّها من (ط)، وما بين معكوفين استدركته من «الكشاف».

﴿وَهُوَ﴾ في نَفْسِه ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾: على سِيرةٍ صالحة ودِيْنٍ قَويم. وهذا مَثَلٌ ثانٍ ضربَه الله لنَفْسِه ولِـما يُفيض على عبادِه ويَشملهم من آثـارِ رحمتِه وألْطافِه ونِعَمه الدِّينيّةِ والدُّنيوية، وللأصنامِ التي هي أمواتٌ لا تَضرُّ ولا تنفع. وقُرئ: (أينما يُوَجِّهْ)، بمعنى: أينما يَتَوَجَّه، من قولِهم: «أينما أُوَجِّه أَلْقَ سَعدًا». وقرأ ابنُ مسعود: «أينما يُوَجَّهْ»، على البناء للمفعول.

[﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٧٧]

﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ أي: يختصُّ بـه عِـلْمُ ما غاب فيهما عن العبادِ وخَفِيَ عليهم عِلْمُه. أو: أرادَ بغيب السماوات والأرض: يومَ القيامة، على أنَّ عِلْمَه غائبٌ عن أهل السماواتِ والأرض لم يطَّلِعْ عليه أحدٌ منهم. ﴿إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ أي: هو عندَ الله وإنْ تَراخى، كما تقولون أنتم في الشيءِ الذي تَستقرِبُونه: هو كلَمْح البصر أو هُوَ أقرب، إذا بالغتُم في استِقْرابِه. ونحوُه قولُه: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ ۚ وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧]، أي: هو

قولُه: (أَيْنَما أُوَجِّهْ أَلْقَ سَعْدًا)، يُضرَبُ لمَن يتَلقّى الشرّ أيـةً سلَك[1]، وعن بعض: أصلُه أنّ أضبَط[2] كان سيِّدَ قومِه، فأصابَه منهم جَفْوةٌ، فارتَحَلَ عنهُم إلى آخَرين، فرَآهم يصنَعونَ بساداتِهم مثْلَ صَنيعِ قومِه، فقال: «أَيْنَما أُوَجِّهْ أَلْقَ سعْدًا»، وسعدٌ كان شِرّيرًا.

قولُه: (ونحوه قولُه: ﴿يَسْتَعْجِلُونَكَ﴾)، أي: نحوُه في استعمالِ الله تعالى ما يَستقرِبُ المدةَ فيما هُو بعيدٌ عندَ الناس، قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧]، أي: ألفُ سنةٍ عندَكم بعيدٌ، وعندَ الله مِقدارُ يومٍ على عُرْفِكم وعادتِكم.

---

(١) هذه عبارة الزمخشري في «المُستقصى في أمثالِ العرب» (١: ٤٤٩).

(٢) يعني الأضبَطَ بنَ قُرَيع كما صرّحَ به الميدانيّ في «مجمع الأمثال» (١: ٥٣).

عندَه دانٍ وهو عندَكم بَعيد. وقيل: المعنى: أنّ إقامةَ الساعةِ وإماتةَ الأحياءِ وإحياءَ الأمواتِ من الأوّلين والآخِرين، يكونُ في أقربِ وقتٍ وأَوْحاه، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فهو يَقدِرُ على أن يُقيمَ الساعةَ ويَبعَثَ الخَلْق؛ لأنه بعضُ المَقْدُورات. ثم دَلَّ على قُدرتِه بما بعدَه.

[﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ٧٨]

قُرِئ ﴿أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ بضمِّ الهمزة وكسرِها، والهاءُ مَزيدة في أمَّهات، كما زِيدتْ في أَراق، فقيل: أَهْراق. وشذَّت زيادتُها في الواحدة، قال:

قولُه: (وأوحاهُ)، أي: أسرَعه، الأساس: استَوحيْتُه: استَعْجَلتُه.

«النِّهاية»: في الحديث: «إذا أردتَ أمرًا فتدَبّرْ عاقبتَه، فإن كان شَرًّا فانْتَهْ، وإنْ كان خيرًا فتوحَّهْ[1]» أي: أسْرِع إليه، والهاءُ للسّكْت.

قولُه: (﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فهو يقدِرُ على أنْ يُقيمَ الساعةَ)، إشارةٌ إلى أنهُ كالتعليلِ لإثباتِ أمرِ الساعةِ وسُهولة تأتّيها. ولمّا كان البَعْثُ والحشرُ موقوفًا على مسألتي العِلم والقُدرة، عطَفَ جُملةَ ﴿أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ﴾ على جُملةِ ﴿غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ عطفَ «جِبريلَ» على «الملائكة»، ثُمّ علله بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، فكما عطَفَ ذلك عَقِبَ قولِه: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ قولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ وأتى بالواو إيذانًا بأنّ مقدورَ الله لا نهايةَ له، والمذكورُ بعضٌ منها. وإليه أشارَ بقولِه: «ثم دَلّ على قُدرتِه بما بعدَه».

قولُه: (قُرِئَ ﴿أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ بضمِّ الهمزة)، كلُّهم إلّا حمزةَ والكسائيّ[2].

---

(١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد»، ص١٤، وضعّف إسنادَه الحافظ العراقي في «تخريج أحاديثِ الإحياء» (٣: ١٥٣).

(٢) ولتعليل ذلك انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٣٧٩-٣٨٠).

أتمهي حذفه والبائن أي

﴿لا تعلمون شيئا﴾ في موضع الحال، ومعناه: غير عالمين شيئا من حق النعم التي خصكم في الطون، وصوركم وصوركم، ثم أخرجكم من الصغر إلى الشدة وقوله: ﴿وجعل لكم﴾ مساء، وما ركب فيكم هذه الأشياء إلا لإزالة الجهل الذي

قوله: (أتمهي حذفه والبائن أي: المنفي) من كلام قبله

إلى تلك الحرب رعي الشبا ... تحرم المضمونة في النسب

يقال: فلان في نسب رعي: أي في حاق رابطة (الاحترام) [illegible] المضمر

قوله: (وما ركب فيكم هذه الأشياء إلا لإزالة الجهل) الحصر مستفاد من فحوى الكلام وإحساسه في قالب جوامع الكلم، وهو أنه لعلل ما خلق الخلق إلا ليعبد، ويعرف لقوله تعالى: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾ [illegible] فأخبر تعالى أنه أخرجهم من ظلمات الرحم إلى فضاء عالم التكليف، وهم غير عالمين بما خلقوا له، كما قال: (من قائل) شيئا من حق النعم، فخلق لهم السمع ليسمعوا آيات الله البينات، وبصرا لينظروا إلى الآيات الدالة على وجوده، وفؤادا ليفكروا في آلائه وحكمه، فجعلوها وسيلة إلى ما أعطوا له من الشكر والعبادة، كما قال: ﴿لعلكم تشكرون﴾ يعني أن هذه الآلات بذلت لكم لأجل التلقي والعمل به، فمن خلقها لأجل ذلك فقد أبطل حكمه الله في خلقها، وسخرها في سبيله ﴿أفبهذا الباطل هم يؤمنون﴾ [illegible]

قال القاضي: (﴿لا تعلمون شيئا﴾ حالا مستصحبين جهل الجزئية ﴿وجعل لكم﴾ [illegible] فتجدون بمشاعركم جزئيات الأشياء فتدركونها [illegible] وما [illegible] الإحساس حتى تحصل لكم العلوم الكلية وتتمكنوا من

[illegible]

[illegible]

[illegible]